

فقه الرسوم القضائية

في ضوء الفقه والقانون

الفصل الأول

ماهية الرسوم القضائية وأنواعها وكيفية حسابها والملزم به

المبحث الأول

ماهية الرسوم القضائية

١ - تعريف الرسوم القضائية:

الرسم بصفة عامة هو مبلغ من النقود تجبیه الدولة جبرا من شخص معين مقابل خدمة تؤتيها له السلطة العامة^(١).
والرسوم القضائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض هو نوع من الرسوم المستحقة للدولة، فتدخل في مدلولها ودومها^(٢).

وهذه الرسوم تقدم بتحصيلها ألقام تكتب المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها بمناسبة الاستجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه، وفي رسوم مفروضة بنص القانون، ولقد قضت محكمة النقض بأن الرسم الذي يستأديه قلم المكتب إنما يجريه بمناسبة الاستجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه، فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فهو ينزل عنها منزلة الفرع من أصله^(٣).

(١) تفتش جلسة ١٩٦٥/١٢/١ - م نقض م - ١٣ - ١٢١٠ مشار إليه بالتفتش المجلس في ضوء قضاء وثقته للأستاذ/ محمد كامل عبد العزيز المحض بالنقض - الجزء الأول للإجراءات - طبعة ١٩٨٠ ص ١١٧١، وتطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١/١١.

(٢) نقض جلسة ١٩٧٧/٢/١ - م نقض م - ٢٨ - ٥٨٦ مشار إليه بالمرجع السابق ص ١١٢١.

(٣) تطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق - حقوق شخصية - طعة ١٩٧٢/٢/١ ص ٢٢ ص ٢٧٧.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف الرسوم القضائية بأنها هي مبلغ من المال يحصله قلم الكتاب بمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة على النحو المقرر في القوانين واللوائح.

٢ - ويختلف الرسم عن الضريبة إذ أن الضريبة - وعلى ما قضت به المحكمة الدستورية العليا - هي غرضية متبعية تقتضيها الدولة جبراً من المكلفين بإدائها إسهاماً من جهتهم في الأعباء العامة، دون أن يقابلها نفع خاص يعود عليهم من وراء التحمل بها، في حين أن هناك استحقاق الرسم قانوناً أن يكون مقابل خدمة محددة بذاتها الشخص العام لمن طلبها كمقابل لتكلفتها وإن لم يكن بمشاركته، ومن ثم فإن تدخل المشروع بفرض رسوم على الدعاوى القضائية بوجه عام - عوضاً عما تتكبد الدولة من نفقات لإداء الخدمة التي تتولاها في سبيل تسيير سيرافق العدالة - يكون دائراً في حدود سلطاته في فرض رسم على أداء خدمة معينة، وبذلك فإن هذا الرسم ينأى عن أن يكون ضريبة عامة لا يقابلها نفع عام على من يتحمل بها...^(١)

٣ - أقر عدم تقديم الرسم، استبعاد القضية من جدول الجلسة - عدم أداء الرسم لا يترتب عليه بطلان العمل.

ويترتب على عدم تقديم الرسم عدم قبول الأوراق أو الطلبات وعدم تأدية الخدمة. ولما نصت صراحة المادة ١٣ من قانون الرسوم القضائية على أنه 'على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعون أو الأمر إذا لم يكون مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً، وتستبعد القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم، وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة'.

٤ - ولقد قضت محكمة النقض بأنه 'عدم دفع الرسم النسبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان، لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي، لا ينبغي عليه بطلان هذا العمل، ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة، وإذ تنص المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة، إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم، فإنه إذا انتهى الحكم إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب، فإنه لا يكون معيباً بالبطلان'^(٢).

٥ - كما قضت بأن 'عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبغي عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة، وإذ تنص المادة ٢/١٣ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب لا يكون معيباً بالبطلان'^(٣).

٦ - كما قضت بأن 'المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي لا يترتب عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على غير ذلك، وإذا كان القانون لم ينص

(١) الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١١ من ٢٧ من ١٩٧٢.

(٢) الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١ من ٢٤ من ١٩٧٣.

(١) طعن رقم ٢٣ لسنة ٢٢ ق - دستورية - جلسة ٢٠٠٢/١/١.

على بطلان الاستئناف لعدم سداد رسومه فإن اتفق بهذا السبب يكون على غير أساس^(١).

٧ - كما قضت بأنه ' أوجب المشروع في المادة ١/١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على المدعي أداء كامل الرسوم المستحقة على الدعوى، وخص المحكمة عملاً بتمادة ٢/١٣ في هذا القانون المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ باستبعاد القضية من جدول الجلسة إذا لم يستوفي الرسوم المستحقة عنها بت قيداً من مفاد أن للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدّد المستأنف الرسوم المستحقة لحيف السير فيه إلى أن يتم سداد الرسوم وتضمن القضية، فإذا ما انقضت سنة من تاريخ استبعادها من الجدول دون أن يقوم المستأنف بذلك، جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة، لأن عدم السير في الاستئناف يكون في هذه الحالة بسبب امتناع المستأنف عن القيام بإجراء يؤجبه عليه القانون ولا محل للتحدى بأن معك سقوط الخصومة لا يبدأ إلا من التاريخ الذي يسدّد فيه المستأنف الرسم لأن الاستئناف يقف السير فيه بصدد القرار باستبعاد القضية من جدول الجلسة، ولا يتسنى إعادة السير فيها إلا بسداد الرسم وتعجيلها، ولا وجه للقول بأن المطعون عليه - المستأنف عليه - مسئول هو الآخر عن عدم مواصلة السير في الاستئناف لعدم وجود ما يحول بينه وبين أداء الرسم تلك أن المشروع لم يلزم سوى المستأنف بأداء الرسم المقرر على استئنافه^(٢).

٨ - كما قضت بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المختلفة للمالية في القيام بعمل لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان جزاء على هذه المخالفة، والمادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل

(١) ضمن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ من ٢٤ من ١٣٨٨.
(٢) ضمن رقم ٥١٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/١/٢٢ من ٢٧ من ١٤٠٠.

بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ قد قضت بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم إلا أنها خلت من النص على البطلان جزاء على عدم أدائه^(١).

٩ - كما قضت بأن عدم تحصيل قلم الكتاب لرسوم الطلب العارض على فرض استحقاقه ولئن كان يجوز للمحكمة أن تستبعد من جدول الجلسة، إلا أن تصدى المحكمة للدعوى والفصل فيها رغم عدم أداء الرسم لا يترتب عليه البطلان^(٢).

١٠ - كما قضت أيضاً بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم دفعها لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة، وإذا تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسوم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أدائه، فإنه يفرض عدم سداد المطعون ضده الأول للرسوم المستحقة على طلباته قبل الطاعين في صحيفة إخالهما، فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي أن قضى في هذه الطلبات ويكون بالتالي ما تمسك به الطاعين أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي لقضائه ضدهما بطلبات المطعون ضده الأول دون سداد الرسوم المستحقة عنها دفاع غير جوهري لا يعيب الحكم المطعون فيه إن التفت عن بحثه والرد عليه ويضحي النعي على غير أساس^(٣).

(١) ضمن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠.
(٢) ضمن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩١/١/٢٣.
(٣) ضمن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٢/١/٩.

الواقعة المنشئة للرسم:

١١ - الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم القضائية هي رفع الدعوى التي تتم بإيداع صحيفةها قلم كتاب المحكمة ومن ثم فإن الرسوم تستحق بتاريخ هذا الإيداع وبأستلالي فإن لقانون الرسوم الواجب التطبيق هو القانون الساري وقت إيداع الصحيفة قلم الكتاب حتى ولو تراخى تسوية الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم إذ أن وقت تسوية الرسوم لا شأن لها في تحديد القانون الواجب التطبيق. ولقد قضت محكمة النقض بأن النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٤ على أن تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مدافعة وفي المادة الثالثة عشر منه على أنه على قلم كتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً وفي المادة الثالثة والستين من قانون المرافعات على أنه ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تسودع قلم كتاب المحكمة وفي المادة ٦٥ منه على أن على المدعي عند تقديم صحيفة دعواه أن يؤدي الرسم كاملاً يدل على أن الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم القضائية هي رفع الدعوى التي تتم بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة فيستحق عليها الرسوم المعمول بها قانوناً في تاريخ هذا الإيداع ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ولا يغير من هذا القول ما ورد في المادة التاسعة من قانون الرسوم القضائية من أن لا تحصل الرسوم التيسيرية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في تدعى بتكثير من ذلك سوى الرسم على تسن ما حكم به باعتبار أن تراخي تسوية تلك الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم لا شأن له بتحديد القانون الواجب التطبيق والذي يتحدد بواقعة المنشئة للرسم على

للحرف السالف بيانه، وإلا فتنزع القوانين من حيث الزمان عموميتها وترك الأمر إلى قلم كتاب المحكمة لإجراء التسوية في الميعاد الذي يحقق أكبر فائدة له (١).

المبحث الثاني

أنواع الرسوم

١٢ - الرسوم القضائية نوعان:

رسوم أصلية تشمل الرسم التسمي، الرسم الثابت، الرسم المقرر، والنوع الثاني من الرسوم هي الرسوم التكميلية وتشمل رسم الصندوق والرسم الإضافي.

١٣ - النوع الأول: الرسوم الأصلية:

أ - الرسم التسمي:

وهو نسبة معينة تفرض على الدعاوى معلومة القيمة حسب الشرائح المنصوص عليها بالمادة (١) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ وهي كما آتت:

- - ٢% لغاية ٢٥٠ جنيها.
- - ٣% فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنية.
- - ٤% فيما زاد على ٢٠٠٠ جنية لغاية ٤٠٠٠ جنية.
- - ٥% فيما زاد على ٤٠٠٠ جنية.

(١) ظعن رقم ٤٤٢٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/١/٢٤.

ب - الرسم الثابت:

وهو مبلغ محدد يفرض على الدعاوى مجهولة القيمة والتي لا يمكن تقدير قيمتها طبقاً للقانون وتعتبر الدعاوى الآتية من الدعاوى مجهولة القيمة.

- - دعوى صحة التوقيع.
- - الدعاوى والإشكالات التي تقدم لقاضي الأمور المستعجلة.
- - دعاوى البيع الاختياري.
- - الدعاوى الفرعية التي تقدم بالمعارضة في قسمة شروط البيع إذا تطلعت بإجراء التنفيذ.
- - دعاوى طلب الحكم بإلغاء الرهن أو الاختصاص أو شطبها.
- - المعارضة من غير المفلس في الأحكام الصادرة بإشهار الإفلاس لجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتقليسة.
- - دعاوى التزوير الأصلية.
- - وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين المجهولة القيمة.
- - المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين سواء أكان الحكم في مادة معلومة القيمة أم مجهولة.
- - المعارضة في نزع الملكية (التنفيذ العقاري) إذا تطلعت المعارضة بإجراءات التنفيذ.
- - المعارضة في قوائم التوزيع النهائية.
- - المعارضة في الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجوارح والهيئات الإدارية الأخرى.
- - طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين.
- - طلبات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة.

- - طلب التصديق على القسمة بالتراضي.
 - - دعاوى حق الارتفاق.
 - - دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها.
- وفرض على الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالاتي:

- - ١٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية.
- - ٢٠٠ قرش في الدعاوى المستعجلة.
- - ٢٠٠ قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية.
- - ١٠٠٠ قرش في دعاوى شعر الإفلاس أو طلب الصلح الواقع من الإفلاس.
- - ٢٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية.
- - ٣٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية من أحكام صادرة من القضاء المستعجلة.
- - ٦٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام محاكم الاستئناف العليا.
- - ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض.
- - ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض.
- - ١٠٠ جنية على كل طلب رد أو دعوى مخاصمة.

ج - الرسم المقرر:

وهو رسم محدد يفرض على طلب الأوراق والشهادات والإعلانات والإنذارات ويتعدد بتعدد ويختلف باختلاف درجات المحاكم.

- ١٤ - ومما هو جدير بالذكر أن المادة الأولى من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما نصت عليه من فرض رسم نسبي حسب قيمة الدعوى كانت محل طعن بعدم الدستورية بقوله أن هذا النص يتعارض مع نصوص المواد

الطعن وأوربت بأسباب حكمها بحيث أن المدعية تنعى على هذا النص - المادة الأولى من قانون الرسوم - مخالفته للمادة ١١٩ من الدستور التي جرى نصها على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاءها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون - على سند من القول أن الرسم المفروض بمقتضى النص الطعن أعلى بكثير من مقابل الخدمة الفعلية التي يكون مرفق القضاء قد بذلها لمن يتحمل به ومن ثم ينحل هذا الرسم إلى ضريبة من الناحية الفعلية والقانونية، ببيان ذلك أن الدعوى معلومة للقيمة لتبالغ قيمتها مائة مليون جنيه يفرض عليها رسم نسبي قدره خمسة ملايين جنيه في حين أن الدعوى مجهولة القيمة يفرض عليها رسم ثابت قدره عشرة جنيهات رغم أن الخدمة التي قدمها القضاء في الحالتين متساوية بما يجعل القدر الزائد عن رسم الدعوى مجهولة القيمة ضريبة.

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الدستور قد ما وبز بنص المادة ١١٩ بين الضريبة العامة وبين غيرها من الفرائض المالية سواء من حيث أداة إنشاء كل منها، أو من حيث منافعها، فالضريبة العامة فريضة مالية تقتضيها الدولة جبراً من المكلفين بأدائها، إسهاماً من جهتهم في الأعباء العامة، دون أن يقابلها نفع خاص يعود عليهم من وراء التحمل بها، في حين أن منافع استحقاق الرسم قانوناً أن يكون مقابل خدمة محددة بذلها الشخص العام لمن طلبها كمقابل لتكلفتها وإن لم يكن بمقدارها، ومن ثم فإن تدخل المشرع بفرض رسوم على الدعوى القضائية بوجه عام - عوضاً عما تتكبده الدولة من نفقات لأداء الخدمة التي تتولاها في سبيل تسير مرفق العدالة - يكون دائراً في حدود سلطته في فرض رسم على أداء خدمة معينة، وبذلك فإن هذا

أما: النعى بأن الرسم المفروض أعلى بكثير من مقابل الخدمة الفعلية التي يكون مرفق القضاء قد بذلها، ومن ثم ينحل إلى ضريبة تتجلى مقوماتها عند المقارنة بين الرسم المقرر على الدعوى معلومة القيمة وذلك الرسم المقرر على الدعوى غير مقدرة القيمة، كما أن ارتفاع قيمتها يحول دون تطبيق حكم المادة ٦٨ من الدستور التي تكفل حق التقاضي للناس كافة، فهو مردود، بأن النص الطعن لم يتناول في أحكامه إلا الرسوم الابتدائية التي تؤدي عند رفع الدعوى (على الألف جنيه الأولى)، أما الرسوم النهائية التي تستحق عن أداء الخدمة القضائية - وقبما زاد عن الألف جنيه الأولى - والتي يتباين قدرها مع قيمة الدعوى بحسب الحكم النهائي الصادر فيها، فإن الأمر فيها تحكمه القواعد المقررة في المواد ٣، ٩، ٢١، ٧٥، ٧٦ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، ويتصل بها خاسر الدعوى وفقاً لأحكام المادتين ١٨٤، ١٨٦ من قانون المرافعات، بما مؤداه أن المشرع وضع تنظيماً متكاملاً لقواعد تقدير الرسوم القضائية وتحديد المتحمل بأدائها أو جزء منها ابتداء، كما حدد الملتزم بقيمتها انتهاء، وهو تنظيم يتأبى معه اجترار مادة وحيدة منه، هي المادة (١) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، وعزلها عن باقي أحكام هذا التنظيم، وإعطائها دلالة تتناقض مع باقي هذه الأحكام.

إذ كان ذلك وكان النص الطعن لم يتجاوز حدود ما قرره أحكام المادة ١١٩ من الدستور من تقرير حق المشرع في فرض رسوم مقابل خدمات معينة، ففرضها بمناسبة طلب الخدمة القضائية وجعلها محددة في بداية أدائها بما لا يزيد عن الألف جنيه الأولى من قيمة الدعوى (المادة ٩ من ذات القانون)، وعشرة جنيهات للدعوى مجهولة القيمة، ثم ألزم خاسر الدعوى بهذه الرسوم وبباقى المصاريف التقديرية عند صدور الحكم النهائي، فمردود النعى، ولا يكون له أثر في صحة

الدستور، فإن النعمى عليه بمخالفة أحكام المادتين ٦٨، ١١٩ من الدستور يكون غير صحيح.

وحيث إن ما تنعى به المدعية على النص الطعن مخالفة لأحكام المواد ٣٤، ٣٦، ٣٨ فيما فرضته من حماية الملكية الخاصة، وحظر المصادرة العامة للأموال، وقيام النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية، فهو مرسوم بأنه يريد أحكام هذه الحقوق والمبادئ والضمانات في غير مجتها، حيث انحصر نطاق النص الطعن في فرض رسم نسبي بمناسبة طلب خدمة معينة، واستقامت أحكامه في هذا الإطار مع أحكام المادتين ٦٨، ١١٩ من الدستور، بما يعنى منه النعمى عليه بمخالفة أحكام المواد المشار إليها خروجاً عن مضمونها وإقحاماً لها في غير مجالها.

وحيث إنه متى كان ما تقدم وكان النص الطعن لا يخالف أى نص آخر في الدستور، فإنه يتعين رفض الدعوى^(١).

١٥ - اليوم الثاني: الرسوم التكميلية:

١ - رسوم الصندوق:

ومس رسوم تعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية، تؤخذ لصالح صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية عملاً بنص المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، ولا يسرى هذا شريعته إلا على الدعاوى التي أقيمت بعد العمل بأحكامه، إذ أن هذا القانون يسرى على التمتع اللاحقة على تاريخ العمل به دون السابقة عليه.

١٦ - ولقد قضت محكمة النقض بأن: النص في المادة (١٠) من القانون

رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المحل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة وفي المادة الثالثة عشر منه على أنه "على قلم كتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً وفي المادة الثالثة والستين من قانون المرافعات على أنه ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة..." وفي المادة ٦٥ منه "على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه أن يؤدي الرسم كاملاً..." يدل على أن الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم القضائية هي رفع الدعوى التي تتم بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة ليستحق عليها الرسوم المعمول بها قانوناً في تاريخ هذا الإيداع ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ولا يغير من هذا القول ما ورد في المادة التاسعة من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر من أنه "لا تحصل الرسوم التيسيرية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به" باعتبار أن تراخي تسوية تلك الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم لا شأن له بتحديد القانون الواجب التطبيق والذي يتحدد بالواقعة المنشئة للرسم على النحو المتلف بيانه، وإلا فقلت قواعد تنازع القوانين من حيث الزمان عموميتها وترك الأمر إلى قلم كتاب المحكمة لإجراء التسوية في الميعاد الذي يحقق أكبر فائدة له. نعم كان ذلك وكان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون يسرى بأثر عوري مباشر فيحكم الوقائع اللاحقة لتاريخ العمل به دون السابقة عليه إلا بنص خاص، وإذا كان الثابت بالأوراق أن الدهريين رقمي ٤٤٥٩، ٤٤٥٨، ٤٤٥٧، ٤٤٥٦، ٤٤٥٥، ٤٤٥٤، ٤٤٥٣، ٤٤٥٢، ٤٤٥١، ٤٤٥٠، ٤٤٤٩، ٤٤٤٨، ٤٤٤٧، ٤٤٤٦، ٤٤٤٥، ٤٤٤٤، ٤٤٤٣، ٤٤٤٢، ٤٤٤١، ٤٤٤٠، ٤٤٣٩، ٤٤٣٨، ٤٤٣٧، ٤٤٣٦، ٤٤٣٥، ٤٤٣٤، ٤٤٣٣، ٤٤٣٢، ٤٤٣١، ٤٤٣٠، ٤٤٢٩، ٤٤٢٨، ٤٤٢٧، ٤٤٢٦، ٤٤٢٥، ٤٤٢٤، ٤٤٢٣، ٤٤٢٢، ٤٤٢١، ٤٤٢٠، ٤٤١٩، ٤٤١٨، ٤٤١٧، ٤٤١٦، ٤٤١٥، ٤٤١٤، ٤٤١٣، ٤٤١٢، ٤٤١١، ٤٤١٠، ٤٤٠٩، ٤٤٠٨، ٤٤٠٧، ٤٤٠٦، ٤٤٠٥، ٤٤٠٤، ٤٤٠٣، ٤٤٠٢، ٤٤٠١، ٤٤٠٠، ٤٣٩٩، ٤٣٩٨، ٤٣٩٧، ٤٣٩٦، ٤٣٩٥، ٤٣٩٤، ٤٣٩٣، ٤٣٩٢، ٤٣٩١، ٤٣٩٠، ٤٣٨٩، ٤٣٨٨، ٤٣٨٧، ٤٣٨٦، ٤٣٨٥، ٤٣٨٤، ٤٣٨٣، ٤٣٨٢، ٤٣٨١، ٤٣٨٠، ٤٣٧٩، ٤٣٧٨، ٤٣٧٧، ٤٣٧٦، ٤٣٧٥، ٤٣٧٤، ٤٣٧٣، ٤٣٧٢، ٤٣٧١، ٤٣٧٠، ٤٣٦٩، ٤٣٦٨، ٤٣٦٧، ٤٣٦٦، ٤٣٦٥، ٤٣٦٤، ٤٣٦٣، ٤٣٦٢، ٤٣٦١، ٤٣٦٠، ٤٣٥٩، ٤٣٥٨، ٤٣٥٧، ٤٣٥٦، ٤٣٥٥، ٤٣٥٤، ٤٣٥٣، ٤٣٥٢، ٤٣٥١، ٤٣٥٠، ٤٣٤٩، ٤٣٤٨، ٤٣٤٧، ٤٣٤٦، ٤٣٤٥، ٤٣٤٤، ٤٣٤٣، ٤٣٤٢، ٤٣٤١، ٤٣٤٠، ٤٣٣٩، ٤٣٣٨، ٤٣٣٧، ٤٣٣٦، ٤٣٣٥، ٤٣٣٤، ٤٣٣٣، ٤٣٣٢، ٤٣٣١، ٤٣٣٠، ٤٣٢٩، ٤٣٢٨، ٤٣٢٧، ٤٣٢٦، ٤٣٢٥، ٤٣٢٤، ٤٣٢٣، ٤٣٢٢، ٤٣٢١، ٤٣٢٠، ٤٣١٩، ٤٣١٨، ٤٣١٧، ٤٣١٦، ٤٣١٥، ٤٣١٤، ٤٣١٣، ٤٣١٢، ٤٣١١، ٤٣١٠، ٤٣٠٩، ٤٣٠٨، ٤٣٠٧، ٤٣٠٦، ٤٣٠٥، ٤٣٠٤، ٤٣٠٣، ٤٣٠٢، ٤٣٠١، ٤٣٠٠، ٤٢٩٩، ٤٢٩٨، ٤٢٩٧، ٤٢٩٦، ٤٢٩٥، ٤٢٩٤، ٤٢٩٣، ٤٢٩٢، ٤٢٩١، ٤٢٩٠، ٤٢٨٩، ٤٢٨٨، ٤٢٨٧، ٤٢٨٦، ٤٢٨٥، ٤٢٨٤، ٤٢٨٣، ٤٢٨٢، ٤٢٨١، ٤٢٨٠، ٤٢٧٩، ٤٢٧٨، ٤٢٧٧، ٤٢٧٦، ٤٢٧٥، ٤٢٧٤، ٤٢٧٣، ٤٢٧٢، ٤٢٧١، ٤٢٧٠، ٤٢٦٩، ٤٢٦٨، ٤٢٦٧، ٤٢٦٦، ٤٢٦٥، ٤٢٦٤، ٤٢٦٣، ٤٢٦٢، ٤٢٦١، ٤٢٦٠، ٤٢٥٩، ٤٢٥٨، ٤٢٥٧، ٤٢٥٦، ٤٢٥٥، ٤٢٥٤، ٤٢٥٣، ٤٢٥٢، ٤٢٥١، ٤٢٥٠، ٤٢٤٩، ٤٢٤٨، ٤٢٤٧، ٤٢٤٦، ٤٢٤٥، ٤٢٤٤، ٤٢٤٣، ٤٢٤٢، ٤٢٤١، ٤٢٤٠، ٤٢٣٩، ٤٢٣٨، ٤٢٣٧، ٤٢٣٦، ٤٢٣٥، ٤٢٣٤، ٤٢٣٣، ٤٢٣٢، ٤٢٣١، ٤٢٣٠، ٤٢٢٩، ٤٢٢٨، ٤٢٢٧، ٤٢٢٦، ٤٢٢٥، ٤٢٢٤، ٤٢٢٣، ٤٢٢٢، ٤٢٢١، ٤٢٢٠، ٤٢١٩، ٤٢١٨، ٤٢١٧، ٤٢١٦، ٤٢١٥، ٤٢١٤، ٤٢١٣، ٤٢١٢، ٤٢١١، ٤٢١٠، ٤٢٠٩، ٤٢٠٨، ٤٢٠٧، ٤٢٠٦، ٤٢٠٥، ٤٢٠٤، ٤٢٠٣، ٤٢٠٢، ٤٢٠١، ٤٢٠٠، ٤١٩٩، ٤١٩٨، ٤١٩٧، ٤١٩٦، ٤١٩٥، ٤١٩٤، ٤١٩٣، ٤١٩٢، ٤١٩١، ٤١٩٠، ٤١٨٩، ٤١٨٨، ٤١٨٧، ٤١٨٦، ٤١٨٥، ٤١٨٤، ٤١٨٣، ٤١٨٢، ٤١٨١، ٤١٨٠، ٤١٧٩، ٤١٧٨، ٤١٧٧، ٤١٧٦، ٤١٧٥، ٤١٧٤، ٤١٧٣، ٤١٧٢، ٤١٧١، ٤١٧٠، ٤١٦٩، ٤١٦٨، ٤١٦٧، ٤١٦٦، ٤١٦٥، ٤١٦٤، ٤١٦٣، ٤١٦٢، ٤١٦١، ٤١٦٠، ٤١٥٩، ٤١٥٨، ٤١٥٧، ٤١٥٦، ٤١٥٥، ٤١٥٤، ٤١٥٣، ٤١٥٢، ٤١٥١، ٤١٥٠، ٤١٤٩، ٤١٤٨، ٤١٤٧، ٤١٤٦، ٤١٤٥، ٤١٤٤، ٤١٤٣، ٤١٤٢، ٤١٤١، ٤١٤٠، ٤١٣٩، ٤١٣٨، ٤١٣٧، ٤١٣٦، ٤١٣٥، ٤١٣٤، ٤١٣٣، ٤١٣٢، ٤١٣١، ٤١٣٠، ٤١٢٩، ٤١٢٨، ٤١٢٧، ٤١٢٦، ٤١٢٥، ٤١٢٤، ٤١٢٣، ٤١٢٢، ٤١٢١، ٤١٢٠، ٤١١٩، ٤١١٨، ٤١١٧، ٤١١٦، ٤١١٥، ٤١١٤، ٤١١٣، ٤١١٢، ٤١١١، ٤١١٠، ٤١٠٩، ٤١٠٨، ٤١٠٧، ٤١٠٦، ٤١٠٥، ٤١٠٤، ٤١٠٣، ٤١٠٢، ٤١٠١، ٤١٠٠، ٤٠٩٩، ٤٠٩٨، ٤٠٩٧، ٤٠٩٦، ٤٠٩٥، ٤٠٩٤، ٤٠٩٣، ٤٠٩٢، ٤٠٩١، ٤٠٩٠، ٤٠٨٩، ٤٠٨٨، ٤٠٨٧، ٤٠٨٦، ٤٠٨٥، ٤٠٨٤، ٤٠٨٣، ٤٠٨٢، ٤٠٨١، ٤٠٨٠، ٤٠٧٩، ٤٠٧٨، ٤٠٧٧، ٤٠٧٦، ٤٠٧٥، ٤٠٧٤، ٤٠٧٣، ٤٠٧٢، ٤٠٧١، ٤٠٧٠، ٤٠٦٩، ٤٠٦٨، ٤٠٦٧، ٤٠٦٦، ٤٠٦٥، ٤٠٦٤، ٤٠٦٣، ٤٠٦٢، ٤٠٦١، ٤٠٦٠، ٤٠٥٩، ٤٠٥٨، ٤٠٥٧، ٤٠٥٦، ٤٠٥٥، ٤٠٥٤، ٤٠٥٣، ٤٠٥٢، ٤٠٥١، ٤٠٥٠، ٤٠٤٩، ٤٠٤٨، ٤٠٤٧، ٤٠٤٦، ٤٠٤٥، ٤٠٤٤، ٤٠٤٣، ٤٠٤٢، ٤٠٤١، ٤٠٤٠، ٤٠٣٩، ٤٠٣٨، ٤٠٣٧، ٤٠٣٦، ٤٠٣٥، ٤٠٣٤، ٤٠٣٣، ٤٠٣٢، ٤٠٣١، ٤٠٣٠، ٤٠٢٩، ٤٠٢٨، ٤٠٢٧، ٤٠٢٦، ٤٠٢٥، ٤٠٢٤، ٤٠٢٣، ٤٠٢٢، ٤٠٢١، ٤٠٢٠، ٤٠١٩، ٤٠١٨، ٤٠١٧، ٤٠١٦، ٤٠١٥، ٤٠١٤، ٤٠١٣، ٤٠١٢، ٤٠١١، ٤٠١٠، ٤٠٠٩، ٤٠٠٨، ٤٠٠٧، ٤٠٠٦، ٤٠٠٥، ٤٠٠٤، ٤٠٠٣، ٤٠٠٢، ٤٠٠١، ٤٠٠٠، ٣٩٩٩، ٣٩٩٨، ٣٩٩٧، ٣٩٩٦، ٣٩٩٥، ٣٩٩٤، ٣٩٩٣، ٣٩٩٢، ٣٩٩١، ٣٩٩٠، ٣٩٨٩، ٣٩٨٨، ٣٩٨٧، ٣٩٨٦، ٣٩٨٥، ٣٩٨٤، ٣٩٨٣، ٣٩٨٢، ٣٩٨١، ٣٩٨٠، ٣٩٧٩، ٣٩٧٨، ٣٩٧٧، ٣٩٧٦، ٣٩٧٥، ٣٩٧٤، ٣٩٧٣، ٣٩٧٢، ٣٩٧١، ٣٩٧٠، ٣٩٦٩، ٣٩٦٨، ٣٩٦٧، ٣٩٦٦، ٣٩٦٥، ٣٩٦٤، ٣٩٦٣، ٣٩٦٢، ٣٩٦١، ٣٩٦٠، ٣٩٥٩، ٣٩٥٨، ٣٩٥٧، ٣٩٥٦، ٣٩٥٥، ٣٩٥٤، ٣٩٥٣، ٣٩٥٢، ٣٩٥١، ٣٩٥٠، ٣٩٤٩، ٣٩٤٨، ٣٩٤٧، ٣٩٤٦، ٣٩٤٥، ٣٩٤٤، ٣٩٤٣، ٣٩٤٢، ٣٩٤١، ٣٩٤٠، ٣٩٣٩، ٣٩٣٨، ٣٩٣٧، ٣٩٣٦، ٣٩٣٥، ٣٩٣٤، ٣٩٣٣، ٣٩٣٢، ٣٩٣١، ٣٩٣٠، ٣٩٢٩، ٣٩٢٨، ٣٩٢٧، ٣٩٢٦، ٣٩٢٥، ٣٩٢٤، ٣٩٢٣، ٣٩٢٢، ٣٩٢١، ٣٩٢٠، ٣٩١٩، ٣٩١٨، ٣٩١٧، ٣٩١٦، ٣٩١٥، ٣٩١٤، ٣٩١٣، ٣٩١٢، ٣٩١١، ٣٩١٠، ٣٩٠٩، ٣٩٠٨، ٣٩٠٧، ٣٩٠٦، ٣٩٠٥، ٣٩٠٤، ٣٩٠٣، ٣٩٠٢، ٣٩٠١، ٣٩٠٠، ٣٨٩٩، ٣٨٩٨، ٣٨٩٧، ٣٨٩٦، ٣٨٩٥، ٣٨٩٤، ٣٨٩٣، ٣٨٩٢، ٣٨٩١، ٣٨٩٠، ٣٨٨٩، ٣٨٨٨، ٣٨٨٧، ٣٨٨٦، ٣٨٨٥، ٣٨٨٤، ٣٨٨٣، ٣٨٨٢، ٣٨٨١، ٣٨٨٠، ٣٨٧٩، ٣٨٧٨، ٣٨٧٧، ٣٨٧٦، ٣٨٧٥، ٣٨٧٤، ٣٨٧٣، ٣٨٧٢، ٣٨٧١، ٣٨٧٠، ٣٨٦٩، ٣٨٦٨، ٣٨٦٧، ٣٨٦٦، ٣٨٦٥، ٣٨٦٤، ٣٨٦٣، ٣٨٦٢، ٣٨٦١، ٣٨٦٠، ٣٨٥٩، ٣٨٥٨، ٣٨٥٧، ٣٨٥٦، ٣٨٥٥، ٣٨٥٤، ٣٨٥٣، ٣٨٥٢، ٣٨٥١، ٣٨٥٠، ٣٨٤٩، ٣٨٤٨، ٣٨٤٧، ٣٨٤٦، ٣٨٤٥، ٣٨٤٤، ٣٨٤٣، ٣٨٤٢، ٣٨٤١، ٣٨٤٠، ٣٨٣٩، ٣٨٣٨، ٣٨٣٧، ٣٨٣٦، ٣٨٣٥، ٣٨٣٤، ٣٨٣٣، ٣٨٣٢، ٣٨٣١، ٣٨٣٠، ٣٨٢٩، ٣٨٢٨، ٣٨٢٧، ٣٨٢٦، ٣٨٢٥، ٣٨٢٤، ٣٨٢٣، ٣٨٢٢، ٣٨٢١، ٣٨٢٠، ٣٨١٩، ٣٨١٨، ٣٨١٧، ٣٨١٦، ٣٨١٥، ٣٨١٤، ٣٨١٣، ٣٨١٢، ٣٨١١، ٣٨١٠، ٣٨٠٩، ٣٨٠٨، ٣٨٠٧، ٣٨٠٦، ٣٨٠٥، ٣٨٠٤، ٣٨٠٣، ٣٨٠٢، ٣٨٠١، ٣٨٠٠، ٣٧٩٩، ٣٧٩٨، ٣٧٩٧، ٣٧٩٦، ٣٧٩٥، ٣٧٩٤، ٣٧٩٣، ٣٧٩٢، ٣٧٩١، ٣٧٩٠، ٣٧٨٩، ٣٧٨٨، ٣٧٨٧، ٣٧٨٦، ٣٧٨٥، ٣٧٨٤، ٣٧٨٣، ٣٧٨٢، ٣٧٨١، ٣٧٨٠، ٣٧٧٩، ٣٧٧٨، ٣٧٧٧، ٣٧٧٦، ٣٧٧٥، ٣٧٧٤، ٣٧٧٣، ٣٧٧٢، ٣٧٧١، ٣٧٧٠، ٣٧٦٩، ٣٧٦٨، ٣٧٦٧، ٣٧٦٦، ٣٧٦٥، ٣٧٦٤، ٣٧٦٣، ٣٧٦٢، ٣٧٦١، ٣٧٦٠، ٣٧٥٩، ٣٧٥٨، ٣٧٥٧، ٣٧٥٦، ٣٧٥٥، ٣٧٥٤، ٣٧٥٣، ٣٧٥٢، ٣٧٥١، ٣٧٥٠، ٣٧٤٩، ٣٧٤٨، ٣٧٤٧، ٣٧٤٦، ٣٧٤٥، ٣٧٤٤، ٣٧٤٣، ٣٧٤٢، ٣٧٤١، ٣٧٤٠، ٣٧٣٩، ٣٧٣٨، ٣٧٣٧، ٣٧٣٦، ٣٧٣٥، ٣٧٣٤، ٣٧٣٣، ٣٧٣٢، ٣٧٣١، ٣٧٣٠، ٣٧٢٩، ٣٧٢٨، ٣٧٢٧، ٣٧٢٦، ٣٧٢٥، ٣٧٢٤، ٣٧٢٣، ٣٧٢٢، ٣٧٢١، ٣٧٢٠، ٣٧١٩، ٣٧١٨، ٣٧١٧، ٣٧١٦، ٣٧١٥، ٣٧١٤، ٣٧١٣، ٣٧١٢، ٣٧١١، ٣٧١٠، ٣٧٠٩، ٣٧٠٨، ٣٧٠٧، ٣٧٠٦، ٣٧٠٥، ٣٧٠٤، ٣٧٠٣، ٣٧٠٢، ٣٧٠١، ٣٧٠٠، ٣٦٩٩، ٣٦٩٨، ٣٦٩٧، ٣٦٩٦، ٣٦٩٥، ٣٦٩٤، ٣٦٩٣، ٣٦٩٢، ٣٦٩١، ٣٦٩٠، ٣٦٨٩، ٣٦٨٨، ٣٦٨٧، ٣٦٨٦، ٣٦٨٥، ٣٦٨٤، ٣٦٨٣، ٣٦٨٢، ٣٦٨١، ٣٦٨٠، ٣٦٧٩، ٣٦٧٨، ٣٦٧٧، ٣٦٧٦، ٣٦٧٥، ٣٦٧٤، ٣٦٧٣، ٣٦٧٢، ٣٦٧١، ٣٦٧٠، ٣٦٦٩، ٣٦٦٨، ٣٦٦٧، ٣٦٦٦، ٣٦٦٥، ٣٦٦٤، ٣٦٦٣، ٣٦٦٢، ٣٦٦١، ٣٦٦٠، ٣٦٥٩، ٣٦٥٨، ٣٦٥٧، ٣٦٥٦، ٣٦٥٥، ٣٦٥٤، ٣٦٥٣، ٣٦٥٢، ٣٦٥١، ٣٦٥٠، ٣٦٤٩، ٣٦٤٨، ٣٦٤٧، ٣٦٤٦، ٣٦٤٥، ٣٦٤٤، ٣٦٤٣، ٣٦٤٢، ٣٦٤١، ٣٦٤٠، ٣٦٣٩، ٣٦٣٨، ٣٦٣٧، ٣٦٣٦، ٣٦٣٥، ٣٦٣٤، ٣٦٣٣، ٣٦٣٢، ٣٦٣١، ٣٦٣٠، ٣٦٢٩، ٣٦٢٨، ٣٦٢٧، ٣٦٢٦، ٣٦٢٥، ٣٦٢٤، ٣٦٢٣، ٣٦٢٢، ٣٦٢١، ٣٦٢٠، ٣٦١٩، ٣٦١٨، ٣٦١٧، ٣٦١٦، ٣٦١٥، ٣٦١٤، ٣٦١٣، ٣٦١٢، ٣٦١١، ٣٦١٠، ٣٦٠٩، ٣٦٠٨، ٣٦٠٧، ٣٦٠٦، ٣٦٠٥، ٣٦٠٤، ٣٦٠٣، ٣٦٠٢، ٣٦٠١، ٣٦٠٠، ٣٥٩٩، ٣٥٩٨، ٣٥٩٧، ٣٥٩٦، ٣٥٩٥، ٣٥٩٤، ٣٥٩٣، ٣٥٩٢، ٣٥٩١، ٣٥٩٠، ٣٥٨٩، ٣٥٨٨، ٣٥٨٧، ٣٥٨٦، ٣٥٨٥، ٣٥٨٤، ٣٥٨٣، ٣٥٨٢، ٣٥٨١، ٣٥٨٠، ٣٥٧٩، ٣٥٧٨، ٣٥٧٧، ٣٥٧٦، ٣٥٧٥، ٣٥٧٤، ٣٥٧٣، ٣٥٧٢، ٣٥٧١، ٣٥٧٠، ٣٥٦٩، ٣٥٦٨، ٣٥٦٧، ٣٥٦٦، ٣٥٦٥، ٣٥٦٤، ٣٥٦٣، ٣٥٦٢، ٣٥٦١، ٣٥٦٠، ٣٥٥٩، ٣٥٥٨، ٣٥٥٧، ٣٥٥٦، ٣٥٥٥، ٣٥٥٤، ٣٥٥٣، ٣٥٥٢، ٣٥٥١، ٣٥٥٠، ٣٥٤٩، ٣٥٤٨، ٣٥٤٧، ٣٥٤٦، ٣٥٤٥، ٣٥٤٤، ٣٥٤٣، ٣٥٤٢، ٣٥٤١، ٣٥٤٠، ٣٥٣٩، ٣٥٣٨، ٣٥٣٧، ٣٥٣٦، ٣٥٣٥، ٣٥٣٤، ٣٥٣٣، ٣٥٣٢، ٣٥٣١، ٣٥٣٠، ٣٥٢٩، ٣٥٢٨، ٣٥٢٧، ٣٥٢٦، ٣٥٢٥، ٣٥٢٤، ٣٥٢٣، ٣٥٢٢، ٣٥٢١، ٣٥٢٠، ٣٥١٩، ٣٥١٨، ٣٥١٧، ٣٥١٦، ٣٥١٥، ٣٥١٤، ٣٥١٣، ٣٥١٢، ٣٥١١، ٣٥١٠، ٣٥٠٩، ٣٥٠٨، ٣٥٠٧، ٣٥٠٦، ٣٥٠٥، ٣٥٠٤، ٣٥٠٣، ٣٥٠٢، ٣٥٠١، ٣٥٠٠، ٣٤٩٩، ٣٤٩٨، ٣٤٩٧، ٣٤٩٦، ٣٤٩٥، ٣٤٩٤، ٣٤٩٣، ٣٤٩٢، ٣٤٩١، ٣٤٩٠، ٣٤٨٩، ٣٤٨٨، ٣٤٨٧، ٣٤٨٦، ٣٤٨٥، ٣٤٨٤، ٣٤٨٣، ٣٤٨٢، ٣٤٨١، ٣٤٨٠، ٣٤٧٩، ٣٤٧٨، ٣٤٧٧، ٣٤٧٦، ٣٤٧٥، ٣٤٧٤، ٣٤٧٣، ٣٤٧٢، ٣٤٧١، ٣٤٧٠، ٣٤٦٩، ٣٤٦٨، ٣٤٦٧، ٣٤٦٦، ٣٤٦٥، ٣٤٦٤، ٣٤٦٣، ٣٤٦٢، ٣٤٦١، ٣٤٦٠، ٣٤٥٩، ٣٤٥٨، ٣٤٥٧، ٣٤٥٦، ٣٤٥٥، ٣٤٥٤، ٣٤٥٣، ٣٤٥٢، ٣٤٥١، ٣٤٥٠، ٣٤٤٩، ٣٤٤٨، ٣٤٤٧، ٣٤٤٦، ٣٤٤٥، ٣٤٤٤، ٣٤٤٣، ٣٤٤٢، ٣٤٤١، ٣٤٤٠، ٣٤٣٩، ٣٤٣٨، ٣٤٣٧، ٣٤٣٦، ٣٤٣٥، ٣٤٣٤، ٣٤٣٣، ٣٤٣٢، ٣٤٣١، ٣٤٣٠، ٣٤٢٩، ٣٤٢٨، ٣٤٢٧، ٣٤٢٦، ٣٤٢٥، ٣٤٢٤، ٣٤٢٣، ٣٤٢٢، ٣٤٢١، ٣٤٢٠، ٣٤١٩، ٣٤١٨، ٣٤١٧، ٣٤١٦، ٣٤١٥، ٣٤١٤، ٣٤١٣، ٣٤١٢، ٣٤١١، ٣٤١٠، ٣٤٠٩، ٣٤٠٨، ٣٤٠٧، ٣٤٠٦، ٣٤٠٥، ٣٤٠٤، ٣٤٠٣، ٣٤٠٢، ٣٤٠١، ٣٤٠٠، ٣٣٩٩، ٣٣٩٨، ٣٣٩٧، ٣٣٩٦، ٣٣٩٥، ٣٣٩٤، ٣٣٩٣، ٣٣٩٢، ٣٣٩١، ٣٣٩٠، ٣٣٨٩، ٣٣٨٨، ٣٣٨٧، ٣٣٨٦، ٣٣٨٥، ٣٣٨٤، ٣٣٨٣، ٣٣٨٢، ٣٣٨١، ٣٣٨٠، ٣٣٧٩، ٣٣٧٨، ٣٣٧٧، ٣٣٧٦، ٣٣٧٥، ٣٣٧٤، ٣٣٧٣، ٣٣٧٢، ٣٣٧١، ٣٣٧٠، ٣٣٦٩، ٣٣٦٨، ٣٣٦٧، ٣٣٦٦، ٣٣٦٥، ٣٣٦٤، ٣٣٦٣، ٣٣٦٢، ٣٣٦١، ٣٣٦٠، ٣٣٥٩، ٣٣٥٨، ٣٣٥٧، ٣٣٥٦، ٣٣٥٥، ٣٣٥٤، ٣٣٥٣، ٣٣٥٢، ٣٣٥١، ٣٣٥٠، ٣٣٤٩، ٣٣٤٨، ٣٣٤٧، ٣٣٤٦، ٣٣٤٥، ٣٣٤٤، ٣٣٤٣، ٣٣٤٢، ٣٣٤١، ٣٣٤٠، ٣٣٣٩، ٣٣٣٨، ٣٣٣٧، ٣٣٣٦، ٣٣٣

١٩٨٥/٣/٧ حين نفي القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ والذي أضاف مادة له تحت رقم ١ مكررا تقضي بفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الشورى يعادل نصف رسوم تفضئية الأصلية المقررة في جميع الأحوال ويكون له حكمها، وجاء في المادة ثمانية منه أنه يعمل به بعد ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ نشره الذي تم في ١٩٨٥/٥/١٦ وما لزمه أن أحكامه لا تسري على قوائم الرسوم موضوع النزاع، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا انظر وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعوى الطاعنين ببراءة قوائمهم من المبالغ المطالب بها تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بما يوجب نقضه^(١).

ب - رسم إضافي لدور المحاكم

وهو رسم يحصل على صنف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم وعلى أعمال الشهر العقاري والتوثيق طبقاً للجدول المرفق بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠، وتخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء وصيانة وتثقيف دور المحاكم واستراحات رجال القضاء والنيابة بها.

المبحث الثالث

كيفية حساب رسوم الدعوى

١٧ - ليس هناك صعوبة في حساب رسوم الدعوى مجهولة القيمة، إذ أنه يفرض عليها رسم ثابت ومحدد بنص القانون، وكذلك بالنسبة للرسم الإضافي لدور المحاكم لأن هذه الرسوم محددة غلتها أيضاً بالجدول الملحق بقانون رقم

٩٦ لسنة ١٩٨٠ الصادر بفرض رسم إضافي لدور المحاكم والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥، بينما تنق المصألة في حالة حساب الرسوم النسبية المستحقة على الدعاوى معروفة القيمة وكذلك الرسوم المستحقة على الدعاوى متعددة الطلبات والدعاوى الاستئنافية وذلك فأنا نبين فيما يلي كيفية حساب الرسم النسبية على الدعوى معروفة القيمة ثم نتناول رسم الدعوى متعددة الطلبات ثانياً ثم رسم الدعوى الاستئنافية ثالثاً وأخيراً على النمو التالي:

١٨ - كيفية حساب الرسوم النسبية:

نصت المادة (١) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن يفرض على الدعاوى، مطرومة القيمة، رسم نسبي حسب الفئات الآتية:

- - ٢% لغاية ٢٥٠ جنيهاً.
- - ٣% فيما زاد على ٢٥٠ جنيهاً حتى ٢٠٠٠ جنيهاً.
- - ٤% فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيهاً لغاية ٤٠٠٠ جنيهاً.
- - ٥% فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيهاً.

وبإجراء عملية حسابية بسيطة يمكن احتساب الرسوم للنسبية المستحقة على الدعاوى مطرومة القيمة طبقاً للفئات الموضحة أعلاه.

مثال (١) دعوى قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيهاً.

بواقع ٢% على الـ ٢٥٠ جنيهاً الأولي	٢٥٠	٢	= ٢٥٠ × ٢
	٢	٠٠	١٠٠
بواقع ٣% على الـ ١٧٥٠ جنيهاً الثانية	١٧٥٠	٣	= ١٧٥٠ × ٣
	١٧٥٠	٠٠	١٠٠
بواقع ٤% على الـ ٨٠ ألفين جنيهاً الثالثة والرابعة	٨٠	٠٠	= ٨٠ × ٤
	٨٠	٠٠	١٠٠
بواقع ٥% على ما زاد على الأربعة آلاف الأولى	٢٢٠٠	٠٠	= ٢٢٠٠ × ٥
	٢٢٠٠	٠٠	١٠٠
جملة الرسم النسبي المستحق	٢٤٣٧	٠٠	

مثال (٢): دعوى قيمتها ٤٥٠٠ جنيه.

جنيه	فرش	بواقع ٢ % على الـ ٢٥٠ جنيه الأولى	بواقع ٣ % على الـ ١٧٥٠ جنيه الثانية	بواقع ٤ % على الـ ٢٠٠٠ جنيه الثالثة والرابعة	بواقع ٥ % فيما زاد على الـ ٤٠٠٠ جنيه الأولى
٢٥٠	٥	١٠٠	٥٢	٨٠	٢٠
$250 \times 2 =$		$1750 \times 3 =$	$2000 \times 4 =$	$4000 \times 5 =$	
١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	
١٠٠		١٦٢			

جملة الرسم النسبي المستحقة

ويلاحظ أن الرسوم النسبية على الدعاوى لا تحصل إلا على الألف جنيه الأولى عند تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب، فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به صلا بنص المادة (٩) من قانون رسوم.

مثال (٣):

رفع (أ) على (ب) دعوى يطلب فيها الحكم بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويض فني هذه الحالة لا يحصل قلم الكتاب رسوم نسبية إلا على الألف جنيه الأولى وهي مبلغ ٢٧.٥ جنيه وبعد تناول الدعوى بالجلسات حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى مبلغ ٣٧٥٠ جنيه فقط مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف، لذلك فإن حساب الرسوم التنجبية على الدعوى تكون على مبلغ ٣٧٥٠ جنيه فقد لأن الرسوم تسوى عند الحكم في الدعوى على ضوء ما حكم به ومن ثم فإن الرسوم النسبية المستحقة على مبلغ ٣٧٥٠ جنيه

تكون كما يأتي:

جنيه	فرش	بواقع ٢ % على الـ ٢٥٠ جنيه الأولى	بواقع ٣ % على الـ ١٧٥٠ جنيه الثانية	بواقع ٤ % على الألفين الثالثة والرابعة	جملة الرسم النسبي	تتزيل المتحصل على الصحيفة	الرسم النسبي المستحق على ضوء ما حكم به
٢٥٠	٥	١٠٠	٥٢	٨٠	١٢٧	٢٧	١٠٠
$250 \times 2 =$		$1750 \times 3 =$	$2000 \times 4 =$				
١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠			
١٠٠		١٦٢					

١٩ - والأصل في الدعاوى وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنها مطروحة القيمة ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير ومن ثم فإن الدعوى التي يرافها صاحب الشأن ٥٠٠٠ وتقدر قيمتها بقيمة المال محل التصرف، تخضع للرسم النسبي طبقاً لما قرره المادة الأولى من قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤^(١).

٢٠ - تختص الرسوم النسبية مقدماً على الألف جنيه الأولى ثم تسوى الرسوم بعد الحكم على ضوء ما حكم به.

تنص المادة (٩) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية على أنه لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ثلث جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به.

(١) نطق رقم ١٤٩ ح ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ من ٢٦ من ١١١٩.

كما تنص المادة ٢١ من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر على أنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه، يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى على أساس ما حكم به...^(١)

ومما يلاحظ أنه أن الرسوم النسبية تحصل ابتداءً عند تقديم الصحيفة في كتاب على قيمة الحق المدعى به على ألف جنيه الأولى - أي كانت قيمة الدعوى - ثم يسوى الرسم بعد الحكم في الدعوى على ضوء ما حكم به وقد قضت محكمة النقض بأن المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك يسوى الرسم على أساس ما حكم به وتنص المادة ٢١ منه على أنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه، يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى على أساس ما حكم به...^(٢) والمستفاد من هذين النصين أن الرسم النسبي يحصل عند رفع الدعوى على قيمة الحق المدعى به ولا يحصل من هذا الرسم مقدماً إلا ما هو مستحق على ألف جنيه الأولى وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى يكون على نسبة ما يحكم به في آخر الأمر زائداً على ألف جنيه الأولى، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٩٠ لسنة ١٩٢٩ منى محكمة قايوب الجزئية الصادر بشأنها قائمة الرسوم محل التنظيم قد قضى فيها بانهاء الخصومة دون أن يفصل في موضوع النزاع بعد أن انتهى تحكيماً بين الطرفين، فإنه لا يكون قد حكم لهم بشئ فلا يستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رفع الدعوى، ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خفف

هذا النظر وقضى باستحقاق قلم الكتاب رسوماً نسبة عن هذه الدعوى رغم الحكم بانتينها قياساً على الصلح فلا يكون قد جالغ القانون واخطأ في تطبيقه...^(٣)

٢١ - كما قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن يفرغ في الدعوى مخومة القيمة رسم نسبي حسب القواعد الآتية... وتنص المادة الخامسة منه على أن تخفض الرسوم إلى الربع فيما يأتي: ١ - الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين والمادة الخامسة على أن لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك يسوى الرسم على أساس ما حكم به، والمادة ٢١ على أنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله، ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به وتصور هذه القاعدة على الأوراق الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين... والمستفاد من هذه النصوص أن الرسم النسبي يحصل عند رفع الدعوى أو الاستئناف على قيمة الحق المدعى به أو على قيمة ما رفع عنه الاستئناف من الحكم الابتدائي، ولا يحصل من هذه الرسوم مقدماً إلا ما هو مستحق على ألف جنيه الأولى، وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى أو الاستئناف يكون على نسبة ما يحكم به في آخر الأمر زائداً على ألف جنيه الأولى، فإن كان الحكم الصادر بشأنه أمر بالتنفيذ صائراً بالأمر بتنفيذ حكم المحكمين، فإن الرسوم تخفض إلى الربع...^(٤)

(١) قطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢ عشر يقيه بالموسوعة العصرية في حكم النقض، عدد ١٩٩٨، الدكتور/ عزت النوصي ص ٨-٣.
(٢) ١٠٠٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢ عشر يقيه بالموسوعة العصرية في حكم

تخصيص رسوم الصندوق بواقع ٥٠٪ من الرسوم النسبية وتأخذ

حكمها من حيث الالتزام بالرسوم ومداها ومقدارها:

٢٧ - نصت محكمة النقض بأنه وإذا كان ذلك، وكان النص في المادة (١) مكرر من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن صندوق خدمات صحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقانون ٧ لسنة ١٩٨٥ على أن يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال، ويكون له حكمها وقبول حصيته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية..... يدل على أن المشرع قد جعل الرسوم القضائية الأصلية هي الأساس لهذا الرسم الخاص من حيث الالتزام به ومداها ومقداره، وفوجب أن يأخذ حكمها، وكانت المحكمة قد انتهت إلى إلغاء أمر تلدير الرسوم القضائية الأصلية وتسويتها على أساس الترخيم، بما يترتب عليه بطريق القزوم إلغاء أمر تقدير الرسوم الخاص بالصندوق المشار إليه، وتسويته على ذات الأساس^(١).

٢٨ - رسوم الدعوى متعددة الطلبات

أ - إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة مطرومة للقيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات، فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة^(٢).
ويقصد بالسند الواقعة التي توجد عنها الالتزام أو توجد عنها الحق الذي يرتكن إليه المدعى في طلبه أو لأساس القانوني الذي تستند إليه الدعوى سواء عقد أو إرادة مفردة أو عمل غير مشروع أو شراء بلا سبب أو نص للقانون.

(١) النص رقم ١٤٨ لسنة ٦٢ في جلسة ٢٠٠٢/٥/٨.

(٢) الفقرة الأولى من المادة (٢) من قانون الرسوم القضائية.

ومن أمثلة الطلبات المتعددة الناشئة عن سند قانوني واحد طلب التعويض عن النصب مع الإزالة حيث يقولان على سند واحد وهو النصب.

٢٩ - ونقد قضت محكمة النقض بأنه تنص الفقرة الأولى من المادة المسماة بالقانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة مطرومة للقيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة، ومقصود المشرع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب القانوني الذي تبلى عليه الدعوى سواء كان عقد أم إرادة مفردة أم فعلا غير مشروع أو شراء بلا سبب أو نص في القانون^(١).

٣٥ - كما قضت بأن الفقرة الأولى من المادة المسماة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ نصت على أنه "إذا اشتملت الدعوى الواحدة على الطلبات متعددة مطرومة للقيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات، فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة وإذا كان مقصود المشرع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب أو الأساس القانوني الذي تبلى عليه الدعوى وكان مؤدى نص لفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح، إذ لم يعد هذا القانون بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه وإنما فرضت لضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيبه في الربح بما يعادل حصته في الشركة مما يفتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والممسك بشخصه عن الضريبة

(١) المادة ٣٠ لسنة ٦٢ في جلسة ١٩٧٥/٥/٨.

فإن ما يصيبه الشريك من ربح يكون هو السبب القانوني في التزامه بالتضريبة شأنه في ذلك شأن الممول الفرد ومن أجل ذلك حصة القانون عبء تقديم الأوراق عن أرباحه في الشركة وأوجب توجيبه الاجراءات إليه شخصيا وفرد أنه حين طعنه بحدث تسفل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر مما مقتضاه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حدة، كما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تقدير رسم واحد تأسيسا على أن أرباح شركة التضامن هي الواقعة المسببة للتضريبة فبأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب^(١).

٢٦ - كما قضت بأن النص في المادة السابعة من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن "مفاده أن وعاء الرسوم القضائية هو الطلبات في الدعوى متى كان الطلب فيها واحدا استحق عليه رسم واحد يقرر على أساس قيمته، أما إذا تعددت فيها الطلبات فإنه متى كان سببها القانوني واحدا استحق عليها رسم واحد أيضا ولكن يقرر على مجموع قيمتها، ومتى كان لكل منها سببه شخص استحق رسم مستقل عن كل طلب، ولا يصل أن مجرد تعدد أشخاص الثائبين ليس دليلا على انفراط كل منهم بطلب مستقل حتى تتعدد الطلبات بحددهم حسبما إذا كان الطلب واحد، وطالبوه متعددين ما لم يوجب القانون النظر إلى سبب كل منهم فيه على حدة كما فعل بتنسبة للتضريبة المستحقة على أرباح شركات الأشخاص^(٢).

جاء رد استتمت الدعوى على طلبات مجهولة الخبة جميعا أخذ الرسم ثابت على كل طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالتنسبة لهذه الطلبات رسم واحد.

(١) النص رقم ١٥، لائحة ١٧ ق. ج. ١٩٨١/٢/٢ لسنة ٢٢ تعدد الأول من ٧٢٢.
 (٢) عدد ٢٠ لسنة ١٩٨٢/٢/٢ ق. ج. ١٩٨٢/٢/٢

جاء رد استتمت الدعوى الواحدة طلبات مطومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها.
 د - وفي حالة وجود طلبات خفية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزنة، كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخزنة.

وتضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها.
 ٢٧ - ونقد قضت محكمة النقض بأن "تفرض الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية بتحصيل رسم واحد على طلب إبطال البيع وثبوت الملكية هو أرجح الرسمين ومن ثم إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين بطلب ثبوت ملكية وإبطال عقد ولدى نظرها أمام محكمة الاستئناف تنازل مدعوها عن الطلب الأول وحكم على الطاعنين في الطلب الثاني ببطان العقد ويلزمهم بمصروفات الدعوى، فإن النص على هذا الحكم في خصوص قضائه بالمصروفات لا يكون على أساس متى كان الطاعنون ثم يلتمسوا أصل المحكمة النقض ما يدل على أن الرسم الذي حصله منهم قلم الكتاب على طلب ثبوت الملكية الذي تركته يزيد على الرسم المستحق على طلب إبطال العقد حتى يصح قول الطاعنين بوجوب إلزام المطعون ضدهم - رافعي الدعوى بالفرق بين الرسمين^(١).

٢٨ - كما قضت بأنه "متى كان المدعون قد أقاموا دعواهم بطلب الحكم بإتساع القضاء شركة واحتياطيا بفسخ عقد الشركة وتمسكوا في الحالين بتعيين مصف لها لتصفية أموالها ثم ظل طلب الفسخ معروضا على المحكمة حتى انتهت الدعوى بتفريق الخصوم على إتساعها صلحا فإنه يتعين - في شأن تقدير الرسوم

(١) عدد ٢٠ لسنة ٢٠ ق. ج. ١٩٨٢/٢/٢ لسنة ١٩٨٢/٢/٢

المستحق على هذه الدعوى والتي نعم فيها الطالبان المحكمة على سبيل الخبرة -
أن يوجد - وعلى ما مضى به الفقرة الرابعة من المادة السابعة من قانون رقم
٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية بأرجح الرسمين المستحقين على
مستحق الطرفين المتنازعة^(١).

٢٩ - رسوم الدعوى الاستئنافية:

تنص المادة (٣) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معلقة
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ على أنه "يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في
الدعوى معلومة القيمة رسم نسبي على أساس الثلث المبينة في المادة الأولى،
ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوعة بها الاستئناف".

ويفرض في الدعوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتي:
٢٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية.

٣٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية من أحكام
صادرة من القضاء المستعجل.

٦٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الاستئنافية^(٢).

ويحفظ الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف
صادراً في معاشاة فرعية، فإذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى
استثنى الرسم المستحق عنه.

ويرسم رسم الاستئناف في حصة تأييد الحكم المستأنف باعتباره أن الحكم
الصادر بالتأييد حكم مكمل للحكم المستأنف ويستحق حينها رسم نسبي واحد^(٣).

ومعاد هذا النص ما يلي:

(١) نص حقه ٧/ ١٩٢٨/ ١٥ من ٢ من ١٥٢٢ لسنة ١٩٢٤

(٢) رقم ٢/ ١٩٢٨/ ١٥ من ٢ من ١٥٢٢ لسنة ١٩٢٤

(٣) رقم ٢/ ١٩٢٨/ ١٥ من ٢ من ١٥٢٢ لسنة ١٩٢٤

أولاً: رسم استئناف الدعوى معلومة القيمة:

٢٠ - يستحق الرسم النسبي على استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى
معلومة القيمة طبقاً للشرح المنصوص عليها بالمادة الأولى من قانون الرسوم
القضائية ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوعة بها الاستئناف.

٣١ - وقد قصت محكمة النقض بأن الأصل في الدعوى - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة، ولا يخرج من هذا الأصل إلا
الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير، فيعتبر مجهولة القيمة. ولما كانت
الدعوى الاستئنافية التي صدرت بشأنها قائمة الرسوم قد رفعت بطلب إلغاء الحكم
المستأنف الصادر بشروط وفاة... وأن المستأنف عليهما - (المدعين - من ورثة،
ومضى فيها بالرفض وتأييد الحكم المستأنف، فإنها تكون دعوى معلومة القيمة
وتقدر قيمتها بنصيب المستأنف عليهما في التركة، وتضع للرسم النسبي^(١).

٣٢ - كما قضت بأن الأصل في الدعوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن
هذا الأصل إلا الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير وهو لا يعتبر كذلك إلا
إذا كان المطلوب مما يعتبر تقدير قيمته - المطالبة بمبلغ مقوم بالعمليات الأجنبية
تبعاً لذلك هي مطالبة بحق معلوم القيمة^(٢).

ثانياً: رسم الدعوى مجهولة القيمة:

٣٣ - بالنسبة لاستئناف دعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت
طبقاً للثلاث الموحدة بفقرة ثالثة من المادة (٣) من قانون الرسوم سالف الذكر.

(١) الطر ١٤ لسنة ١٩٢٨/ ١٥ من ٢ من ١٥٢٢

(٢) رقم ٢/ ١٩٢٨/ ١٥ من ٢ من ١٥٢٢ لسنة ١٩٢٤

ثالثاً: رسم استئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية:

٢٤ - تحفص الرسوم إلى النصف في حالة استئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية، كما هو الحال في استئناف الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص أو عدم القبول أو الأحكام الصادرة بوقف الدعوى أو بسقوط الخصومة أو لتقضائها أو تركها.

٢٥ - لقد قضت محكمة النقض بأن موادي نص المائتين الأولى والثالثة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن رسم الاستئناف في الدعاوى المعنوية القيمة بقدر على أساس الثلاث المبينة في المادة الأولى تبعاً لقيمة هذه الدعاوى وأن الرسم المخفض إلى النصف المقرر لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية منها الحكم الصادر بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الضرائب شكلاً بما يقدر على أساس الثلاث المبينة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الثلاث وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم في المسائل الفرعية بالموضوع، كما أنه إذا كانت الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة فمن الرسم يحدد على أساس قيمة كل طلب منها على حدة دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم الصادر في هذه الطلبات قد فصل في الموضوع أو في مسألة فرعية^(١).

٢٦ - وأيضاً: رسم الحكم الصادر بالإلغاء أو التعديل:

٢٧ - إذا صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف أو تعديله فيسوى رسم الاستئناف على صورة ما حكم به حيث نصت المادة ٢١ من قانون الرسوم على أنه "في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنية، يسوى الرسم على ألف جنيه".

(١) نص جنة ١٩٦٣/١٢/١٦ في الطعن رقم ٢٩/٧٧ ق س ١٤ من ١٩٨٢.

في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به....

٢٨ - والحكم الصادر بالإلغاء له صورتان:

أولهما:

إذا صدر الحكم الاستئنافي بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى الابتدائية ففي هذه الحالة يسوى الرسم على أساس ما حكم به في الاستئناف.

ثانيهما:

إذا صدر الحكم الاستئنافي بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بقبول الدعوى الابتدائية ففي هذه الحالة لم يحكم في الاستئناف بشئ ولا يستحق حله ثمة رسوم تكفاء بالرسم المحصل على الصحيفة.

٢٩ - والحكم الصادر بالتعديل له صورتان:

أولهما:

إذا صدر الحكم الاستئنافي معديلاً للحكم الابتدائي بالزيادة ففي هذه الحالة يسوى الرسم على ضوء ما حكم به من زيادة.

ثانيهما:

إذا صدر الحكم الاستئنافي معديلاً للحكم الابتدائي إلى أقل مما حكم به ابتدائياً ونهذه الصورة حالتان:

أ - إذا طلب المستأنف (المحكوم عليه في الدعوى الابتدائية) إلغاء الحكم الابتدائي فمقتضى التزامه ببيع معين تصدر الحكم الاستئنافي معديلاً للحكم الابتدائي إلى مبلغ أقل فإن موادي شك أن يكون للحكم الاستئنافي على هذه صيغة للحكم الابتدائي في تلك المبلغ الأقل ولا يصحق على الاستئناف ثمة

رسوم حيث أن الحكم الاستئنافي مكملًا للحكم الابتدائي عملاً بنص المادة (٣) معدلة بالقانون ١٩٩٥/٧.

ب - أما إذا طلب المستأنف (المدعى عليه في الدعوى الابتدائية) تعديل الحكم المستأنف العاضى بإلزامه بتعويض معين إلى منبه نقل منه مثلاً، فإجابه محكمة الاستئناف إلى طلبه فإن الحكم الاستئنافي يعتبر بمثابة إلغاء للحكم الابتدائي جزئياً، ولا يستحق على الاستئناف ثمة رسوم ويكتفى بالرسوم المسددة على الصعيقة.

٣٧ - ولقد قضت محكمة النقض بأنه "تقضى المدة ٢١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسوم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ بأنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم وتعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به، وإذا ورد هذا النص علماً بأنه ينطبق على تمسرية رسوم الدعوى عن درجتى التقاضى - ولا محل لتخصيص عسوة بقصد تطبيق حكمه على تمسرية رسوم الاستئناف دون الرسوم المستحقة على الدعوى أمام محكمة أول درجة -، يؤكد ذلك ما جاء بتقرير لجنة العمل عند عرض مشروع ذلك القانون على مجلس الشيوخ بأنه إذا صدر حكم محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي فلا يستحق إلا الرسم الذى دفع مقدماً بمحكمة الاستئناف عن أربعمائة جنيه - عدل إلى ألف جنيه بالقانون ٦٦ سنة ١٩٩٤ يرد ما حصل بالمحكمة الابتدائية زهد عن ذلك إذ أن العبرة بما له تحكم به محكمة الاستئناف".

٣٨ - كما قضت محكمة النقض أيضاً بأن "المستعان من تصوص المواد ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣

تعتبر رسوم الاستئناف المستحقة لفلم الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ليكتفيا ثم خسرعا استئنافيا - لأن العسيرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء قصص بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية المستأنف أو بتفديد القضاء - المستأنف عنه - وإذا كان ثابته بتحكم المطعون فيه أن فلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الاستئنافية على أساس هذه القيمة فإنه إذ أغنى قائمة الرسوم تسببا على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رجوع الاستئناف على مالا يلزم على مبلغ ألف جنيه الذي حصل عنه فلم الكتاب الرسم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه^(١).

ب - بعه العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥:

ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وبعت المادة الأولى منه على تعديل الفقرة الأخيرة من المادة (٣) ليكون نصها كالآتي: "ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم مكمل للحكم المستأنف ويستحق عنهما رسم نسبي واحد"^(٢).

ومفاد منه أنه اعتباراً من ١٩٩٥/٣/٨ - تاريخ العمل بالقانون ٩٥/٧ يعتبر الحكم الصادر بتأييد الحكم المستأنف هو حكم مكمل للحكم الصادر من محكمة أول درجة ويستحق عنهما رسم نسبي واحد.

١ - جعز رقم ٣٦٠٠٠ و جسه ١٩٧٢/١٢/١٥ من ٢٢ من ١٢٨٧.

٢ - صدر في ١٩٩٧/٣/٢٠ وتشر بالقانون ١٩٩٧/٣/٢٠ - العدد ٩ جعز في ١٩٩٥/٣/٧

٣ - صدر به من ١٩٩٥/٣/٨ تاريخ نشره في ١٩٩٥/٣/٨

٤١ - ولقد قضت محكمة النقض "... وكان من شأن صدور تشريع جديد للرسوم أن يصرى بأثر فوري على كل واقعة تعرض فور مفاده ولو كانت ناشئة عن مركز قانوني وجد قبل العمل به متى كانت لم تستقر بحكم نهائي وكانت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسم الوثائق في المواد المدنية قد عدت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٥/٣/٨ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٩) مكرر في ١٩٩٥/٣/٧ وجرى نصها على النحو الآتي: "ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم مكمل للحكم المستأنف ويستحق عنهما رسم نسبي واحد" فإنه يتعين تطبيق أحكامها أثر نقض الحكم المطعون فيه على الواقع في الدعوى التي لم يستقر بشأنه حكم نهائي فيها، وكان الحكم الاستئنافي المقضي بتسوية وموومه قد صدر مزيداً للحكم الابتدائي ومن ثم فإنه طبقاً للتحويل الذي لحق الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالفة الذكر فإنه لا يستحق عنه رسم جديد تصبوا لعدم الزوادية الرسوم في المرحلتين عن الحق الواحد ويتعين تبعاً لذلك إلغاء أمرى التفسير المعارض ليهما^(١).

٤٢ - استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة من المدعيين

المتظاهرين:

حدث قضت محكمة النقض بأنه "إذا أقدم الدائن دعواه بطلب الدين على المدين المتضامتين مجتمعين وصدر فيها الحكم لصالحه فإن الاستئناف المرفوع من المدعى عليهم بالتضامن لا يتعد بتعدد والتحكم الصادر برقص هذه الاستئنافات وتأييد الحكم المستأنف ... لا يتعد بتعدد المسئولين عن الالتزام التضامتي بل يقوم على وحدة العمل، كما يقيم التضييق المتضامنون بعضهم مقام

(١) - نفس رقم ٢٠٦٢ لحة ٦١ في حصة ٢٠٠٠/١/٢٤

البيعت في الاحتجاج على الدائن بلوجه الدفع المشتركة بينهم جميعاً وينصب استئناف كل منهم على نفس طلبات الآخرين وهو ما يجعلها في حكم الاستئناف الواحد يستحق بالنسبة لها رسم واحد، ولا وجه لتحويل استقلال كل مدعى في الخصومة وفي مسئلة فيها واخرى على ما يصدر فيها من أحكام واعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهم مستقلاً عن استئناف الآخر بصدد تسوية الرسوم المستحقة عنه - كما أن صدور الحكم من المظنون فيه - أحد المحكوم عليهم بالتضامن - بمصروفات استئنافه ويلزم بالحق المحكوم عليهم بمصروفات استئنافهم لا يعتبر سائعا من تقرير الرسوم المستحقة على هذه الاستئنافات وتسويتها وفقاً لأحكام القانون وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب رسم واحد عن جميع الاستئنافات لا يكون قد خالف الحكم السابق أو من حجته^(١).

تأجيل الحكم الصادر برفض التظلم لأصابه استئنافاً إلى تقرير الخبير - في حساب الرسوم - يجب أن يستند إلى سلامة أبحاث الخبير و إلى مطابقة أمر التقدير للنسبة المقررة في القانون:

٤٣ - قضت محكمة النقض بأن محكمة الموضوع سلطة في تقرير أية ادعوى وبها مستنداتها واستعلام الصحيح فيها والأخذ بما تضمنت إليه منها وإطراح ما عداها إلا أن ذلك مشروط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن يكون ما استخلصه وأخذت به سائفاً ومرغوداً نصه الثابت في الأوراق ومؤيداً إلى النتيجة التي انتهت إليها، فإذا ما بنى الحكم قضاءه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته فإنه يكون معيباً متجيباً نقضه، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه

قد اعتنى لسبب الحكم الابتدائي الذي أقام قضاءه مرفص التظلم على سد من أن الخبير المنتدب في الدعوى - الذي لطمان في سلامة أبحاثه - قد انتهى إلى أن أمر بتقرير الرسوم المتظلم منه يستند إلى أمور صحيحة مطابقة للنسب المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية وأنه لا معالة فيه مع أن الثابت من هذا التقرير أن الخبير قد انتهى إلى تخصيص الرسوم المستحقة من مبلغ ١١٢١٦٤ جنيه إلى مبلغ ٣٧٣٦٥ جنيه ومن ثم فإنه يكون قد أقام قضاءه على ما يناقض ما خلص إليه هذا التقرير ومختلفاً للثابت به مما يحبه ويوجب نقضه لهذا السبب^(٢).

المبحث الرابع

الملتزم بأداء الرسوم

٤٤ - أوة: قبل العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥:

كانت المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه "يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منه عقب صدور الحكم ولو استوفى ومع ذلك إذا صدر الحكم أنتهالي جاز تقم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليهم".

٤٥ - وكان قضاء النقض مستقر على أن النص في المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ٤٤ المعدل على أن "يلزم على أن المدعى هو الملتزم أصلاً بأداء الرسوم المستحقة على الدعوى بعد صدور الحكم فيها وأن تحصيل الرسوم من المحكوم عليه هو أمر جوازي لتقم الكتاب في حالة صيرورة الحكم نهائياً ومستروك بالتالي لتقديره، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن تقم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد بشر بتعبد أمر التقدير موضوع دعوى على

(١) ملحق رقم ٨٦٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٦/٥/٨.

(٢) الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ من ٢٢ ص ٥٢٤.

الدعوى التي تشمل الرسوم القضائية وعبرها عن المصاريف التي يتحملها الخصوم^(١).

٤٧ - ثانياً: بعد العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥^(٢):

وبتاريخ ١٩٩٥/٢/٦ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم المدنية وليس هذا القانون في المادة الأولى منه على استبدال المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية بالنص التالي:

مادة (١٤) يلزم المدعي بإداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب، كما يلزم بإداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ نقل ملف المرافعة فيها.

وتصبح الرسوم التزاماً على الطرف الذي أكرمه الحكم بمصروفات الدعوى ويتم تسويتها على هذا الأسس ولا يحول الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم. وتسلم للمحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي الرسوم المتكتم بها المدعى.

ومفاد هذا النص ما يلي:

أ - قبل الحكم في الدعوى يكون المدعي ملزماً بإسداد رسومها إجمالاً من تاريخ تقديم نصيبته إلى قلم الكتاب حتى تاريخ نقل باب المرافعة فيها.

(١) انظر رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٦٦ في جلسة ١٩٦٧/٢/٦ ويقرر تحصيل المدعى رقم ٨١٠٩ سنة ١٩٦٥ في جلسة ١٩٦٦/١٠/١٠ عشر بتعيين لجنة تعدد المدعى رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦.

(٢) صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ في ١٩٩٥/٢/٦ ونشر بقانون رقم ١٩٩٥/٣/٧ بتعدد ٩ مكرر وتصل بالتقنين أصيلة من ١٩٩٥/٢/٨ هو اليوم الذي ما يجرى به.

أمرال الطعن بصعته باعتباره المدعى في الدعوى رقم ٢٥٦٥ لسنة ٧٢ م. ك. حسب اتفاقية المحكوم فيها لصالح للطعن قبله يكون وفي حدود الرخصة المخولة في حالة صيرورة ذلك الحكم نهائياً قد طبق المادة ١٤ من قانون الرسوم مدلة البيان تطبيقاً صحيحاً ولم يثبت في جانبه ثمة إساءة لاستعمال هذا الحق أو تعارض مع الحجة المقررة للحكم النهائي الصادر لصالح للطعن مادام المشرع قد جعل الأمر في هذه الحالة منوطاً بتكم الكتاب وفقاً لما يراه وتبعاً لتقديره في هذا الخصوص، وإذا استلزم الحكم الابتدائي التزويد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا يستلزم وأقام قضاءه على ما ورد بنص المادة ١٤ سابقة الذكر فإن اتعى بهذا السبب يكون على غير أساس^(١).

٤٦ - النص في المادة ٩ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية - الذي رفعت دعوى تصفية الشركة في ظل العمل بأحكامه - على أن لا تحصيل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى وأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به وفي المادة ١٤ من القانون ذاته - قبل تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ - على أن يلزم المدعي بإداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استأنف وفي المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أصحها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى قبل على أن المدعي وقد أقام الخصومة القضائية ابتداء يلزم بإداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب، وأنه لا يلزم بدفع الباقي منها إلا عقب صدور حكم تنتهي به الخصومة أمام المحكمة ويحدد فيه الملتزم بمصروفات

ب - بعد الحكم على الدعوى تتم تسوية الرسوم ويترتب بها من حكم عليه بمصروفاتها

ج - للمحكوم لصالحه حق استلام صورة الحكم التمهينية دون توقف ذلك على تحصيل الرسوم من المسترم بها.

٤٨ - رُسمًا هو جدير بالنظر أن المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية نص المادة (١٤) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ قبل التعديل الوارد عليها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ وأوردت بأسباب حكمها ما يلي: حيث أن التبين من مضبطة الجلسة الخمسين والفصل التشريعي السادس - نور الاعتقاد لعادي المعفود في ٢١ فبراير سنة ١٩٩٥ أن مجلس الشعب ناقض تفصيلاً تعديلاً مقترحاً في شأن المادة (١٤) المشار إليها لمواجهة مساوئها في التطبيق، وانحرافها عن صحيح حكم القانون، وورد الأمور إلى تصابيحها، وقد دعا ذلك إلى إقرار قانون بتعديلها، هو القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وذلك بإبدال مكانه الرابعة عشرة، بمادة جديدة نصها الآتي: 'يلزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عقب تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتلة، كما يلزم بأداء ما يستحق عليها من رسوم أثناء نظرها، وحتى قبل باب المرافعة فيها، وتصبح الرسوم التزاماً على الطرفين الذي ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى وتسلم تمسويتها على هذا الأساس، ولا يحل الاستئناف دون تحصيل الرسوم. وتسلم للمحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي الرسوم المتأخر بها الغير.'

وحيث أن النص المتقدم، يدل بوضوحه على أن المدعى - وقد تقدم الخصومة القضائية منذ أن علمه أن يتحمل مبالغاً ببطلانها، والتي تتمثل أساساً في الرسوم القضائية يؤديها عند تقديم صحتها إلى قلم كتاب المحكمة، ويظل أمر

من يكون ملزماً بمصروفاتها، ليقع عبوها عليه انتهاء والأصل أن يتحمل بمصروفات الدعوى من خصرها لا يتعداه إلى غيره، ولا شأن لسواه بها ولا يعطل تراخيها في الوفاء بها، حق المحكوم له في الحصول على صورة تنفيذية من الحكم.

وحيث أن المشرع أصبح كذلك بالنص المتقدم عن إلغاء القاعدة التي تضمنتها المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - قبل تعديلها والتي كانت تقول قلم كتاب المحكمة الخيار بين تحصيل الرسوم القضائية من المحكوم عليه بها، أو الرجوع بها على من يكون كاسياً لدعواه ولم يلزمه الحكم بمصروفاتها.

وحيث أن الأصل في الرسوم القضائية، هو أن يلزم بها من خسر الدعوى، وتسلم تمسويتها على هذا الأساس (بذ ليس عدلاً ولا قانوناً أن يتحمل بها من كان محطاً في دعواه وحمل حملاً على الفجوة إلى القضاء انتصافاً ودفعاً لدعواه، وإلا كان الاعتصام بشريعة العدل ومنهجه حثاً ونهواً، والذود عن الحقوق - من خلال الإصرار على طلبها وتقريرها - إلقاءً وبهتلاً، بيه أن تلصص المطعون فيه نقض هذا الأصل الذي تملوه طبائع الأشياء، ورد المساهمين إلى الحق على إعتابهم، بأن حمئهم برسوم قضائية لا يلتزمون بها أصلاً، ولا شأن نهم بها، فكان عقاب من خلال جزاء ملئ لغر خطاء، وعواناً منها عنه بنصوص المنشور، إذ لا جريمة لهؤلاء حتى تقطع من الحقوق التي ظفروا بها بمقتضى حكم نهائي، مبالغ مثليه بقدر قيمة الرسوم القضائية التي ألزم هذا الحكم غيرهم به، ولكن قلم كتاب القضاء منهم نقلاً عنها إليهم، مخالفاً بذلك منطوق الحكم النهائي، ومتغولاً على القاعدة العامة في مصروفات الدعوى التي يجتهد الممانتان ١٨٤، ١٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تقضي بولايتهم بأن مصاريف الدعوى - ويدخل في حسابها مقابل أتعاب المحاماة - إنما يتحملها الخصم المحكوم عليه بها، فإذا تعد المحكوم عليهم، جاز الحكم بعضهم بما

بينهم بالنسبة أو بسبب مصلحة كل منهم في الدعوى وفق ما تقرره المحكمة، ولا يلزمون بالتصامن في المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين في أصل التزامهم المتعصى به، وتنص ثانيهما على أنه إذا اختلف كل من الخصمين في بعض الطلبات جزأ الحكم بأن يحصل كل خصم بما دفعه من المصاريف أو بتقسيم المصاريف بينهما، على حسب ما تقرره المحكمة في حكمها^(١٥).

* - أثر الحكم بعدم دستورية المادة (١٤) من قانون الرسوم قبل
تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ : إلغاء الاختصاص المكون
لقلم الكتاب في اقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه
بمائياً بـ

٤٩ - قضت محكمة النقض بأن معارضة الطاعة في أمرى تقدير للرسوم القضائية الصادرين بقاءة أنها ليست المحكوم عليها بها. رفض الحكم المطعون عليه هذه المعارضة وحيالته قوة الأمر المقضى قبل نشر الحكم بعدم استورية المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما تضمنته - قبل تعديلها بتفويض رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ - من تحويل قلم الكتائب حتى لتتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نهائياً، أنه - عم مجلس الحكم الأخير بحق قلم الكتائب في اقتضاء الرسوم من الطاعة رغم أنها غير محكوم عليها بها^(١).

٥ - قُضيت بحكمة النقص بين النص في المادة ١١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ المصالح في ١٩٩٥/١/٧

١) عرّج لى حرك محنته مستورته مئلى على طوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ ق تسمىة جنة
١٩٩٥/١/١٥ مشعر آية بوسمة عة مدعى: تمليكها الجمهورية العليا التعتالو أصد هبة
عليه سنة ١٩٩٥ ص ٨-٩ وما وندج.

$$T_{\text{eff}} = T_0 \left(1 + \frac{\alpha}{2} \right) \quad (7)$$

والمصول به اعتبرا من ١٩٩٥/٢/٨ على أنه يلزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى طاب كتاب كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها، ونصبح الرسوم المقرراً على الطرفين الذي ألزمه الحكم بمصروفات قد عوى .. "والحكم الصادر من المحكمة الدستورية لطحا بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٥ في انقضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ قضائية دستورية سائلة البين، مؤداهما أن المدعى وقد أقام الخصومة القضائية ابتداء يتحمل مقدما بدفانها التي تتمثل أساسا في الرسوم القضائية يودبها عند تقديم صديقها إلى طاب كتاب المحكمة، كما يلزم بأداء ما يستحق منها أثناء نظرها حتى تكفل المحكمة في الخصومة المطروحة عليها ونحدد من يكون ملتزماً بمصروفاتها لبع عليه عبثها انتهاء، وملا ذلك إلغاء الاختصاص المحل لأقلام كتاب المحاكم - في ظل العمل بحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديلها - بالقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه بها - ولو كان كاسبا لدعواه^(١).

٥٩ - كما قضت بأنه " تنص في المادة ١٤ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بأن رسوم القضية رسوم التوثيق في المواد المدنية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ الصادر في ١٩٩٥/٣/٦ والمصوب به اعتباراً من ١٩٩٥/٣/٨ على أنه يلزم المدعى بداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب كما يلزم بداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ فتح باب المرافعة فيها. وتصبح الرسوم المقررة على الطرفين لدى انهاء الحكم بمصروفات الدعوى... مفقده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إبقاء الاختصاص لنحوه لأقلام كاتب المحكم في نظر العمل بأحكام المادة ١٤ من

(١) الظمن رقم ٨١.١ نسخة ٦٥ و جلة ١٦/١١/١٩٦٦ ويتضمن المسمى الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٤ في جلة ٢٠/٥/١٩٦٦ مشتمل عليهما نسخة الفصلة الفصلية نسخة ٢٤ تحت المسمى - ص ٢٨٢ - م بعدد.

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديلها - يقتضاء الرسوم القضائية من غير محكوم عليه بها ولو كان كاسبا لدعواه وإذا أفرق هذا التحليل الذي يتعلق بقاعدة موضوعية في قانون الرسوم القضائية تلك المركز لفقوتى بل أن تكتمل آثاره وتستقر فعلا بصدر حكم نهائى جان غوة الأمر شمسى في دعوة المعتلة ومن ثم فإنه يسحب على واقعة هذه الدعوى فلا تكون الطاعة منزعة بداء الرسوم منها وإذا خالف الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالإلزام بها فإنه يكون معيباً^(١).

٥٢ - كما قضت بأنه ' لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بالحكم الصادر فى ١٥/٤/١٩٩٥ فى القضية رقم ٢٧ لسنة ١٦ ق دستورية والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٥ بعدم دستورية المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية الصادر بسرقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما تضمنته قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ من تحويل ألقام كتاب المحاكم حق اقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نهائياً بها، فإن الحكم المطعون فيه بـ صدر بتاريخ ٧/٦/١٩٩٥ بعد نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا المشار إليه منزلاً على الدعوى - مع ذلك - حكم المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية سبباً للذكر بالإلزام الطاعن بصفته - كمدع - برسم الدعوى وهو غير المحكوم عليه فيها، فإنه يكون قد خالف القانون^(٢).

٥٣ - كما قضت بأنه ' وحيث إن مما يتبادر للظاهن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون حين أيدت محكمة الاستئناف أمر التفسير الصادر ضد

(١) ظعن رقم ٩٠ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٩٧ أشار إليه بمجلة قضاء المصلحة لسنة

بالصل المادة ١٤ من قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بول أن تعطى إلى قضاء المحكمة الدستورية - الذى صدر قبل الحكم المطعون فيه - بعدم دستورية المادة ١٤ المشار إليها فيما تضمنته - قبل تعديلها بقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ - من تحويل ألقام كتاب المحاكم حق اقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نهائياً بها، وهو ما كان يتعين معه إبقاء أمر التفسير للمعرض فيه، وإذا لم يحسن الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه بتأييد أمر تفسير الرسوم سالف الذكر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن ما يتبادر للظاهن على النحو الوارد بهذا الصدد، وإن كان لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع، إلا أنه لما كان ذلك يعد من الأمور المتعلقة بالنظام العام، وكانت عناصره الواقعية مطروحة على تلك المحكمة، وورد على الجزء المطعون فيه من الحكم - كما يبين من الأوراق - ومن ثم يجوز للطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، بل ويتعين على هذه المحكمة والتهابة العامة التعرض له من تلقاء نفسها.

وحيث إن هذا التمسك صحيح، ذلك أن المحكمة الدستورية قد قضت بالحكم الصادر بجلسته ١٥/٤/١٩٩٥ فى القضية ٢٧ سنة ١٦ دستورية، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٥ - بعدم دستورية المادة ١٤ المشار إليها فيما تضمنته - قبل تعديلها بقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ - من تحويل ألقام الكتاب حق اقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نهائياً بها، ويتربى على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة، عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم، وفقاً لنصوص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ليس فقط على المستند به على سائر توكيع والمحاكم السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية نص، بل تمت الحصوق وقمراتر للقانونية لم تكن قد استقرت، بل نشر الحكم بعدم دستورية،

بحكم بات أو بانقضاء مدة التقادم بما مؤداه أن النص المحكوم بعدم دستوريته يعتبر معدياً بحد ذاته لا انتهاء فلا يكون قليلاً للتطبيق أصلاً منذ أن نشأ على كلفة العلاقات المنطبق عليها مبادئ الحكم بعدم الدستورية قد لحق الدعوى قبل أن يصدر حكم بات فيها، أو قبل تفصيلاتها بالتقادم، باعتبار أن تلك مدة قضاء كاشفاً عن عيب في النص منذ نشأته بما ينفي صلاحيته لتقريره أي أثر من تاريخ نفاذه، وهو ما يلزمه أن الحكم بعدم دستورية نص في القانون من اليوم التالي لنشره لا يجوز تطبيقه، مادام أن هذا الحكم قد أدركه الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض وهو أمر متعلق بالنظام العام تعمله هذه المحكمة من تلقاء نفسها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٨ قد أدرك على أمر تقديم الرسوم المشار إليه - مع ذلك - حكم المادة ١٤ المنوه عنها بالزام الطاعن بصفته بالرسوم القضائية في الاستئناف السالف ذكرها وهو غير المحكوم عليه فيهم فإنه يكون قد لحق في القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب من حاجة لبحث السبب الآخر من سببي الطعن^(١).

٥٤ - كما قضت محكمة النقض أيضاً بأنه لو ثبت أن ما تقدم الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ صدر بالمخالفة لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في السوابق المدنية المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ وقتي نصت على أن تصح الرسوم التزاماً على الطرفين الذي أكرمه الحكم بها، وإذا صدر الحكم في الدعوى رقم ٢٩٣٩ لسنة ١٩٨٤ تجاري الإسكندرية بإلزام المدعى فيها بالرسوم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا للنظر ولزم الطاعة بها يكون معيباً بما سوجب نقضه

وحيث أن هذا التمسك في محله ذلك أن الأصل أن القانون يسري بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه سواء في شأنها أو في نتائجها بالمراسلة أو التفتتها، وهو لا يسري على الماضي، والمرار القانونية التي نشأت وانتمت لمسور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذي حدثت في ظله أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمن فإن القانون يحكم الخاصر والآثار التي تتحقق في ظله، وكان نص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بقرسوم القضائية ورسوم التوثيق في السوابق المدنية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ الصادر في ١٩٩٥/٣/٧ والمصوب به اعتباراً من ١٩٩٥/٣/٨ على أنه يلزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب كما يلزم بأداء ما يستحق عليها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ نقل باب المرافعة فيها وتصديق الرسوم التزاماً على الطرف الذي أكرمه الحكم بمصروفات الدعوى، مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلغاء الاختصاص الموقوف لأقلام كتاب المحاكم في ظل العمل بأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - قبل تعديلها - بالقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه بها ولو كان كاملاً لدعواه - وإذا أدرك هذا التعديل الذي ينطبق بقاعدة موضوعية في قانون الرسوم القضائية ذلك المراكز التي تبنى قبل أن تكتمل آثاره وتستقر فعلاً بصيور حكم نهائي حاز قوة الأمر المقضي في الدعوى فلائحة ومن ثم فإنه يتمسك على واقعة هذه الدعوى على تكون الطاعنة ملزمة بأداء الرسوم محل النزاع باعتبار أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٣٩ لسنة ١٩٨٤ الإسكندرية قد أكرم خصمها خاضع الدعوى بالمصروفات، وفي خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزم الطاعنة بالمصروفات فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه^(٢).

* - عدم دستورية الفقرة الثامنة من المادة ١٤ من قانون

الرسوم المعدلة بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ (١):

٥٥ - ليسم طويلا نص المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية المعدلة بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ حتى طعن على الفقرة لتقنية منها بعدم الدستورية بمقولة أن هذه الفقرة تخول قلم الكتاب بتحويل رسوم من خسر الدعوى ليدانها رغم أن استئنافها لا زال ماثلا أمام الطعن مما يمثل إخلالا بمبدأ الحيثية القانونية المتكافئة والخضوع للقانون وكذلك إهداراً للحق في الدفاع.

وبجلسة ١٩٩٨/١/٣ حكمت المحكمة الدستورية العليا في الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٨ في دستورية عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، وذلك بسبب تضمنته من أن الطعن في الحكم بطريقة الاستئناف لا يحول دون تحصيل الرسوم القضائية ممن حكم ابتدائياً بإلزامه بها، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنية مقابل أتعاب المحاماة.

ومفاد حكم المحكمة الدستورية أنه لا يجوز نقل ثمن كتاب تحصيل الرسوم من المحكوم عليه ابتدائياً بها إلا بعد أن يصبح الحكم نهائياً باستنفاد طريق الطعن فيه بالاستئناف أو بفوات مواعيد (٢).

وبقرة لأهمية الحكم الصادر في طعن رقم ١٢٩ لسنة ١٨ في دستورية تلك فإننا نورد أسبابه ومنطوقه تفصيلاً فيما يلي:

(١) الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٨ في دستورية جلسة ١٩٩٨/١/٣ منشور بملحقية الرسمية - تحت ٢ في ١٥ يناير سنة ١٩٩٨.

(٢) وإذا كان قلم الكتاب لا يستطيع تحصيل الرسوم من المحكوم عليه إلا بعد صدور حكم نهائياً إلا أن هذا لا يمنع قلم الكتاب من استصدار أمر التحويل واعتلته بالتزام بالرسوم نظراً بمدة التقادم مع عدم قيام قلم الكتاب بتحويل الرسوم إلا بعد استنفاد طريق الطعن على الحكم.

٥٦ - حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية

من المادة ١٤ من قانون الرسوم المعدلة بالقانون ٧ لسنة

١٩٩٥

في الإطلاع على الأوراق، والتداول.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ومذكر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليه الرابع كان قد أقيم ضد المدعى في الدعوى الدستورية المائلة وأخر، الدعوى رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٨٩ تجازى على جنوب القاهرة بطلب إلزام أولهما بتقديم كشف حساب عن أرباح الشركة التي أقاموها فيما بينهم لاستغلال كازينو قصر النيل، وأن يؤدي إليه مبلغ ٣٢٩٦٥٤,٢٥ جنيهاً تمثل صافي نصيبه في الأرباح التي حققتها. وقد أجابته محكمة أول درجة إلى طلباته هذه، وألزمت المحكوم عليه بها بمصروفات الدعوى، فاستأنف حكمها، وقد استأنفه برقم ٣٣٧١ لسنة ١١٢ قضائية. ثم فوجئ باستصدار وحدة المطالبة بمحكمة جنوب القاهرة أمراً قضائياً ضده متضمناً تقدير الرسوم التي يلتزم بإدائها وشرحت بهت في التنفيذ عليه بمبلغها قبل الفصل في الاستئناف المرفوع منه، فعارض في أمر التقدير ثم دفع أثناء نظر معارضته بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ المعدل رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية. وقد قررت المحكمة التي تنظر المعارضة في أمر التقدير، جدياً دفعة، وأجلت نظر المعارضة إلى جلسة ١٩٩٦/١١/٢٧ لاتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية، فأقام الدعوى المائلة

وقد قضت محكمة الاستئناف في نظر استئنافه، ثم قضت بجمعية ٨ أبريل

١٩٩٧ بعد تصحيح ما وقع في حكمها من أخطاء مائة - بتعويض الحكم

المستأنف إلى إلزامه بأن يؤدي إلى المستأنف ضده مبلغ ١٠٢١٧.٣٥ جنيها
والمصروفات التأسيسية عن الترتيبين، ومبلغ عشرين جنيها مقابل تعطب المحاماة.
وحيث إن المادة ١٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية
ورسوم التوثيق في حدود التأسيسية معدلا بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥، تنص على
ما يأتي:

فقرة أولى: يلزم المدعي بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه
إلى قلم الكتاب، كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى
تاريخ قفل باب المرافعة فيها.

فقرة ثانية: وتصبح الرسوم التزاما على طرف الذي أرمه الحكم
بمصرفات الدعوى، ويتم تسويتها على هذا الأساس، ولا يحول الاستئناف دون
تحصيل هذه الرسوم.

فقرة ثالثة: وتسلم للمحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على
تحصيل باقي الرسوم الملزم بها الغير.

حيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط قبول الدعوى
الدستورية - مناطها ارتباطها حقا بالمصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي،
وذلك بأن يكون الحكم في المعامل الدستورية التي تطرح على هذه المحكمة، لازما
لتفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها، وكان للنزاع الموضوعي الذي أثير
لتحج يعظم الدستورية بنسبته، يتعلق بما إذا كان يجوز لقلم كتاب محكمة جنوب
بهاجره أن يستصدر ضد المدعي أمرا قضائيا بتفصيل الرسوم التأسيسية محسوبة
على أساس ما حكم به عليه ابتدائيا، ثم تنفيذ هذا الأمر جبرا، ودون ترص
بمضاء المحكمة الاستئنافية التي يعتبر حكمها في النزاع الموضوعي شرطا لجواز
مصادرة المدعي لا تتعلق بكامل أجزاء الفقرة الثانية المطعون

بها، وإنما تقتصر فيما ورد بعضا من أن الاستئناف لا يحول دون تحصيل
الرسوم القضائية ممن خسر الدعوى في مرحلتها الابتدائية وبها يتحدد نطاق
الدعوى الدستورية.

وحيث إن المدعي ينص على الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون الرسوم
القضائية المطعون عليها، تخويلها قلم كتاب المحكمة تحصيل الرسوم القضائية
ممن خسر دعواه ابتدائيا رغم أن استئنافها لازل ماثلا أمام جهة الطعن، مما يمثل
إخلالا بصور الدستور التأسيسية الخاصة، وبمبدأ الحماية القانونية المتكافئة
والخضوع للقانون، وذلك إهدرا للحق في الدفاع، تأسيسا على أن من خسر
دعواه في مرحلتها الابتدائية، قد يكسبها استئنافا، فلا تكون الرسوم التي حصلها
قلم كتاب المحكمة مستندة إلى حق، بل أن تحصيلها على هذا النحو يعنى جواز
اقتضائها قسرا، ودفع صراع بين خصوم الدعوى إذ، طلبها من حكم لمصلحته
استئنافا من قلم كتاب المحكمة.

بل إن الفقرة الثانية المطعون عليها تمثل استثناء من مبدأ عدم جواز تلبية
الأحكام جبرا قبل نهائيتها، وإعمال تلك الفقرة قيد ذلك على حق التقاضي، فلا
يكون ونوع الطريق إليه معيدا بالنظر إلى الإصاء المالية التي تحصلها المواطن
دون ضرورة، حال أن وظيفة القضاء من أولى المهام التي قامت الدولة عليها،
وحصولها أن تنطوي نفقاتها من الخزائن العامة، مما يصبم الفقرة المطعون عليها
بمخالفتها لأحكام المواد ٢٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩ من الدستور.
وحيث إن السلطة التي يمتلكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق، وهذا قواعد
الدستور التي تبين تخوم الدائرة التي لا يجوز اقتحامها بما ينال من الحق محل
الحصانة أو يؤثر في محتواه، ذلك أن لكل حق دائرة يعمل فيها ولا يتنفس إلا من
خلالها، فلا يجوز تشعبه إلا في حدود الصريحة، فإذا تبسط المشرع
عليها أو تداخل معها كان ذلك أملا إلى مصادر الحق أو تقييده.

وحيث إن الناس جميعا لا يتميزون فيما بينهم في مجال حقهم في النفاذ إلى
القاضي الطبيعي، ولا في نطق القواعد الإجرائية والموضوعية التي تحكم
الخصومة عموما، ولا في فعالية ضمانة الدفاع التي يكفلها الدستور أو المشرع
للحقوق التي يدعيها، ولا في الفعالية وفق مبادئ موحدة عند تولد شروط
طلبها، ولا في طريق الطعن على نتائجها. كذلك لا يجوز أن يكون النفاذ إلى
القضاء محملا بأعباء مادية أو إجرائية تقيد أو تعطل الحق فيه، ولا أن يكون
مقيد بنصوص قانونية ترقق الطريق إليه، وتجعل من التقاضي مخاطرة لا تؤمن
عواقبها، متضمنا تكلفة تقف على سبيلها، تلتها عما يعتبر إقصاء في مجال الوصول
الحقوق إلى أصحابها، أو مفكرا إلى الضوابط المسطبة التي يحاط القضاء الحق
بها.

وحيث إن الأصل في الخصومة القضائية ألا تكون نفقاتها عبئا إلا على من
صار ملزما بها بمقتضى حكم نهائي، ذلك أن الحقوق المتنازع عليها يظل أمرها
قائم قبل الفصل نهائيا، في الخصومة القضائية، فإذا صار الحكم الصادر بشأنها
نهائيا شدا حازا لقوة الأمر المقضي، مؤكدا الحقيقة الراجعة التي قام عليها
الاستئناف لا يجوز المرافعة فيها، منطويا على قاعدة موضوعية لا تجوز معارضتها
بطلتها ولا نقضها ولو بالإقرار أو التبرع، لازما تنفيذ إعمالا لمبدأ الخضوع
للساتر، فلا يجوز تعديل الحقوق التي قررها ولا الأفكار التي رتبها، ما قل هذا
الحكم قائما، بل إن الامتناع عن تنفيذه من قبل الموظفين العموميين المكلفين
بذلك، يعد جريمة معاقبا عليها وفقا لنص المادة ٧٢ من الدستور.

وحيث إن مساواة المواطنين أمام القانون، ويتدرج تحتها تساويهم أمام
القضاء "Egalite devant la justice"، مؤداه أن الحقوق عينها ينبغي أن
تخضع لقواعد موحدة، سواء في مجال التقاضي بشأنها أو الدفاع عنها أو
استئنافها وكما كان التمييز في محل طلبها من خلال الخصومة القضائية؛ أو

القضايا بعد الفصل فيها غير مبرر؛ كان هذا التمييز منهيأ عند دستور؛ وكان لا
يجوز تنفيذ الأحكام جبرا كلما كان الطعن فيها استئنافيا جائزا، ما لم يكن الحكم
مشمولا بالنفاذ الملزم في الأحوال التي حددها المشرع حصرا، وكان ما تقرر
بالفقرة المضمنة عليها في شأن الخصومة القضائية من جواز اقتضاء مصروفاتها
جبرا قبل الفصل استئنافيا في الحق المتنازع عليه، مؤداه أن تعتبر مصروفاتها
عنده - في مجال استئنافها حصرا - واقعة في منطقة النفاذ الملزم، مضمونة
بالأحوال التي حددها المشرع لوجوبه أو لجوازها، مشبهة حكما بها؛ وكانت الفقرة
المنصوص عليها تفادير - بنصها - بين حقوق أحاد الناس، التي يعتبر ثبوتها
لخصماتها جبرا إذا طلبتها الجهة الإدارية لنفسها؛ فإن نص هذه الفقرة يكون
مؤكدا لأفضلية كفلها دون مسوغ لهذه الجهة، فلا يستقيم حكمها ونص المادة
٤٠ من الدستور.

وحيث إن حق الدفاع وثيق الصلة بالخصومة القضائية من زاوية تجلية
حوائجها وتقويم مساهماتها ومتابعة إجراءاتها وعرض حججها بما يكفل تساتد
دعائمها، ولقد على ما يناقضها وإدارة دفاع مفكر بوالا لوجه الحق فيما يكون
دائما من المعاملات التي تثيرها الخصومة القضائية، وعلى الأخص من خلال
المفاضلة بين بدائل متعددة ترجحها أكثرها اتصالا بها، وأقربها احتضانا في مجال
كسبها، مع مصها بما يكون منتجا من الأوراق؛ وكان التقاضي على درجتين -
وكما كان مقررا بنصوص قانونية أمره - يعني أن الخصومة القضائية مرحلتين
لا تسلفن نهائيتها إلا بعد الفصل استئنافيا فيها؛ وكان حق الدفاع بسيط
بالضرورة على هاتين المرحلتين باعتبارهما متكاملتين ومحدتين للخصومة
القضائية محصلتها الختامية في شأن الحقوق عليها؛ فإن مصروفاتها لا يجوز أن
يتحملها غير من خسر نهائيا هذه الحقوق.

وحيث إن إرساء دعائم الحق والعدل، وإن كان هدفا نهائيا ووجبا للوظيفة القضائية، إلا أن المشرع والزم بين دورها الأصلي في مجال إيصال الحقوق إلى أصحابها دون نقصان، وبين أن يتخذها قهرا مدخلا لإزالة من بطون هذه الحقوق وإحسانهم، تعرفا بالخصومة القضائية عن مسرعا، بما يؤكد مجاوزتها للأغراض التي تسرع حق التقاضي من أجلها؛ وكان لازما بالنتيجة أن تكون مصروفاتها عب على من أقامها، كلما كان محقا فيها، فإذا خسر دعواه ابتدائية، ظل التضامن من أجل الحقوق التي طلبها ممتدا إلى المرحلة التي تنبها، باعتبار أن التقاضي على درجتين يكاد أن يكون أصلا ينظم التداعي في أهم الأحوال وأغلبها، وبغير استفادتهم معا، بظل مصير الحقوق المدعى بها مترددا بين ثبوتها واستفادتها، ولا يكون مسار الخصومة القضائية مكتملا ولا محددًا مراكز أطرافها منهم متحملا بمصروفاتها.

والن جاز استثناء وفقا لنص المادة ١٨٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، أن يستعمل من كسب دعواه بمصروفاتها كلها أو بعضها، فذلك في أحوال محددة حصرا بجمعها مجاوزة لخصومة القضائية للحدود التي ينبغي أن ترسمها يد لرفع تشبها في شأن حقوق منسب بها؛ أو تدليس من خلال إخفاء مستنداتها انحصارية فيها؛ أو إسرعا بتفاد مبالغ بمناسبة لا علاقة منها، فكان حق أن تكون مصروفاتها في هذه الأحوال جبرها على من معنى بالخصومة القضائية إلى غير وجهتها، مسرعا بها عن أمدافها، ولو صغر كسبا لدعواه.

وحيث إن ذلك مزاد، أن الخصومة القضائية خلتها لطبيعية التي تلتها من العصر سبب في تحقيق المتنازع عليها، وانحصار مصروفاتها قبل استقرار الحق عند إتمام عرض الملاحقين بها لمخاطر لا ينبغي بها، بتدرج تحنها تخصصها قبل أو أنها جبرا وإلزامية باعتبارها تمتع بغير نفعهم المالية - التي لا

تتناول إلا مجموع الحقوق التي يمتلكونها والتمويل التي يحصلون بها - من بعض عناصرها الإيجابية، فلا يكون اقتطاعها منها بحق، بل عينا سبب واقعا عيب دون سند، مما يحل بالأحكام التي تضمنتها المادتين ٣٦، ٣٧ من الدستور النافذ تمدن العملية المقررة بهما إلى الأموال جميعها، لا تمير في ذلك بين ما يكون منها من قبل الحقوق الشخصية أو الحقوق العينية أو حقوق الملكية الإيجابية والتفدية والصناعة، ذلك أن الحقوق العينية التي تقع على عقار - بما في حق الملكية - تعتبر مالا عقليا (أما الحقوق العينية التي تقع على منقول، وكذلك الحقوق الشخصية - أيا كان محلها - فإنها تعد مالا منقولا، فلا يكون اشتغالها أو تكريس نفعها، إلا عودتها عليها ينحل بهتانا، وينبغي أن يكون عسلا مأكولا...).

وحيث إن ما نص عليه المادة ٢٨ من الدستور من قيام النظام الضريبي على أساس من الحل محدد من منظور اجتماعي، لا يقتصر على شكل دور آخر من الأعباء المالية التي تفرضها الدولة على مواطنيها وفق نص المادة ١١٩ من الدستور، بل تكون ضرائبها ورسومها سواء في تقديرها بمفهوم الحل محدد على ضوء القيم التي ارتضتها الجماعة وفق ما تراه حقا وإصافا؛ وكانت الخصومة القضائية هي الإطار الوحيد لاقتضاء الحقوق التي ما ظل المدين بها في أدائها وكان لتنازع الموضوعي في شأن هذه الحقوق لا يلصم بغير الحكم النهائي الصادر في هذه الخصومة، فإن مصروفاتها ينبغي أن ترتبط به انتهى إليه من قضاء. وإن صح القول بأن الرسوم القضائية التي يستوفها قلم كتاب المحكمة بعد الفصل ابتدائيا في الخصومة القضائية، إنما بعد تسويتها على ضوء الحكم النهائي المتخذ فيها، إلا أن المرحلة الاستثنائية قد تمتد زمنا طويلا، فلا يكون من حصر دعواه بحكم ابتدائي إلا غلرا لمصروفاتها، ولو كس بقاء أو روال بعد الحكم ما فترء مطلقا في تضمن يده يفتك بالأموال التي دفعها، بل نطل منحصرة عيب دون حق، يناضل من أجل استعادتها حتى بعد صدور الحكم النهائي لمصلحه

وتشك محاضر لا يجوز التهيؤ منها، لاتصالها بمركز مقية ينفى صحتها، ويجوز عند يكون ملتزما بأدائها لغيره، وكذلك بقرص العمل ويقراء في مجال الاستثمار، ولا يعتبر ذلك إقصافاً في مجال تطبيق نص المادة ٣٨ من الدستور.

وحيث إنه متى كان ذلك، فإن المقررة لمفعول عليها - في الحدود المتكتم بيانها - تكون مخالفة لأحكام المواد ٣٢، ٣٤، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٦٩ من الدستور.

فأشبه الأسباب

حكمت المحكمة بضم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، وذلك لعدم تضمنته من أن الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يحول دون تحصيل الرسوم القضائية معن حكم ابتدائها بإلزامه بها، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة^(١).

رئيس المحكمة

أمين السر

الموصل الثاني

حالات تخفيض الرسوم والإعفاء منها

المبحث الثاني

حالات تخفيض الرسوم والإعفاء منها

المبحث الأول

حالات تخفيض الرسوم

٥٧ - لقد بينت أحكام القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية أصول تخفيض الرسوم إلى النصف وإلى الثلث وإلى الربع ولبيان فيما يلي تلك الأحوال على النحو التالي:

٥٨ - أولاً: حالات تخفيض الرسوم إلى النصف

- ١ - دعاوى القسمة بين الشركاء.
- ٢ - التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التعلية.
- ٣ - المرجوع إلى تدعى بعد الحكم بإبطال المرافعة فيها أو بعد الحكم بإبطال ورقة التكليف بالمحضور بغيره إلا بتغير موضوعها أو طرفي الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن.
- ٤ - المعارضة في الأحكام التي تصدر في القضية والمعارض في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب والتظلم من الأوامر على العرائض.
- ٥ - تصحيح أخطاء المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٠، ٢١ مكرر.
- ٦ - في الدعاوى التي ترفع من الممول أو ضمه في شأن الأرباح التي ستحق حصة الموقوف^(١).

(١) مادة (٦) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

٥٩ - ثانيا. حالات تخفيض الرسوم إلى الثلث:

يحصل تلك الرسوم النسبية أو الثلثة عند طلب تنفيذ الإشارات والأحكام التي تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الإدارية التي يجوز التفويض أحكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مضمولا بالصيغة التنفيذية.

ويخضع هذا الرسم إلى ثلثه في الأحوال الآتية:

١ - طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد.

٢ - التقرير بزيادة العشر.

٣ - تجديد دعوى نزاع الملكية بعد شطبها^(١).

٦٠ - حالات تخفيض الرسوم إلى الربع:

١ - الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين.

٢ - المحارضة في قوائم التوزيع الموقوفة.

٣ - الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالثطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها^(٢).

٤ - ترك الخصومة في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة في الدعوى.

٥ - الصلح إذا قدم في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة^(٣).

٦١ - متى يستحق على الصلح نصف الرسم أو ربعه:

تنص المادة ١/٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية على أنه "إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين ثبتت المحكمة ما تلقى عليه الطرفين في محضر الجلسة أو أمرت بإحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة

١ - مادة (٣) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤.

٢ - مادة ٢٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤.

٣ - مادة (٢٠) مكرر مضافة في قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤.

المرافعة قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع، لا يستحق إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية.

وتنص المادة ٢٠ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل

قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه "إذا ترك المدعى

الخصومة أو الصلح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء

المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسمد.

٦٢ - شروط استحقاق نصف الرسم على الصلح:

إذا انتهى النزاع أمام المحكمة صلحا فإن الرسوم تخفض إلى النصف

بالشروط الآتية:

١ - أن يتم الصلح بين طرفي الدعوى بإثبات الصلح بمحضر الجلسة أو بتقديم

محضر الصلح إلى المحكمة بإحاقه بمحضر الجلسة وإثبات محضره فيه.

٢ - أن يتم الصلح قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية كالحكم بعدم

الاختصاص أو بعدم القبول.

٣ - أن يتم الصلح قبل صدور حكم تمهيدى في الموضوع كالحكم الصادر بطلب

خير أو بالإحقة إلى التحقيق.

٦٣ - شروط استحقاق ربع الرسم:

إذا تم الصلح بالجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة في الدعوى فلا يستحق على

الدعوى إلا ربع الرسم وبشروط ذلك:

١ - أن يتم الصلح بالجلسة الأولى.

٢ - أن يتم الصلح قبل بدء المرافعة.

المقصود بالجلسة الأولى:

يقصد بالجلسة الأولى في مفهوم المصطلح في نص المادتين ٢٠ مكرر^١

من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض "الجلسة التي أعلن

المدعى عليه فيها تشخيصه أو أعيد إعلانه وأصبحت الدعوى صالحة للمضي في
ظرها طالما لم يترك أو للتصالح فيها قبل بدء المرافعة (١).

٦٤ - كما قضت محكمة النقض بأن "نص في المادة ٢٠ من القانون رقم
٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية محللة بالقانون رقم
٦٦/٦٦ وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات على أن لا يشترط لأصل حكم
هاتين المادتين أن تفضي المحكمة بإلحاق المصلح بمحضر الجلسة وثبات محض
لديه بل الاستفادة من دلائلهما أنه يكفي لإصالتها طلب إثبات الصلح في الجلسة
الأولى وقبل المرافعة فيها ولا يؤثر في ذلك تراخي إلحاقه إلى جلسة تالية (٢).

٦٥ - كما قضت بأنه "بطل نص المادة ٢٠ مكرر من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المحللة بالقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٤ والمادة ٧١ من قانون المرافعات على أن المقصود بالجلسة الأولى هي
الجلسة التي أعلن فيها المعلن إليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوة صالحة
للمضي في نظرها وذلك عملاً بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات، فإذا تصالح
المدعى مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على
الدعوى إلا ريع الرسم المسند، والمقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أن الخصومة لا تنقضي إلا بإعلان صحيفة الدعوى فيجب على المحكمة أن تتحقق
من صحة الإعلان واكتماؤه على النحو الذي ينطلبه القانون (٣).

٦٦ - كما قضت بأنه "نص في المادة ٢٠ مكرراً من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية المحللة بالقانون رقم ٦٦ لسنة

(١) نفس جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ في طعن رقم ٢٥١١ لسنة ٥٥ و -

(٢) نفس جلسة ١٩٨٨/١/١٣ في طعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٤ و -

(٣) طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٤٠/٣/١٤ - نسخة ٤١ - جزء الأول مادة ١٢٢

١٩٦١ وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات على أنه "إذا ترك المدعى الخصومة
أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل المرافعة فلا يستحق
على الدعوى إلا ريع الرسم المسند" بطل على أن المقصود بالجلسة الأولى هي
الجلسة الأولى التي أعلن فيها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى
صالحة للمضي في نظرها وذلك عملاً بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات، فإذا
تصالح المدعى مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق
على الدعوى إلا ريع الرسم المسند، وأن مفاد نص المادة ٨٤ سابقة الذكر أن
تتسارع عد من الإجراءات الجوفرية وجوب أن يتم إعلان المدعى عليه الغائب أو
إعادة إعلانه إن لم يكن قد أعلن لتشخيصه، ورتب على ذلك بطلان الحكم أو القرار
الذي يصدر قبل تمام ذلك، إذ أن العبرة في تحديد الجلسة الأولى هو بالإمكانية
انقلاعية لنظر الدعوى والمرافعة فيها وتقديم الصلح، لما كان ذلك، وكان البين
من الأوراق أن الدعوى رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٨ مدنى بور سعيد الابتدائية -
تصالح بشأنها أمرى تفويض الرسوم قد تعدد لنظرها جلسة ١٩٨٩/١/١١ وأعدم
حضور المدعى عليه الذي لم يعلن لتشخيصه فأجريت لجلسة ١٩٨٩/٢/١ لإعادة
إعلانه وفيها حضر الطرفان وقاما عند صلح أحتله المحكمة محضر الجلسة ومن
ثم تكون الجلسة الأخيرة هي الجلسة الأولى في مفهوم المادة ٢٠ مكرراً من
القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ متفقاً فتذكر والمادتين ٨٤، ٧١ من قانون المرافعات،
وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر وقضى برفض الدعوى على أن الصلح لم
يقم بالجلسة الأولى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب
نقضه (١).

ومفاد ما تقدم أن الجلسة الأولى هي الجلسة التي أعلن فيها المدعى عليه
تشخيصه أو أعيد إعلانه وأصبحت فيها الدعوى صالحة للمضي فيها فإذا لم يترك

(١) طعن رقم ٦٠٣٤ لسنة ٦٢ في جلسة ١٩٨٩/١/١٣

فيها المدعى "مقصودة أو تصالح مع خصمه وقبل بدء المرافعة في الدعوى فلا يستحق عليه، لا ريع الرسم.

المقصود بالمرافعة:

٢٧ - ويقصد بالمرافعة في تطبيق نص المادة ٢٠ مكرر من قانون الرسوم مرافعة المدعى، لا مرافعة المدعى عليه، والمرافعة هي التشرح الشفوي الذي يبديه الخصم أو محاميه في الدعوى لإيضاح أوجه دفعه ودفاعه وظلماته أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى.

(مشور إدارة المحاكم في ١٨/١/١٩٨٩م)

٢٨ - ويبرأ في تطبيق حكم المادة ٢٠ مكرر من قانون الرسوم.

القضائية ما يلي:

١ - ضرورة تقديم محضر الصلح في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة ويقصد بالمرافعة إبداء أي دفع أو دفاع في الدعوى أو طلبات من شأنها تأجيل الدعوى لسبب يرجع إلى المدعى وبقي تقصيره.

٢ - لا يشترط أن تحكم المحكمة بإلحاق محضر الصلح بالجلسة الأولى إذ قد يترأى ذلك إلى الجنمة أو الجلسات التالية، المهم هو تقديم محضر الصلح بالجلسة الأولى.

٣ - أن طلب تأجيل الدعوى لا عادة الإعلان لا يمنع من تطبيق حكم المادة ٢٠ مكرر سالفة الذكر طالما أن محضر الصلح قدم بالجلسة الأولى، ونقد قضت محكمة النقض بأنه "عد الشارع من الإجراءات الجوهرية في نظام التقاضي أن يتم إعلان المدعى عليه وإعادة إعلانه - في حالة وجوبه - ورتب على خلاف هذه الإجراءات كإصل علم بطلان الحكم أو القرار الصادر من المحكمة، ومودى ذلك أن الجلسة الأولى في مقصود الشارع الواردة بنص المادة ٢٠ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي نص المادة ٢١ من قانون

لرافعات هي أول جلسة تكون للدعوى فيها مصلحة للمضى في نظره بعد تمام هذه الإجراءات بحيث إذا ترك المدعى دعواه أو تصالح مع خصمه فيها وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليها سوى ريع الرسم المستند^(١)

٤ - أن تأجيل الدعوى لتقديم كشف رسمي بالصلحية لا يمنع من تطبيق حكم المادة ٢٠ مكرر طالما أن الصلح قدم بالجلسة الأولى.

(رأى الإدارة العامة للتفتيش في الدعوى رقم ٢٧٨٢ لسنة ٨٧م ك شمال القاهرة).

٥ - أن تأجيل المحكمة للدعوى لتقديم شهادة تقسيم لا ينال من تطبيق المادة ٢٠ مكرر طالما أن الصلح قد تم في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة ولو كان إلحاق الصلح قد تم في الجلسة التالية (كتاب دروي رقم ٤ لسنة ١٩٨٥).

٦ - أن تصحيح اسم أحد الخصوم لا يعتبر من قبل المرافعة ولا ينال من تطبيق نص المادة ٢٠ مكرر طالما أن الصلح تم في الجلسة الأولى (الكتاب الدردي رقم ٨ لسنة ١٩٩٠).

ولقد استقر قضاء النقض على:

٦٩ - "نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٦ أنه في الدعوى التي تنتهي صلحا بصرى حسب الرسوم قسمية على قيمة المتصالح عليه إذا جازل قيمة الطلب ويستحق تمسكها إذا لم يكن قد تر في الدعوى حكم في مسألة فرعية أو حكم نهدي، وتستحق كلفة إذا كان قد صدر حكم من هذه الأحكام^(٢).

(١) الظن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٥ في جلسة ١٧/٥/١٩٨٨.

(٢) الظن رقم ٢-٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩/٥/١٩٦٤ من ١٤ ص ٢١٦.

٧٠ - متى كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن

الرسوم القضائية في المواد المدنية المحلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ قد نصت على أنه إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان صلحا في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاق بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ من المرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحل على الدعوى إلا نصف الرسوم فقد نلت بعبارة صريحة لا يسر فيها ولا غموض على أن استحقاق نصف الرسم على الدعوى عند المنح فيها بشروط بالا يسبق إثبات المحكمة لهذا المنح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع^(١).

٧١ - طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية التي يترتب عليها اتساع نطاق الخصومة فيها بتعدد أطرافها، وإذا اعتبر انفصل في هذا الطلب بالقبول أو الرفض حكما قطعا في مسألة فرعية لا نمك المحكمة الرجوع فيه، وكان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى قد قضى بقبول طلب التدخل خصما في الدعوى منصفا للمدعين في طلباتهم قبل أن يفضى بإثبات محضر الصلح المضم فيها، فإنه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكما قطعا في مسألة فرعية قبل قضائها بإثبات الصلح مما يقتضى تحصيل الرسم كاملا على الدعوى إجمالا لمصريح نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم^(٢).

٧٢ - مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية المحلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن استحقاق نصف الرسم على الدعوى عن انتهائها

(١) الظن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٦٧/٣/٨ من ١٨ من ٥٧١.

(٢) الصا رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٦٧/٣/٨ من ١٨ من ٥٧١.

صلحا بشروط بالا يسبق إثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع^(١).

٧٣ - إنه وإن كان الوقت الذي يوقع على المدعى جراء على بهامته في تحق ما تلزم به المحكمة يعتبر حكما طبقا للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق، ويجوز الطعن فيه فور صدوره على استقلال دون انتظار للحكم في الموضوع، عملا بالمادة ٢٧٨ من ذات القانون، إلا أن المشرع استهدف به تعجيب الفصل في الدعوى، وتأكيد سلطة المحكمة في سبيل حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها، وهو بهذه المثابة لا يتصل بموضوع الدعوى، ولا يفصل في نزاع بين الخصوم، ولا يبت في أي مسألة منفرعة عنه، ولا يمكن بذلك اعتباره حكما قطعا في مسألة منفرعة عن النزاع في معنى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، ومن ثم فليس من شأن صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى أن يحول دون استحقاق نصف الرسوم^(٢).

٧٤ - مفاد الفقرة الأولى من المادة ٧١ من قانون المرافعات المطابقة للمادة ٢٠ مكرر من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار إليه المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ يدل على أنه إذا تصالح المدعى مع خصمه في الجلسة الأولى لتظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ريع الرسم المصد، لأن المدعى وقد تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة يكون قد حقق موك الشارح من حيث المتقاضين على المبادرة بإنهاء خصومتهم وتخفيف العبء الملقى على عاتق المحاكم، أما إذا تم الصلح بعد الجلسة الأولى لتظر

(١) الظن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٣/٨ من ٢٢ من ٢٦٢.

(٢) الظن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٣/٨ من ٢٢ من ٢٦٢.

الدعوى أو بعد بدء المرافعة، ولكن قبل صدور حكم فيها فيستحق على الدعوى ليس هذه الحالة نصف الرسوم الثابتة أو التنسية، أما إذا أثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفين في محضر الجلسة أو أثبتت بإحاطة بالمحضر المذكور بعد صدور حكم قطعي في مسألة شرعية أو حكم تمهيدى في موضوع، فيستحق الرسم كاملاً^(١).

٧٥ - الجلسة الأولى في مقصود المرسوم الصادر بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي نص المادة ٧١ من قانون المرافعات في أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضي في نظرها بعد تمام هذه الإجراءات بحيث إذا ترك المدعى دعواه أو تصالح مع خصمه فيها وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليه سوى ربع الرسم المسند^(٢).

٧٦ - كما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة ١٩٨٧/١/١٣ أن نظام قسم إعلان تصحيح شكل الدعوى منضمناً إحادة إعلان الخصوم الأصليين فإن الدعوى في تلك الجلسة تكون صالحة للمضي في نظرها وتكون هي الجلسة الأولى لمقوم من الماتحين ٢٠ مكرر من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المضافة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ونص المادة ٧١ من قانون المرافعات، وإن أجت المحكمة الدعوى لحضرات ثالثة لإعلان الخصوم الماتحين وإعادة إعلانهم حتى حضر الخصوم بجلسة ١٩٨٧/٣/١٠ وقسموا عقد صلح طلبوا بإحاطة بمحضر تلك

(١) نص رقم ٢١١ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٣/١/١٥ أشار إليه بموجبه التواعد الحكومية التي قررت محكمة النقض في محضر سوابق تمسحش تيدى، عقد تفتي، طبعة سنة ١٩٨٩ ص ٧٢١

(٢) النص رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٨٨/١/١٦ أشار إليه بمعلقة هيئة قضايا الدولة

الجلسة فإن شرط استحقاق ربع الرسم على الدعوى يكون غير متوافر، وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد قلعة الرسوم المعروضة فيها فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويضمن النعي على غير أساس^(١).

٧٧ - الجلسة الأولى في مقصود المرسوم الصادر بنص المادة ٢٠ مكرر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ونص المادة ٧١ من قانون المرافعات هي أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضي في نظرها بعد تمام هذه الإجراءات وإن كانت العبرة في تحديد الجلسة الأولى بالإمكانية القانونية لنظر الدعوى والمرافعة فيها وتقديم الصلح دون الإمكانية المادية فإن عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة لها بعد تمام هذه الإجراءات لا يغير من اعتبارها الجلسة الأولى طالما أن المانع من نظرها راجع إلى فعل الخصوم وعدم^(٢).

٧٨ - تحديد جلسة لنظر الدعوى أعلن إليها المدعى عليه لشخصه، اعتبارها الجلسة الأولى التي أصبحت فيها الدعوى صالحة قانوناً للمضي في نظرها، لا يغير من اعتبارها كذلك شطب الدعوى في تلك الجلسة، تقديم طلب الصلح في الجلسة التالية لتعجيل المسير في الدعوى، أثر عدم سريان نص المادة ٢٠ مكرر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٧١ من قانون المرافعات، عنه ذلك أن الشطب يرجع إلى فعل الخصوم بتقريبهم عن المحضر^(٣).

(١) النص رقم ٢٤٧٦ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨ أشار إليه بمعلقة هيئة قضايا الدولة السنة ٢٥ - ثمة تفتي من ١٨٢ وما بعدها.

(٢) النص رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٤/١/١٠ مع السنة ٤٥ - ثمة لأول - ص ٨٤ - ثمة ١٩

(٣) النص رقم ٢٦/٢٢٤٨ في جلسة ١٩٩٤/١/١٠ مع السنة ٤٥ - ثمة (١) ص ٩٤ - ثمة ١٩

٧٩ - كما قضت محكمة النقض بأن المادة الأولى في مقصود مشروع
السوادة بنص المادة ٢٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية
المضافة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٤ وينص المادة ٧١ من قانون المرافعات هي
أول جلسة تكون الدعوى فيها مصالحة للمحضرين في مظهرها بعد تمام هذه الإجراءات
بحيث إذا شارك المدعى دعواه أو تصالح مع خصمه فيها وقبل بدء المرافعة فلا
يستحق عليها سوى ربع الرسم الممسد وكانت المرافعة في الدعوى غير جائزة إلا
بعد الفقدان الخصومة باستيفاء إجراءات الشكل التي نص عليها القانون قبل إنشاء
المدعى لطلب - بعد خوضاً في موضوع الدعوى - قبل تمام هذه الإجراءات - لا
بعد مطروهاً على المحكمة ولا يجوز التعميل عليه^(١).

٨٠ - كما قضت بأنه ملحق في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لتظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسوم المعتد بهل على أن المتصور بالجلسة الأولى هو الجلسة الأولى التي أعلن بها المدعى عيه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى سالحة للمضي في نظرها وذلك عملاً بالمادة ٨٤ من القانون الأخير فإذا نصحت المدعى مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسوم المعتد وأنه لا يشترط لأعمال حكم هاتين المادتين أن تقضى المحكمة بإلحاق التصالح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه بل الاستفاد من دلائلها أنه يكفى لأعمالها طلب إثبات التصالح في جلسة الأولى وقبل المرافعة فيها ولا يؤثر ذلك تراخي الإلتحاق إلى جلسة مثله لما كان ذلك شين من سنوات الحكم المطعون فيه ومما لا يرد أن تطعن أن المطعون ضده قد قدم بالجلسة الأولى المجددة لتظر

الدعوى رقم ٥٠٣٩ لسنة ١٩٨٦ عنى محكمة المصنوعة الابتدائية عدد صنع
خلص، يقصد البيع الابتدائي المعروض ١٩٨٦/٦/٢٣ وأنهاها بشأنه صلحاً وأقره
الملتصق له قبل بدء المرافعة في الدعوى ومن ثم فإنه لا يستحق عن هذا الشق
من الدعوى إلا ربع الترخيم المسند ولن تم الإلحاق للتعقد مبالغ البيان في جنحة
تأدية^(١).

٨١ - كما قضت بأن المضرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٩٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المتعلقة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي المادة ٧٦ من قانون المرافعات على أنه إذا تضرع المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى للنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ريع الرسم المسدد، يدل على أن المقصود بالجلسة الأولى هي الجلسة الأولى التي إعلان فيها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيه الدعوى صالحة للمضي في نظرها وذلك صلاً بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات فلذا نصالح المدعى مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ريع الرسم المسدد، وإنه لا يشترط لإعمال حكم هاتين المادتين أن تنقض المحكمة بإلحاق الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محضه فيه، بل للاستفادة من دلالتيهما أنه يكفي لإعمالهما طلب تثبيت الصلح في الجلسة الأولى وقبل المرافعة فيها لا يؤثر في ذلك تراكب الإحالة إلى جلسة تالية، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا التفسير وقضى برفض التظلم وتأييد أمر تغيير الرسوم المنتظم منه على قالة.... فلتنه يكون قد شابه الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه^(٧).

1440/1/22 25 303 222 1.00 1.00 1.00 (1)

(2) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$ في حالة $\frac{1}{2}$

٨٢ - اجتصاب الرسوم في حالة التصادم:

٨٤ - العقد المحكمة عن محضر العلم وإصدار حكمها في موضوع الدعوى - مؤداه - استحقاق الرجوع كاملاً

قضت محكمة النقض بأنه وحيث أن الطاعنين ينعين بالنسب الثاني من الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أنه لما كانت المحكمة قد قضت في الدعوى رقم ١٧٤٠ لسنة ١٩٩٠ منس القسوة الابتدائية والتي صدر بشأنها أمر التقدير مثلاً النزاع بصحة وبغاذ عقد القسوة المحرر بين المطعون ضده والمدعى عليه فيها، دون أن تعتد بعقد الصلح الذي قدمه بالجلسة الأولى، فإن الرسم على الدعوى يستحق كاملاً عملاً بالمادة ١/١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، وهو ما أقرته أمر التقدير المعارض فيه، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنفاذ معتباً الرسم على أسس الريع المسند، باعتبار أنه كان يتعين على المحكمة أن تجيب الخصوم إلى طلبهم إلحاق الصلح بمحضر جلسة وأنهم لا يتحملون خطأها، فإنه يكون معيياً مما يستوجب نقضه.

الأولى، فإن الرسم على الدعوى يستحق كامل قدره بالقيمة
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ما أقرته أمر التقدير المعارض فيه، فإن الحكم
المطعون فيه إذ إلغاء محتسباً للرسم على أساس الريع المسند، باعتبار أنه كان
يتعين على المحكمة أن تجيب الخصوم إلى طلبهم إلحاق الصلح بمحضر جلسة،
وأنهم لا يتحسرون خطأها، فإنه يكون معيياً مما يستوجب نقضه.

المطعون عليه في إلقاء معصية الرجم على اسمي الترخيص
يتعين على المحكمة أن تجيب الخصوم إلى طلبهم إلحاق المصلح بمحضر جلسة،
وأنهم لا يتكثرون خطأ، فإنه يكون معيماً مما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا القصر في محله، ذلك أنه وأن كان من المقرر طبقاً للمادتين
٢٠ مكرر من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم
٦٦ لسنة ١٩٦٤، ٧١ من قانون المرافعات، أنه إذا تصالح الخصوم في الجلسة
الأولى تقرر تدعوى وقيل بدء المرافعة، فلا يستحق عليها، لا ربع الرسم إلا أنه
نصا كلفت المادة ١٠٢ من قانون المرافعات، قد رسمت طريقاً معيناً لحصول
تصالح الخصوم بأن يلحى ما إتفقوا عليه كتبه بمحضر الجلسة وسيتم محضر
فيه، ولكن ثلثة من الحكم تعطون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم

وحيث أن هذا القصر في محله، ذلك أنه وأن كان من المفرد طبقاً للمادتين ٢٠ مكرر من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤، ٧١ من قانون المرافعات، أنه إذا تصالح الخصوم في الجلسة الأولى لتتبرر الدعوى وتقبل بدء المرافعة، فلا يستحق عليه، لا ريع الرسم إلا أنه إذا كانت المادة ١٠٢ من قانون المرافعات، قد رسمت طريقاً معيناً لحصول تصالح الخصوم بأن يلجأ ما اتفقوا عليه كقيد بمحضر الجلسة ويسمى محضر و فيه، ولكن الثالث من الحكم تعطون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم في

الأولى تنشر تدعوى وتقبل بدم المرافعة، وقد استوفى
ثباتا كتبت الملاءمة ١٠٢ من قانون المرافعات، قد رسمت طريقا معيناً للحصول
تتمتع بالخصوم بأن يلجأ ما اتفقوا عليه كقيد بمحضر الجلسة وسيتم محضر
فيه، ولكن ثلثت من الحكم تعطون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي

فصل في ما يقع من الحكم على الخصوم بأن يلقوا ما اتفقوا عليه من الحكم، وما يقع من الحكم على الخصوم بأن يلقوا ما اتفقوا عليه من الحكم، وما يقع من الحكم على الخصوم بأن يلقوا ما اتفقوا عليه من الحكم.

(1) انحصار درجه ۸۰ تا ۱۳۰ در جنبه (۱) و (۲) در بعضی موارد به

نقطه آخری رسیدن بعد از اول صد ۱۳۰.

تحت إشراف

الدعوى الصادر فيها الأمر محل الاعتراض - فصلت في موضوع الخصومة، والتفتت على إحقاق عقد الصلح الذي قام إليها بمحضر الجلسة واعتبرته ورقة من أوراق الدعوى، فاستحق الرسم كاملاً ولا يغير من هذا النظر القول بوجود اجتهاد الخصوم إلى طلبهم إحقاق عقد الصلح بمحضر الجلسة، وأنه لا يصح مصرئهم بخطأ المحكمة التي تمتنع دون مسوغ قانوني عن إجابتهم لهذا الطلب، فذلك أنه كان النزاع يحسم بالصلح، وتنقضي به ولاية المحكمة في الفصل فيه، بما يعنى انتهاء الخصومة إلا أنه حتى تقدير الصلح ومدى توافر أركانه وصلاحيته لترتيب آثاره من سلطة المحكمة التي يحتج به لديها، فإن التفتت عن إحقاقه بمحضر الجلسة وكان من شأن ذلك ألا يحقق مقصود الخصم أو يتمشى مع المراسل الذي يدعيه بما يترتب عليه من آثار وحيث ينقض التزامات جديدة - يستفاد من رسم كاملاً على قيمة الدعوى - كان له أن يطعن على هذا الحكم بطرق الطعن المقررة، فإن لم يفعل، امتنع تعيب الحكم في هذا الخصوص في أي دعوى لاحقة لمسامه بحجته، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب الرسم على أساس الربع المسدد على قول إنه كان يتعين على المحكمة أن تعلق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإنه لا يجوز مضارة الخصوم بخطئها، يكون معيلاً بما يوجب نقضه^(١).

٨٥ - الحكم الصادر بالانتهاء الخصومة دون الفصل في موضوع

النزاع لا تتحقق عليه رسوم المسدد على الصيغة.

حيث قضت محكمة النقض بأن "المادة التاسعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسم القضائي في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٥ تنص على أنه لا تحصل الرسوم التأسيسية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به وتضمن المساده ٢٦ منه على أنه في الدعوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه سوى

الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .. والمستفاد من هذين النصين أن الرسم التأسيسي يحسب عند رفع الدعوى على قيمة الحق المدعى به ولا يحصل من هذا الرسم مقدماً إلا ما هو مستحق على الألف جنيه الأولى وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى يكون على نسبة ما يحكم به في الأمر زائداً على الألف جنيه الأولى، وإنما كان ثابتاً من مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٩٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى محكمة الشيوخ الجزئية الصادر بشأنها قائمة الرسوم محل التقدم قد قضى فيها بانتهاء الخصومة دون أن يفصل في النزاع بعد أن انتهى تحكيماً بين الطرفين، فإنه لا يكون قد حكم لهم بشئ مما يستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رفع الدعوى، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باستحقاق قلم الكتاب رسماً نسبياً عن هذه الدعوى رغم الحكم بنقضها فيسأ على الصلح فإنه يكون قد خالف القانون واختأ في تطبيقه^(١).

المبحث الثاني

الإعفاء من الرسوم

٨٦ - والإعفاء من الرسوم هو إعفاء مؤقت عند رفع الدعوى، وقد يكون هذا الإعفاء لعجز رفع الدعوى وعدم مقدرته المالية على دفع الرسوم وقد يكون الإعفاء قاصراً على فئة معينة أو عينات معينة نص القانون على إعفائها من الرسوم، وقد يكون الإعفاء خلاصاً بالدعوى التي ترفعها الحكومة. ذلك وأن

(١) قطع رقم ٢٠٥٠ لسنة ٦٢ - جملة ١٩٤٨/٦٢٢ عشر فيه صفة د د د د د د

يقاوم فيما يشي الإعفاء للعجز عن سداد الرسوم ثم إعفاء بعض نفقات والهيئات من الرسوم ثم إعفاء الدعاوى المرفوعة من الحكومة.

الفوم الأول

الإعفاء للعجز عن سداد الرسوم

٨٧ - لقد نظم المشرع في المواد ٢٢ حتى ٢٩ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الإعفاء من الرسوم القضائية لمن يثبت عجزه عن سداد الرسوم ويشمل هذا الإعفاء رسوم الدعوى والصور والشهادات والمطامير وغير ذلك من الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التليخ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم ويشترط للإعفاء من الرسوم للعجز عن دفع شرطين:

أ - أن يثبت عدم قدرة المدعى، وعجزه عن سداد الرسوم.

ب - أن تكون الدعوى المراد رفعها من الطالب مضلة للكتاب.

٨٨ - ويقدم طلب الإعفاء إلى لجنة المساعدة القضائية المختصة بالمحكمة المراد رفع الدعوى أمامها وتشكل هذه اللجنة في محكمة النقض من اثنين من المستشارين وفي محكمة الاستئناف من اثنين من المستشارين وفي المحكمة الكلية من قاضيين وفي المحكمة الجزئية من قاضي وعضو نيابة، وتفصل اللجنة في طلب الإعفاء بعد الاطلاع على الأوراق المقدمة من طالب الإعفاء إلى كاتب المحكمة وتسمع اللجنة من حضر من الخصوم بعد إخطارهم وعن يمثلهم الكتاب.

والإعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى ورثة المدعى أو من يحل محله بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعفاء إلا إذا رأت المحكمة استمرار الإعفاء بالنسبة للورثة.

وإذا زالت حالة العجز أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جدر الخصم أو لقم الكتاب أن يطلب من اللجنة إبطال الإعفاء.

وإذا حكم على خصم المدعى وجب مطالبته بالرسوم أولاً فإن تعذر تحصيلها جاز الرجوع بها على المدعى إذا زالت حالة عجزه.

الفوم الثاني

إعفاء بعض الفئات والهيئات من الرسوم

٨٩ - لقد تضمنت بعض القوانين نصوص صريحة على إعفاء الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامها من الرسوم القضائية وهذا الإعفاء بعد استثناء من الأصل العام ولا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه حيث نصت محكمة النقض بأنه الأصل في القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب أداء الرسوم القضائية والإعفاء من أداءها استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه، ومن ثم لا يمكن هذا الإعفاء إلى الدعوى التي رفع من أشخاص للقانون العام أو الخاص إلا إذا نص صراحة على هذا الإعفاء في القانون الصادر بتشريعها أو المتصل بها، يؤكد ذلك أن المانع حين أراد إعفاء بعض الهيئات التعليمية من أداء الرسوم القضائية عند أي نص صراحة على هذا الإعفاء في القانون المتصل بعينها كما هي الحال في إعفاء الهيئة العامة للتعليم

الاجتماعي من الرسوم القضائية بنص المادة ١١ من قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٥ وإعفاء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من الرسوم القضائية بنص المادة ١٣٧ من قانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي. لما كان ذلك، وكانت نفقة المحامين الفرعية بتجيرة التي يمثلها المطعون ضده بصيغة طبقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن المعامدة له شخصيتها الاعتبارية المستقلة في حدود اختصاصاتها وقد خلا ذلك القانون من النص صراحة على إعفاءها من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفع منها أو عليها فإتباعا تكون حلزمة بإداء هذه الرسوم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى تأييد قضاء الحكم المستأنف الصادر بإلغاء أمر تقدير الرسوم القضائية المعارض فيه على ما ذهب إليه من أن نفقة المحامين التي يمثلها المطعون ضده معفاة من هذه الرسوم، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه^(١).

٩٠- ويسنود فيما يلي لمثلة للدعاوى المعفاة من الرسوم بنص وورد في قانون إنشاء بعض الهيئات، والغرض من ذلك هو التخفيف على كامل المواطنين بأحكام تلك القوانين وذلك على النحو التالي:

أولاً: إعفاء الدعاوى العمالية من الرسوم:

٩١- حيث نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالعمل على أنه "تتفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العاملون والعمالة المخرجون وعمال التلمذة والمستحقين عيم عن شكايات المتعاقبة بحكم هذا القانون، لتسوية في جميع الأحوال للحكم

بالنفقة المؤقتة وبلا كفالة وثلا في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها.

٩٢- ولقد قضت محكمة النقض بأن "مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إنما قصد (عفاء العمل من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعها بالمطالبة بحقوقهم المقررة في قانون العمل في جميع مراحل التقاضي، وإذا لم يستلزم المشرع في هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٢ من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في حالة الإعفاء السابقة على رفع الدعوى من احتمال كسبها فإنه خول للمحكمة في حالة رفض الدعوى وتمليق خسارتها الحكم على العامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التي قد كان ألقى منها ذلك لأن الإعفاء إنما شرع ليبس على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقد حقه، ولا يصح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسوم القضائية المعفاة أصلاً لأن المشرع إذ أورد المصروفات في ذات المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ألقى نص فيها على حكم الإعفاء من الرسوم فقد قصد بذلك اتصال المصروفات بهذا الإعفاء لتعصب عليه تحقيقاً للغرض منه، ويؤكد ذلك أن مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص المادة ٣/٢٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ رسوم الصور وشهادات والمنخفضات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التقاضي وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم، مما مفاد أن الرسوم القضائية في صدد الإعفاء منها لا تختلف معدداً في نظر

الشارع عند معني الذي يصد من المصروفات القضائية عند الحرمان من الإعتاء^(١).

٩٣ - وإعفاء الدعاوى العمالية من الرسوم فاصر على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام قانون العمل ولا تنعدي سواء، أو أن المحكمة من الإعفاء مقرررة نصتج العاص حتى يتسنى له الحصول على حقوقه الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون.

ونقد قضت محكمة النقض بأن "أوجب القانون في حالات الطعن بالنقض إجراء جوهري لازماً هو إيداع الخزانة كفاية للمحكمة على أن يكون الإيداع قبل ترشيح تقرير الطعن أو خلال الأجل المقرر له ولا يفي من هذا الإيداع إلا التولية ومن يفوت من الرسوم القضائية ويترتب البطلان على إخلال هذه الإيداع ولكل ذي مصلحة أن يتمسك والمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة من قانون العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المخرجون والمستحقون عنهم وغايات العمال لأن هذا الإعفاء فاصر على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون^(٢).

ثانياً: إعفاء الدعاوى الخاصة بالتأمين الاجتماعي من الرسوم

٩٤ - تنص المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمين الاجتماعي على أنه "تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقين طبقاً لأحكام هذا القانون^(٣).

(١) ظعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢١ و جلسة ١٩٦٦/١/٨ من ١٢ من ١٢٢.

(٢) ظعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٠ من ١٢ من ١٢٢.

٩٥ - ولقد ذهبت محكمة النقض في بادئ الأمر إلى أن هذا الإعفاء مؤقت ولا يحول دون إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بالرسوم في حالة خسران الدعوى.

حيث قضت محكمة النقض بأن "نص المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ لواء منه للشارع إعفاء الدعاوى الخاصة بالتأمينات الاجتماعية التي ترفع من الهيئة أو عليها من المستحقين من الرسوم القضائية وذلك تيسيراً للمتقاعين بالقانون من اللجوء إلى التقاضي أسوة بالإعفاء الذي قرر في المشروع في الدعاوى العمالية في المادة السابعة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يحول الإعفاء من الرسوم دون تطبيق الأصل العام في شأن الالتزام بالمصروفات وهو القضاء بها على من خسر الدعوى كلها أو بعضها ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٠ من أن للمحكمة في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها بمقوثة أنه ينصرف إلى من رفع الدعوى ابتداءً، ذلك أن خاسر الدعوى هو من رفعها بغير حق، لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة للتأمينات قد خسرت الدعوى أمام محكمة ثلثي درجة ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك التزامها بالمصروفات عن الدرجتين فإنه لا يكون له خطأ في تطبيق القانون^(١).

٩٦ - إلا أن محكمة النقض قد عدلت في حكم لها مقرررة أن الإعفاء المقصود عليه بقانون التأمين الاجتماعي يحول دون تطبيق الأصل العام المقرر في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات حيث قضت بأن "النص في المادة ١٣٧ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٥ على أن تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقين طبقاً لأحكام هذا القانون^(٢).

(١) ظعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٠٢٠ من ١٢ من ١٢٢.

المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون... مقلد على يد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على حاسر الدعوى من الفئات المعفاة طبقاً من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي، ليمتد هذا الإعفاء إلى وقت الحكم في الدعوى ليحول دون تطبيق الأصل العام المقرر في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وتحكم عليها بالمصروفات^(١٦).

والواقع أن محكمة النقض في حكمها ستقف للفكر قد خرجت عن الأصل لعدم
المعبر في الإعفاء من الرسوم ذلك أن الإعفاء له طبيعة موقوتة تزول إما بزوال
سببه كما هو الحال في الإعفاء للعجز بحيث إذا زال العجز حتى لقم الكتاب مطالبة
المعفى بالرسوم، وإما بخسائر الدعوى بحيث يجوز للمحكمة إلزام الخصم المعفى
بالرسوم إذا خسر دعواه كما هو الحال في الدعاوى العمالية وكان على محكمة
النقض ألا تخرج على هذا الأصل العام وأن تجعل أمر الإلزام بالرسوم في دعاوى
اثتامينات الاجتبابية جوازي للمحكمة في حالة خسائر الدعوى وهو ما يتفق
أيضاً والأصل العام المنصوص عليه بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

٩٧ - وإلغاء الهيئة التوعمية للتأمينات الاجتماعية وقانون عليهم
المستحقين من الرسوم هو إضفاء قاصر على الدعاوى التي ترفع تطبيقاً لأحكام
المسألة رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي ولا يقصد به إلغاء حيث
تحت محكمة النقض بأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لها شخصية اعتبارية
وعبرانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ١٠٠٠. والنص في المادة ١٣٧
من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على أنه تعفى
من الرسوم خدمة في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة

الخصصة أو المؤمن عليهم أو المستحقين طبقاً لأحكام القانون ٠٠٠ يدل على أن
المشرع قصر الإعفاء من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام
قانون التأمين الاجتماعي دون غيرها من الأترعة، ولم يضع المشرع نص بإعفاء
الهيئة من رسوم دعاوى مغايرة لتلك الواردة في هذا النص، لما كان ذلك وكانت
الدعاوى المماثلة لا تخضع بتطبيق أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإن هيئة
التأمينات الاجتماعية تكون منزهة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٥٥١ من
قانون المرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجلها وإذا لم تفعل فإن
الطعن يكون بطلاً (١).

ثالثاً: إعفاء وحدات التعاون الإسكاني من الرسوم:

٩٨ - نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ٨١ بإصدار قانون
المتعاون الإسكاني على أنه : تغطي وحدات التعاون الإسكاني من : ١ ٢٠

٩ - الرسوم انقضائية المستمدة عن المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون.

٩٩ - ولقد قضت محكمة النقض بأن ' النص في المادة ٦٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني على أن تطبق هذه التعاون الإسكاني من ١٠٠٠٠ - الرسوم القضائية المستحقة على المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ١٠٠٠ على أن يقتصر الإعفاء بالنسبة للاتحاد على ما نصت عليه البنود ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠ من هذه المادة يدل على أن الإعفاء الوارد بالبند رقم (٩) المشار إليه إنما جاء مقصوراً على الرسوم القضائية وليس من بينها مصروفات الدخول فتسري أحكامها الأعمال العام المنسوبة من المادة

(۱) قطع رقم ۲۹۲۷ لحه ۶۲ ق جله ۱۸/۲/۱۹۹۴ بدو بشر بعد

(١) بعد يوم ١٠ من سنة ٢٠١٤ في جمعة ١٦/٧/١٤٣٥ عشر بجمعة حنة كطفا النولة فحة

ثانياً:

أن إعفاء الحكومة جاء علماً يسري على جميع الدعاوى المرفوعة من الحكومة بيسمى الإعفاء الخاص بالجهات والأشخاص الأخرى مشروط بأن تكون الدعوى متعلقة بمسألة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون المقرر بهذا الإعفاء.

١٠٥ - مدلول لفظ الحكومة في مفهوم الضمان في الإعفاء من

الرسوم

لقد عرفت المادة ١٥٣ من الدستور الحكومة بأنها هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم.

ومما لا شك أن الحكومة في الدستور تعني وزارات الدولة المختلفة وهذا هو التفسير الضيق لمعنى كلمة الحكومة، بخلاف التفسير الواسع الذي يرى أن كلمة الحكومة تشمل وزارات الدولة المختلفة والهيئات العامة التي لها الشخصية الاعتبارية.

١٠٦ - ولقد ذهبت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة إلى أن الهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة وتتمتع بالإعفاء من الرسوم شأنها شأن الوزارات حيث رأت أن المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تعني الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترغعها ومن أداء الرسوم على ما طلبه من مكشوف والصير والخصومات والشهادات والترجمة الخيرية الخ.

تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ويسري عليها ما يسري على الحكومة في هذا الشأن^(١).

كما رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أيضاً بأن المشرع لم يخصص الحكومة الرسوم القضائية وأن الهيئات العامة وقد تقتون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تقوم بإدارة مرفق عام وهذه المثابة لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية لكي ينادى بها عن تعهدات الإجراءات الحكومية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وإذا كان المشرع قد خصها بميزانية مستقلة (لا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتعمل الدولة عجزاً ويؤزل إلى ميزانيتها ما تعلقه الهيئات من فائض في ميزانيتها ومن ثم فإنها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية^(٢).

١٠٧ - محكمة النقض تحتق التفسير الضيق لكلمة "الحكومة"

وإذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ترى أن الهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة بمعناها الواسع وتتمتع بالإعفاء من الرسوم شأنها شأن وزارات الحكومة (لا أن محكمة النقض لم تأخذ بهذا التفسير الواسع وأخذت بالتفسير الضيق لمعنى كلمة الحكومة وفصرت الإعفاء على وزارات الحكومة ولم تعف الهيئات العامة من الرسوم ومن أحكامها في هذا الصدد.

(١) فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة رقم ١٩٨٦/١/٣

١٩٨٦/١/٣ - ١٩٨٦/٣/١٩ - ١٩٨٦/٣/٢٢ - ١٩٨٦/٣/٢٣

(٢) فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة رقم ١٩٩٢/٣/٢٤

١٩٩٢/٣/٢٤ - ١٩٩٢/٣/٢٥ - ١٩٩٢/٣/٢٦

١٠٨ - إذ كانت المادة (٥٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن

الرسوم القضائية تنص على أنه "لا تستحق رسوم الدعاوى التي ترفعها الحكومة
... لبنى معاد بك وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإحفاء من
الرسوم القضائية يكون قاصرا على الدعاوى التي ترفعها الحكومة دون غيرها
باعتبار أن الإحفاء استثناء من أصل هو وجوب أداء الرسوم القضائية، فلا يجوز
التوسع فيه أو القياس عليه، ومن ثم فلا يمتد هذا الإحفاء إلى الدعاوى التي ترفع
من الهيئات العامة التي لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة عن الدولة
ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها إلا إذا نص صراحة على هذا الإحفاء
في القانون الصادر بإنشائها أو المتصل بصنفا.

إذ كانت هيئة البريد "الطاحنة" طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر
بإنشائها دراسة عامة لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة عن الدولة
ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها فهي ملزمة بسداد وإيداع كفالة الطعن
بالسنة، وبذلك لم تستد فسخ طعننا المائل رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٦ في قبل إيداع
صحيفته أو خلال أجل المقرر له الكفالة المذكورة فإن الطعن يكون بطلا (١).

١٠٩ - كما قضت بأنه "لما كانت المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم القضائية قد نصت على أن "لا يستحق رسوم على الدعاوى التي
ترفعها الحكومة" وكانت الهيئات العامة على ما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية
للقانون ٩٠ لسنة ١٩٦٣ بتظيم المؤسسات العامة إما أن تكون مصلحة حكومية
رأيت تسوية إدارتها من طريق هيئة عامة للخروج بتمرفق عن الترويع للحكومي
وبما أن تنظيم الدولة بداءه لادخلة مرفق من مرافق الخدمات العامة وهي في
حالتين وبصفة عامة بالحكومة، إلا أن فنص في الفقرة لتختي من القانون ٥٧
سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وجراءات الطعن أمام المحكمة على أن تعفى الدولة

(١) الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ مجموعة أحكام نصن السنة ٢٦

من هذا الإيداع - الكفالة - وكذلك من يعنون من الرسوم القضائية، ثم النص في
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات على أن "يعفى من أداء
الكفالة من يعفى من أداء الرسوم وما ورد بمذكورته الإيصاحية من أن لا ير
المشروع إيراد نص خاص بإحفاء الدولة من هذا الإيداع نظرا لقيام الحكم المحلي
وتعدد أشخاص القانون العام واستقلال ميزانية كل منها عن ميزانية الدولة
ولكننى المشروع بالنص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ على أن يعفى من أداء
الكفالة من يعنون من أداء الرسوم باعتبار أن الإحفاء من الرسوم ينسحب على
الإحفاء من الكفالة لاتحاد القطر يدل على أن كلمة الحكومة الواردة بنص المادة
(٥٠) من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر قد قصد بها معناه الضيق فلا
يتسع لغيرها من أشخاص القانون العام التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة
وميزانية مستقلة وبالتالي فلا تعفى هذه الأشخاص من الرسوم القضائية ما لم
ينص القانون على إعفائها ... إذ كان الإحفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص
المادة (٥٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مقيودا على الدعاوى التي
ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التي لها شخصيتها
الاقتصادية المستقلة وميزانيتها المستقلة وكانت هيئة الأوقاف المصرية الطاعنة
علا بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها والقرار الجمهوري ١١٤١ لسنة
١٩٧٢ بتتظيم أعمالها هي من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية
مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يصح المشروع نصا خاصا بإعفائها من
رسوم الدعاوى التي ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة
٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإن لم تفعل فإن
الطعن يكون بطلا (٢).

١١٠ - كما قضت بأن المقرر بقضاء في هذه المحكمة وهيئتيها العامين

في مشروع نوحته بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات ادع الكفالة جزاء

(١) الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ مجموعة أحكام نصن السنة ٢٦

المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر. أنه وإلا كان الطعن باطلاً ويمكن لكل من مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من انتظام العلم ولا يعنى من فناء الكفالة إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية. وإذا كان الإحفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مفسوراً على الدعاوى التي ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزاتها المستقلة وكانت هيئة الأوقاف المصرية للطاعة عملاً بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها وقرار الجمهوري رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بها هي من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزاتية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعفائها من رسوم الدعاوى التي ترفعها فإتباعاً لمزمة إيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ من القواعد قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذا كان الثابت من الأوراق أن الهيئة الطاعنة لم تودع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ سالف الإشارة خزائن المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال أجله فإن الطعن يكون باطلاً^(١).

١١١ - كما قضت بأنه إذا كان الإحفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة (٥٠) من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على ما سلف بواته مفسوراً على الدعاوى التي ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزاتها المستقلة، وكانت هيئة السلع التموينية الطاعنة عملاً بالقرار الجمهوري رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر بإنشائها من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزاتية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعفائها من رسوم الدعاوى التي ترفعها

[١] المحرر رقم ١٣٦٩ لسنة ٦٥ في جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠.

إتباعاً تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مراقبت قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذا لم تفعل فإن الطعن يكون باطلاً^(٢).

١١٢ - كما قضت بأنه إذا كان الإحفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مفسوراً على الدعاوى التي ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وكان الثابت من القرار الجمهوري رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - الطحلة الثانية - والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية أن لكل منهما شخصية اعتبارية وميزاتية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعفائها من رسوم الدعاوى التي ترفعها فإن كل منهما يكون ملزماً بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال أجله وإذا لم يفعل يكون طعنها باطلاً^(٣).

١١٣ - الحكومة معفاة من أمانات الخبراء والإياعات:

ذلك أن المشرع يرد أن نص في المادة (٥٠) من قانون الرسوم القضائية على إعفاء الحكومة من الرسوم، لورد في المادة (٥١) من ذات القانون النص على أنه تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف التنقل للقضاء وأعضاء النيابة والخبراء الموظفين والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقون من التعويض في مقاب

(١) طعن رقم ٥٤/٢٩ في جلسة ١٩٩٢/١/١٨ - محروقة لحكم شخص، المحرر رقم ٢٣٥.

(٢) طعن رقم ١٧١٣ لسنة ٦٥ في جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥.

الاستقلال وتشمل توامر التقدير للحكمة بالمصاريف وتغيب الخبراء وتعيض
شهود وأعيان المحامين التي تقرها المحكمة لصالح شخص قبل الخصم الآخر
وأجرة المحاميين وتقدير الرسوم القضائية، وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا
مادة ٢٠٠٠.

ومع ذلك أن الإعفاء هنا إعفاء لجميع الرسوم والمصاريف المستحقة على
الدعوى من تاريخ بدئها إلى حين الحكم فيها ونظام إعلان الحكم وتنفيذه وكذلك
تغيب الخبراء وإيداع الكفالات.

ومما تقدم يبين أن الأحكام التي تصدر بإلزام الحكومة - في الدعاوى
المرفوعة منها - بأمتثال الخبراء - هي أحكام مختلفة لصراحة نص المادتين
٥٠، ٥١ من قانون الرسوم القضائية حيث أن الحكومة معفاة من مصاريف التقاضي
الخبراء وأتعابهم^(١).

وكذلك تغني الحكومة أيضاً من الإيداعات سواء كان هذا الإيداع هو إيداع
كفالة منصوب عليها في القانون أو إيداع للمبلغ المتنازع فيه كشرط لقبول
الدعوى^(٢).

(١) ويوسع المحكمة في هذا الحالة لإجراء أمانة الجدير مؤقتاً أو تمثيلها على حساب الخزنة العامة
إلى حين الفصل في الدعوى أو تعيين خصم الحكومة بالأمانة خاصة وأن الحكومة لا تطلب
في الدعاوى المرفوعة منها سحب الخبراء لأن لديها أجهزة قضاة وحسابية تدر تقريراً مقدماً قبل
رفع الدعوى منها.

(٢) مثل ذلك ما نصت عليه المادة ١٦٠ التي من عدم قبول التظلم في أمر تقدير تعاب الخبراء إلا
إذا سبقه إيداع التمثيل من المبلغ المقرر حرقه المحكمة مع تخصيصه لأداء ما يستحقه
الخبير بوقت كالست إحدى المحاكم الابتدائية قدمت بعدم قبول التظلم بمرافعة من التولية في
تعاب الخبراء أمداً حتى نص المادة ١٦٠ من قانون لجان بالمحكمة نص المادتين ٥١، ٥٠
من قانون الرسوم القضائية بطلت بقوة على هذا الحكم بالامتياز رقم ١٦/٢٧٨ ق موحاج
نابسا على أن تمتد المادة ١٦٠ من قانون الجيوب وتغيب الخبراء، قضت محكمة الاستئناف في
مادة ١٦٠ من قانون الجيوب ١٩٩١/١٠٠٠ بإلغاء الحكم المستأنف وقبول التظلم بالإعفاء شكلاً

ويمكن قياس إيداع كفالة استئناف الحكم الابتدائي على كفالة الطعن بالتقاضي
وذلك لاتحاد الغاية في التحليتين، وإذا كان المشرع قد نص في المادة ٢٥٤ مراعات
على أن يعفى من أداء كفالة الطعن بالتقاضي من بعض من أداء الرسوم فإن هذا
النص لا يخل من عمومية نص المادتين ٥٠، ٥١ من قانون الرسوم والتشريع
تعلن الحكومة من كافة مصاريف الدعوى ابتداء من رفعها إلى حين صدور حكم
فيها.

١١٤ - ونقدت قضية محكمة النقض بأنه من المستطاع عليه في قضاء هذه
المحكمة أن المشرع لو جبه بعض المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات إيداع الكفالة
خزاة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإذا كان الطعن
بإسقاط وكان نكل ذي مصلحة أن يتسكك بهذا البطلان والمحاكمة أن تقضى به من
شكاه نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من أداء الكفالة لا من
نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية^(١).

(١) طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥ وطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ جلسة
١٩٩٣/١/١٨ - سنة ٥٥ تحت الأول ص ٢٢٢ -

الفصل الثالث

أوامر تقدير الرسوم ومنازعاتها

الفصل الثالث

أوامر تقدير الرسوم ومنازعاتها

١١٥ - نتناول في هذا الفصل ماهية أمر تقدير الرسوم القضائية وكيفية صدوره وتفرق بينه وبين أمر تقدير المصاريف، ثم طريقة المعارضة فيه أو استئناف منه ومبدأ المعارضة والمحكمة المختصة، ثم مدى جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة ومبدأ الاستئناف، ثم تنفيذ أمر التقدير والاستئناف فيه، وذلك فإننا نتناول تلك المسائل على النحو التالي:

- | | |
|----------------|-----------------------------------|
| المبحث الأول : | ماهية أمر تقدير الرسوم القضائية. |
| المبحث الثاني: | المعارضة في أمر التقدير. |
| المبحث الثالث: | المحكمة المختصة بنظر المعارضة. |
| المبحث الرابع: | استئناف الحكم الصادر في المعارضة. |
| المبحث الخامس: | تنفيذ أمر تقدير الرسوم القضائية. |

المبحث الأول

مادة أمر تقدير الرسوم القضائية

١١٦ - تنص المادة (١٦) من قانون الرسوم القضائية ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن تقرر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطوب منه الرسم. ومفاد ذلك أن أمر تقدير الرسوم هو الأمر الذي تصدره المحكمة المختصة بإسزام الخصم بدفع الرسوم المستحقة حسبما تسفر عنه مراجعة الرسوم التي يجريها قلم الكتاب على الدعوى سواء أثناء نظرها أو بعد الحكم فيها.

١١٧ - بيانات أمر تقدير الرسوم

ولا يوجد شكل معين لأمر تقرير الرسوم القضائية وإن كان جرى العمل على صnderه في صورة نموذج مطبوع، إلا أنه ينبغي ألا يكون مجبلاً ليجب أن يبين فيه اسم المحكمة التي أصدرت الأمر ورقم الدعوى واسم القاضي أو رئيس المحكمة الذي أصدره وأسماء الخصوم الملزمين بالرسوم ومقدار الرسوم المستحقة ونوعها سواء كانت رسوم نسبية أم رسوم صندوق وكذلك يجب مراعاة ما تتطلبه المادة (٩) من قانون المرافعات في إعلان أوراق المحضرين بحيث يتضمن إعلان أمر التقدير تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها لإعلان، واسم المحضر الذي قام بإعلان المحكمة التي يعمل بها واسم قلمن له (تصدر هذه الأمر) وتبته ومهنته ووظيفته وموطنه واسم وصفاة من سنم فيه أمر التقدير وتوقيعه بالاسم والكتابة وكذلك توقيع المحضر على الأصل والنسوة، هذه البيانات الجوهرية يتركب حتى محتيا الإعلان، أما غير ذلك من البيانات غير الحرة فلا يتركب على محتيا الإعلان.

أمر تقدير الرسوم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب

يقال من شريعته أو يصدر ذاتيته:

١١٨ - قضت محكمة النقض بأن الذين من نصوص الساتير المصرية وقوانين المنطقة القضائية المتعاقبة والمائتين ١٧٨ من قانون المرافعات و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لا يظهر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب، وأن قضاء الدستور بصنور الحكم بهذه المثابة ليس إلا انفصاها عن أصل دستوري أصيل وأمر مسبق مفترض بقوة الدستور نفسه من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا الأمة أو الشعب وذلك الأمر يصلح الحكم ويسبق عليه شريعته منذ بدء إصداره دون ما مقتضى لأي التزام بالإعلان عنه من القاضي عند النطق به أو الإصباح عنه في ورقة الحكم عند تحريره، مما يقتضاه أن يراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره ومن بعد صدوره بالنطق به ليس إلا عملاً مادياً كشفاً عن ذلك الأمر المفترض، وليس مثلاً له، ومن ثم فإن غلو أمر تقدير الرسوم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا يقال من شريعته أو يصدر ذاتيته^(١).

١١٩ - المختص بإصدار أمر تقدير الرسوم

يصدر أمر تقدير الرسوم من القاضي أو رئيس المحكمة إلى أصدرت الحكم سواء كانت المحكمة جزئية أو ابتدائية (مدنية أو تجارية أو عمالية أو بهينة استئنافية أو أحوال شخصية) أو محكمة استئناف أو نقض ذلك أن نص المادة (١٦) من قانون الرسوم القضائية جاء صريحاً في أن أمر تقدير الرسوم يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال.

ولقد قضت محكمة النقض بأن "القاضي أو رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم، هو المختص بتقدير رسم الدعوى التي فصلت فيها المحكمة ولو كانت دعوى قسمة يرعى الرسم المسحق فيها على نصيب المحكمة، ويقصد برئيس المحكمة هنا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم..."^(١٢٠)

خلو أمر التقدير من اسم مصدره لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته

١٢٠ - قضت محكمة النقض بأنه ورد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية لمعدل على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناءً على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه هذا الرسم، يدل على أن تقدير الرسوم القضائية يتم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي في نطاق منطقتهم الولائية التي يشرف فلا يعد من ثم حكماً قضائياً، وكان الثابت بالأوراق أن أمر تقدير الرسوم القضائية موضوع النزاع قد صدر على النموذج المعد لذلك من قسمة رئيس المحكمة بناءً على طلب قلم كتاب المحكمة المختصة وإن لم يسترد المشرع في قانون الرسوم القضائية من تقدم الإشارة ذكر اسم رئيس المحكمة أو القاضي بمصدر الأمر، فإن خلو أمر التقدير من اسم مصدره لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته^(١٢١).

١٢١ - أمر تقدير الرسوم يختلف عن الأمر على عريضة؛

تختلف أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم كتاب المحكمة التي تختص بها المواد من ١٦ - ١٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق عن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد

(١٢٠) - رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٤ - نشر في جريدة الجمهورية - ١٩٤٤ - ١٢٠٠
 (١٢١) - الفصل رقم ١٢٩ - مادة ١٠ - عدد ١٢٠٠/١٩٤٤

الخصوم وذلك من نواحي متعددة، فالأمر على عريضة أحد الخصوم يصدره قاضي الأمور بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزية على حسب الأحوال ولم يحدد القانون مبلغاً معيناً للتظلم بتكليف بالحضور أمام المحكمة، كما يجوز رفعه للقاضي الأمر نفسه في حين أن الأمر بتقدير الرسوم القضائية يستصدره قلم الكتاب من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدرت أمرها الأمر أو إلى القاضي وتحصل هذه المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر ويكون مهلة استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عو عشرة أيام من يوم صدوره - عدلت إلى خمسة عشر يوماً -، كما أن أوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد فوات مهلة المعارضة وليس هذا شأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم فهي واجبة التنفيذ بقوة القانون^(١٢٢).

١٢٢ - الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير أتعاب الخبراء

الخبراء

ويختلف أمر تقدير الرسوم القضائية عن أمر تقدير أتعاب الخبراء في أن الأمر الأخير يصدر على عريضة عملاً بنص المادة ١٥٧ من قانون الإثبات في المواد المدنية والجزائية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، وانتظم في أمر تقدير أتعاب الخبراء يكون دوماً بتقدير بقلم كتاب المحكمة خلال الثمانية أيام التالية لإعلانه وينظر التظلم في غرفة المشورة ولا يقبل التظلم إلا إذا سبقه إيداع المبلغ الصالح به أمر التقدير (المواد ١٥٧ - ١٦٢) والحكم الصادر في التظلم يكون قابلاً لطرق الطعن المقررة للأحكام.

١٢٢ - وقد نصت محكمة النقض بأن أوامر تقدير الرسوم الخيرية ومصاريفهم طبقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات السابقة لا تحوّل أن تكون من الأوامر على العرائض ولم يرد بالمواد ٢٤٧ - ٢٥٢ من ذلك القانون الحاصلة بتقدير التعسب الخبراء ومصاريفهم وانتظم منها نص خاص يمنع من الطعن في الحكم الصادر في التظلم - ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض الواردة في الباب الثاني من قانون المرافعات السابق، وإذا قلنا المادة ٢/٣٧٥ الواردة في الباب الثاني عشر ستفاد تبين بأن يحكم القاضي في التظلم على وجه السرعة فقد أكد هذا النص بجواز الطعن في الأحكام الصادرة من الأوامر على العرائض بجميع النسخ المقررة في القانون وذلك بصفة عامة ما لم يرد نص خاص يمنع من الطعن^(١).

١٢٤ - الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين مكتب الشهر العقاري:

إذا كان كلا الأمرين يصدران بسبب تأدية الخدمة بفرض رسم معين ويجوز لتنظيم مله كما يجرى التنفيذ بهما بعد وضع النسخة التنفيذية ومسيرتهما ليهنيين إلا أن هناك عدة فروق جوهرية بينهما تمثل في:

١ - القانون الواجب التطبيق:

القانون الواجب التطبيق بالنسبة لأمر تقدير الرسوم القضائية هو القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ أما القانون الواجب التطبيق بالنسبة لأمر تقدير رسوم الشهر

(١) طعن د ١٧٤ لسنة ٣٠ و ج ١/١٩٧١/١٢٢ ص ٢٤ و ٢٦٦.

العقارى هو القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ بشأن رسوم تثقيب والتشهر.

٢ - الجهة المختصة بإصدار أمر التقدير:

يصدر أمر تقدير الرسوم القضائية بناءً على طلب قلم الكتاب من المحكمة التي أصدرت الحكم بينما يصدر أمر تقدير الرسوم التكميلية الخاص بالشهر العقاري من أمين مكتب الشهر العقاري المختص.

٣ - ميعاد التظلم من الأمر:

يكون التظلم في أمر تقدير الرسوم القضائية خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر إذا كانت المنازعة في مقدار الرسم المستحق، وطبقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات إذا كان التظلم في أساس الالتزام، أما ميعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين مكتب الشهر العقاري ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان.

٤ - المحكمة المختصة بنظر التظلم:

إذا كانت المحكمة التي أصدرت الأمر هي المختصة بنظر المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية، إلا أن المحكمة المختصة بنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين مكتب الشهر العقاري هي المحكمة الابتدائية لكل من بدورة اختصاصها المكتب الذي أصدر الأمر.

٥ - طريقة رفع التظلم:

• - بالنسبة لأمر تقدير الرسوم القضائية تكون المعارضة فيه إما أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الأمر إذا كانت المنازعة في مقدار الرسوم عملاً بنص المادة ١٧ من قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم القضائية

أما إذا كانت المنازعة في نفس الالتزام بالرسم ومداد والوفاء به فإن رفع المنازعة يكون بسلوك إجراءات المرافعة العادية.

• - أما بالنسبة لأمر بتكثير الرسوم التكميلية لتصالح من مصلحة التفسير العقارى منه ولئن كان النص في المادة ٢٦ من قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ بشأن رسوم التوثيق والتشهير قد جاء صريحاً في أن التظلم فيه يكون أما أمام المحضر عند إعلان أمر التكثير وإما بتقرير في قلم الكتاب - أما كانت طبيعة المنازعة - إلا أن محكمة النقض بهيئتها العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية أجازت رفع التظلم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وفقاً لقانون المرافعات باعتبار أن المتظلم قد اختار الطريق الأصعب وترك الطريق الأسهل - وهو التقرير بقلم الكتاب أو التقرير أمام المحضر عند إعلان الأمر.

ونظراً لأهمية قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص قلنا سنورد أسباب الحكم كاملة حيث قضت محكمة النقض بأنه "حيث أن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه رسائل الأوراق - تتحصل في أن لطاعة لفاقت الدعوى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ منسوبة بنى سوفى الابتدائية - لمؤدية بها - ضد المطعون عليهم بطلب الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ١٣٧٨,٠٥٠ جنية. وقالت بريقاً بذلك من مكتب الشجر العقارى فى بيا" أرسل إليها مطالبة بهذا المبلغ بصيغته رسوماً تكميلية مستحقة عليها عن المقرر المشهور برقم ١١٥٤ لسنة ١٩٨٢، وقد كانت لا تمك سوى ٢ من، ١٧ ط من مساحة ١١ من، ٨ ط ٢ من محل تلك المقرر فلا تستحق عليها أية رسوم تكميلية، ومن ثم أقيمت الدعوى، وتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بحكم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون، استأنعت هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سوفى بالاستئناف

رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق، وتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض، وقامت النيابة منكراً أثبت فيها للرأى برفض الطعن، عرض الطعن على دقرة للمواد المدنية والتجارية فى غرفة مشورة غرات أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لينظره وفيها التزمت النيابة رافها. وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت بوجاهتها المعشودة بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٩ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية لتفصل فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، وبأن عدلت الهيئة جلسة لنظره، فقد قامت النيابة منكراً عدلت فيها عن رأياها السابق وأثبتت الرأى بنقض الحكم المطعون فيه.

وحيث إن مادة نص المادة ٦٢ من قانون المرافعات أن الأصل فى رفع الدعوى أن تكون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة، وقد أضحى المشرع فى المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ عن أنه "وإن كانت لتشريعات الموضوعية هى موطن العدل بمضمونه وفحواه، فإن التشريعات الإجرائية هى آلية تطبيق والأداة، تلك أن الرسالة الأولى والأخيرة لتشريعات الإجرائية أن تكون أداة طيعة ومطية فلا تهل سهل العنل مأمون الطريق لا يحتفل بالشكل ولا يلوذ به إلا مضطراً يصون به حقاً أو يرد باطلاً...". وأنه تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً لمسبل التقاضى رأى المشرع توحيد الطريق الذى يسلكه المتقاضى فى رفع دعاوى والطعون، واختار فى هذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته قلم الكتاب، لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والتشهير قبل تحمله بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ على أنه على الأحوال التى تسمى بغير رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تكثير تلك الرسوم، وبغير هذا الأمر

لدى الشأن بكتاب موسى عليها بطم الرسول أو على يد أحد محضري المحكمة، ويجوز سوى شمس - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ - المتظلم من أمر التفكير خلال شتية أيام من تاريخ الإعلان ولا يصح الأمر نهائياً... ويحصل المتظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التفكير أو تقرير في قلم الكتاب، ويرفع المتظلم إلى المحكمة الابتدائية فكانت بدورها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن مؤداه أن المشرع لرأى أن يكون رفع المتظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي سواء انصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تكونت أساس الالتزام بها وذلك تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً على المتقاضين، دون أن يسع أولى الشأن من أن يسلكوا الطريق الذي أورده في المادة ٦٣ المشار إليها والأسل العام في رفع الدعوى والطعون متى كانت الورقة التي يرفع بها المتظلم قد توافرت البيانات والشروط التي يتطلبها القانون ومتى تحقق ذلك يستوى في واقع الأمر رفع المتظلم بإبداءه أمام المحضر عن إعلان أمر التفكير أو بتقرير في قلم الكتاب أو بصحيفة، ومن ثم فلا على المتظلم أن هو أودع قلم الكتاب في الميعاد المقرر صحيفة تطوت على تقلم من هذا الأمر، لما كان ما تقدم فإن الهيئة تروى بالأغلبية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الدول عما قرره أحكام سابقة جرى قضاؤها على عدم قبول المتظلم من أوامر تقدير الرسوم التكميلية الصادرة من مكاتب الشهر العقاري والتوثيق إذا ما فع بصحيفة أودعت قلم الكتاب دون أن يحصل أمام المحضر عن إعلان أمر التفكير أو بتقرير في قلم الكتاب.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق قانون الخصوم على التسبيب وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة التمهيد بآن مكتب الشهر العقاري والتوثيق أرسل إليها مذكرة تضمنت مطالباتها

مبلغ ١٣٧٨,٠٥٠ جنيه رسوماً تكميلية مستحقة عليها عن المحضر المشهور برقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ فأقامت دعواها بطلب براءة نعتها من هذا المبلغ على أساس أنها لا تمنك العقارات محل المطالبة وأنها تتلزع في أساس التزامها به فتكون التكليف الصحيح لدعواها هو أنها دعوى براءة نمة إلا أن الحكم الابتدائي الموند يستحكم المطعون فيه ثم يعن يبحث هذا الدفاع الجوهري وكيف دعواها خطأ بأنها تقلم من أمر تقدير رسوم تكميلية وهو ما يعنيه ويستوجب بقصه.

وحيث أنه لما كان لمحكمة النقض من تلقاء ذاتها وبغير من الخصوم والتنبيه إثارة الأسباب المنعقدة بالنظام العام ونحو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع أو الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشملها واكتسب قوة اتشأن المحكوم فيه. لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - قبل تعديله بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - هو أمر متعلق بإجراءات التقاضي المستعجلة من النظام العام، وكانت عناصره التي تمكن من الإلزام به تحت نظر محكمة الموضوع، فإنه يكون لهذه المحكمة أن تعرض له من تلقاء ذاتها. لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٢٦ المشار إليها - وعلى ما صنف بوثائقه - أن المشرع أجل المتظلم من أوامر تقدير الرسوم التكميلية الصادرة من مكاتب الشهر العقاري أمام المحضر عند إعلان أمر التفكير أو بتقرير في قلم الكتاب، سواء انصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تكونت أساس التزام بها تبسيطاً للإجراءات إلا أنه لما كانت العبرة في الورقة التي يرفع بها المتظلم هي برفق البيانات التي يتطلبها القانون فيها فإنه يستوى في واقع الأمر أن تكون صحيفة أو تقريراً، ومن ثم فلا على المتظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية أن هو أودع قلم الكتاب في الميعاد المقرر - بدلاً من التقرير - صحيفة تطوت على بيانات استهدف منها رفع تقلمه إلى المحكمة المختصة للقضاء له بدفع الأمر أو تعديله. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون وإن أسبق على الدعوى تكييفها الصحيح واعتبرها نظماً من أمر تقدير رسوم تكميلية بعد ما تبينت لمحكمة أنها رعت بعد صدور أمر التفكير

المشار إليه إلا أنه وقد قصي بعدم قبولها لرفعها بصحيفة أودعت قلم الكتاب وليس بقرار في قلم الكتاب أو أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير متسلطاً إلى المادة ٢٦ سالفة الذكر منه يكون قد أخطأ في إلقاءه بما يوجب نقضه.

وحيث إن الاستئناف صالح للعصن فيه.

وحيث أن الحكم المستأنف قد وثق بفضلته عدد حد المظير الشكلى لقول المتظلم من حيث طريقة رفعه، وتم بجواز النظر إلى ما عدا تلك فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها^(١).

١٢٥- ومما هو جدير بالذكر أن النيابة العامة كانت قد طعنت أمام محكمة النقض على حكم صادر في تظلم من أمر تقدير الرسوم القضائية في أساس الالتزام وكان قد أقيم بتقرير بقلم الكتاب وحكم فيه بعدم قبول لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون ولقد ثبتت النيابة العامة نقض الحكم - في محاولة منها لتتسوية في طريقه رفع التظلم بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير رسوم الشهر العقاري إلا أن محكمة النقض رفضت الطعن وقضت بأنه "وحيث أن هذا التمسح غير سليم، ذلك أن ما تمسكت به النيابة ينطبق على رسوم التوثيق والشهر وهو نص مغاير لما ورد بشأن الرسوم القضائية حيث جرى نص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر بتقدير تلك الرسوم، ويظن هذا الأمر إلى نوى الشأن بكتاب موسى عليه بضم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة. ويجوز لنوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً.... ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير بقلم الكتاب ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية

(١) المضمن رقم ٥٨٠ لسنة ٦٠ قضائية الصادر عن لجنة قلمة عمدة القضاء والتجارية

والأحوال الشخصية لجلسة ١٩٩٥/٢/٢٦.

لكن بتقريرها للمكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قاب للطعن. ويلاحظ أن النص قد ورد عاماً مطلقاً دون تخصيص متحدث عن التظلم من أمر التقدير مما يفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم الكتاب أياً كانت طبيعة المازعة سواء التصبت على مقدار الرسوم المعقولة أم تناولت أساس الالتزام بها. وهذا لا يلغى نوى تشيئة من التظلم عن طريق الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وفقاً لقانون المرافعات أي بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة المختصة باعتباره أن ذلك هو الأصل. أما ما ورد في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية فهو نص مغاير تماماً لما ورد بنص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر حيث وردت عبارات نص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مفيدة ومخصصة لطريقه المعروضة في مقدار الرسوم وترك ما عداها للفواحد العامة في قانون المرافعات وبذلك يكون المشرع قد جعل من لاختلاف طبيعة المازعة في أمر التقدير من أساس في تحديد طريق التظلم حيث جرى نص المادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لنوى الشأن أن يعرض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل المعارض أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المازعة تكون حول مقدار الرسم - أي صرح بالتصاوغ فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر تقدير بابها أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم الكتاب، إما - كانت تدور حول أساس الالتزام بتقويم ومداد والوفاء به فإن رعاها إنما يكون مستند إجراءات المرافعات العادية كما كان ذلك وعلى الثابت في الفروق أن المازعة تدور حول أساس الالتزام

بالرسوم الضريبية وكان الطاعن يصعده قلم نظمه من أمر التقدير بطريق المعارضة بتقرير بقلم الكتاب دون سلوك الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى فإن الحكم المصوب فيه إذ لم يصح بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ووضحه تنمي عليه بالتخطأ في تطبيق القانون على غير أساس^(١).

- ١٢٦ - وكما قد أوردنا بالطبعة الثانية من هذا المؤلف على قضاء محكمة النقض بخصوص طريقة رفع التظلم الملاحقات الآتية:

أولاً: أن محكمة النقض أعلت تفرقة في طريقة رفع التظلم بين أمر تقدير رسوم الشهر العقاري وبين أمر تقدير الرسوم القضائية قبلما أجازت رفع التظلم من أمر تقدير رسوم الشهر العقاري إما أمام المحضر أو بتقرير بقلم الكتاب أو بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى نجد أنها قصرت طريقة التظلم في مقدار الرسوم القضائية على التقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أما المنازعة في الأساس فحفظتها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ورفضت طعن النيابة العامة الذي استمسك فيه بأعمال مبادئ محكمة النقض بالنسبة لطريقة رفع التظلم في أمر تقدير رسوم الشهر العقاري ونطبقها على طريقة رفع التظلم من أمر تقدير الرسوم القضائية وذلك لاتحاد لجنة في الحالتين خاصة وأن كلا من نص المادتين ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، ٢٦ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ قد جعل التظلم إما أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير وإما بتقرير بقلم الكتاب، إذا كان على محكمة النقض إزاء تماثل النصوص واتحاد لجنة في الحالتين أن تقل طعن النيابة العامة وأن تحيز رفع التظلم في أمر تقدير الرسوم الضريبية بما عدم المحضر أو بتقرير بقلم الكتاب أو بالإجراءات المعتادة لرفع

الدعوى سواء تطلعت المنازعة في المظهر أو في الأساس والالتزام أسوة بما ذهبت إليه بالنسبة لرسوم الشهر العقاري.

ثانياً: أن محكمة النقض أعلت التفرقة بين المنازعة في المقدار والمنازعة في الأساس بالنسبة للرسوم القضائية فلجأت رفع المنازعة في المقدار بتقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر عند الإعلان وجعلت المنازعة في الأساس بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى بينما لم تعمل هذه التفرقة بالنسبة لرسوم الشهر العقاري وكان من الأجر على محكمة النقض في وقت تعرض فيه الدولة على سرعة الفصل في القضايا، وتبسيط إجراءات التقاضي أن تتلى هذه التفرقة قياساً على التظلم من أمر تقدير الرسوم الضريبية الصادر من الشهر العقاري.

وأخيراً: استجابت محكمة النقض للنداء وأصدرت حكمها بجلسة ١٠/٥/٢٠٠١ في ضمن رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠ في إجازة فيه رفع المعارضة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة طبقاً لنص المادة ٢٢ مرافعات وبالنسبة يجوز للمحضر أن يرفع معارضته في مقدار الرسوم إما أمام المحضر عن إعلان أمر التقدير وإما بتقرير بقلم الكتاب وأما بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة.

١٢٧ - حيث قضت بأن تنص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه ... مؤداة أن المشرع فرأى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً على المواطنين دون أن يعجز ذوي الشأن من سلوك الطريق الذي أوردته في المادة ٢٦ من قانون المرافعات بخصاله الاعمال العادية في رفع الدعوى والنظر ومتى تحقق ذلك فإنه يستوي في واقع الأمر رفع التظلم بأدائه

أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو تقرير في قلم كتاب أو بصحيفة ومن ثم
ملا على النظم أو عو اوردع قلم الكتاب في السجل المقرر - بدلاً من التقرير -
صحيفة تطوى على ملفات استهتف منها رفع نظمه إلى المحكمة المختصة
للعضاء له بتعديل التقرير^(١).

٦ - من حيث استئناف الحكم الصادر في التظلم:

استئناف الحكم الصادر في المنازعة في مقدار الرسوم يكون خلال خمسة
عشر يوماً وتقدر المنازعة وجوداً وعدمًا - من حيث جواز الاستئناف مع
الدعوى الموضوعية الصادر فيها الأمر، أما المنازعة في أساس الالتزام فيصع
الحكم الصادر فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات من حيث ميعاد الاستئناف
وجوازه.

أما استئناف الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر
من الشهر العقاري فيخضع للقواعد العامة في قانون المرافعات من حيث ميعاد
الاستئناف ومدة جوازه.

١٢٨ - الفرق بين أمر تقدير الرسوم وأمر تقدير المصروفات القضائية:

أمر تقدير المصروفات هو أمر يصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت
الحكم، لتقدير المصروفات التي أنفقها طالب الدعوى، في سبيل الحصول على
الحكم الصادر لصالحه، فيشمل الرسوم القضائية وأتعاب الخبراء وأتعاب المحاماة
وهو يصدر ساء على طلب المحكوم له على عريضة يقدمها للمحكمة التي أصدرت

(١) طبق رقم ١٧٤١ لسنة ٧٠ في جريدة ١٠/١٠/٢٠٠٦.

الحكم ويتم إعائه للخصم الصادر ضده الأمر ويجوز التظلم منه خلال ثمانية أيام
من تاريخ إعائه إما أمام المحضر عند إعلان الأمر وإما بتقرير في قلم كتاب
المحكمة التي أصدرت الأمر، ويظر في غرفة المشورة

ويتفق أمر تقدير الرسوم القضائية مع أمر تقدير المصروفات القضائية في أن
كل منهما يجوز التظلم منه خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر إلا أنه هناك
فروق جوهرية بينهما تتمثل في الآتي:

١ - القانون الواجب التطبيق:

أمر تقدير الرسوم القضائية يخضع لأحكام قانون الرسوم القضائية بينما أمر
تقدير المصروفات فإنه يخضع لأحكام قانون المرافعات (مادتان ١٨٩، ١٩٠
مرافعات).

٢ - الجهة طالبة استصدار أمر التقدير:

أمر تقدير الرسوم القضائية يصدر بناء على طلب قلم الكتاب بينما أمر تقدير
المصروفات القضائية فيصدر بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له.

٣ - بالنسبة لطراف الخصومة في التظلم:

فإن طرفي الخصومة في التظلم من أمر تقدير الرسوم هما قلم الكتاب
والصادر ضده الأمر بينما طرفي الخصومة في التظلم من أمر تقدير المصروفات
فهما لصائر لصالحه الأمر، والخصم الآخر من صدر ضده الأمر

٤ - بالنسبة لطريقة التظلم:

فإن التظلم من أمر تقدير الرسوم يكون بتقدير بقلم الكتاب أو أمام المحضر
عند الإعلان إذا كانت المنازعة في المصارف، وبالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى إذا

المحكمة التي أصدرت الأمر على أن تكون المعارضة خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان أمر التقدير.

١٢٠ - طريق المعارضة في أساس الالتزام بالرسوم:

أما المعارضة في أساس الالتزام بالرسوم ومداه والوفاء به فإنها تخضع لقواعد العامة في قانون المرافعات من حيث طريقة رفعها فتكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، ولا يشترط أن تكون خلال ثمانية أيام كما هو الحال في المعارضة في مقدار الرسوم، وكذلك بالنسبة لميعاد الاستئناف فإن المعارضة في الأساس تخضع للأحكام العامة الواردة في قانون المرافعات في ميعاد الاستئناف أما المعارضة في المقدار، فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها فيكون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم.

١٢١ - الفرق بين المعارضة في مقدار الرسوم والمعارضة في أساس

الالتزام به:

أوجه المقارنة	المعارض في مقدار الرسوم	المعارضة في أساس الالتزام بالرسوم
١ - طريق المعارضة.	أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير بقلم الكتاب.	بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى.
٢ - ميعاد المعارضة.	ثمانية أيام من تاريخ الإعلان.	طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات.
٣ - ميعاد استئناف الحكم.	خمس عشرة يوما من تاريخ صدور الحكم.	طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات.
٤ - جواز الاستئناف.	تتبع قيمة الدعوى الصادر فيها أمر التقدير.	طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات.

كانت المعارضة في أساس الالتزام، بينما تقتل في أمر تقدير المصروفات القضائية يكون دائما وعلى الرأي المراجع بتقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر عند الإعلان سواء كانت المعارضة في مقدار أو في أساس الالتزام^(١).

٥ - بالنسبة لميعاد استئناف الحكم الصادر في التظلم:

فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية، إذ كانت المصلحة في المقدار هو خمسة عشر يوما حال أن استئناف الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير المصروفات القضائية يخضع لقواعد العامة في الاستئناف.

المبحث الثاني

المعارضة في أمر تقدير الرسوم

١٢٢ - الطريق الذي رسمه القانون للمعارضة في مقدار الرسوم:

نص المادة (١٧) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لأي الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر الصادر إليه في المادة السابقة، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويحدد له المحضر في إعلان أو قلم الكتاب في تقرير تبين مدى نظر فيه المعارضة.

ومفاد ذلك أن المشرع عالج في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها أمر تقدير وشرط أن تحصل المعارضة أحد طريقين هما إما أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير وإما بتقرير بقلم

(١) - يرجع في الفصل ١٧ المصنوع في المادة ١٧ من قانون المرافعات - فقرة السابعة من ١٩٤٠ وما بعدها.

أحكام النقص:

١٣٢ - متى كانت هذه المنازعة لا تدور حول تفسير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتضائه، وإنما تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به، فإن النقص في هذه المنازعة لا يكون بالمعارضة في أمر التفسير وإنما يكون وعلى ما نصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بسنوك إجراءات المرافعات العادية لا إجراءات المعارضة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤^(١).

١٣٣ - كما قضت محكمة النقض أيضاً بأنه مفاد المادتين ١٧، ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ يدل وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التفسير، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن الفصل فيها يكون بسنوك إجراءات المرافعات العادية^(٢).

١٣٤ - كما قضت بأن نقص في المادة ١٧ من قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لذوي الشأن أن يطرحوا في مقدار الرسوم الثامن بها الأمر وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر وفي المادة ١٨ من نفس القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تقدم المعارضة إلى محكمة التي أصدر رئيسها أمر التفسير أو إلى القاضي حسب الأحوال يدل وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر التفسير، أما إذا

(١) نص المادة ١٧/٢/٢٠ لسنة ١٩٧٢ في ١ من ٢٠٩ في ٢٤.

(٢) نص المادة ٢١٦ لسنة ٥٠ في ٢٠٩ في ١٦/١١/١٩٨٢.

كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإنه رفعها إنما يكون بسنوك إجراءات المرافعات العادية^(١).

١٣٥ - كما قضت بأنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا كانت المنازعة تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسنوك إجراءات المرافعات العادية^(٢).

١٣٦ - كما قضت بأنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التفسير، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن الفصل فيها يكون بسنوك إجراءات المرافعات العادية^(٣).

١٣٧ - النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية على أن يجوز لذوي الشأن أن يعرضوا في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر للمحضر إلى المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التفسير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام كتسوية لتاريخ إعلان الأمر يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر التفسير بإيداعها أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم الكتاب، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن رفعها يكون بسنوك إجراءات المرافعات العادية^(٤).

(١) قطع رقم ١١٤٤ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦ مجلة قضايا الدولة لسنة ٢٠ ح ٢ ص ٢٠٢.

(٢) قطع رقم ٩٤٥٠ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٢/١٤ - لسنة ٤٦ ح ١ ص ٢٣٩ في ٢٢.

(٣) قطع رقم ١١٤٦ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٢/٥/٢٠ مجلة قضايا الدولة لسنة ٢٦ - تحت الأول والثاني - بتقرير بتفسير المادة ١٩٩٢ ص ٤٢٠.

(٤) قطع رقم ٢٦٢٢ لسنة ٦٧ في جلسة ١٩٩٨/٦/١٦.

١٣٨ - في النص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية الصادر برقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لأي من الخصم أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التكدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر.... وهي المادة ١٨ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التكدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر. ويجوز استئناف الحكم في موعد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التكدير واستئناف الحكم الصادر في تلك المعارضة يكون في خلال خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق فيه، أما إذا كانت المنازعة تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداء والوفاء به فإن الفصل فيها يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية باعتبار أن هذا الطريق ينطوي على القاعدة العامة في رفع الدعاوى إلا ما استثني بنص خاص، وهو ما لا ريب أن يكون موعد استئناف الحكم الصادر في دعوى المنازعة في أساس الالتزام بالرسوم القضائية أربعين يوماً حداً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن تعرض منازعته في قائمة الرسوم محل التداعي بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى بموجب إيده على أنه انشغال ثمنه بالرسم المطلوب بها بتعجيله كاستئناف لم يصبح الحكم الصادر صده في أصل النزاع نهائياً ولا التزام المستأنف ضده بها فإنها بذلك تدور حول أساس الالتزام بالرسم فيكون نظرها واطعن في حكم صادر منها محكوماً بإجراءات المرافعات العادية ومن ثم فإن سداد استئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣ يرتضها يكون أربعين يوماً طبقاً لنص المادة ١، ٢٢٧ من قانون المرافعات وقد لُفَّ الطاعن استئنافه في ١٩٩٥/٢/٢٧ فله

يكون قد قيم في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد قد لُفَّ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه^(١).

المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى رسم ثابت أو نسبى منازعة في المقدار:

١٣٩ - حيث قضت محكمة النقض بأن النزاع الدائر حول كون الرسم الذي يصح لقلم الكتاب اقتضائه هو رسم ثابت أو نسبى لا تعتبر نزاعاً حول أساس الالتزام ومداء أو وفاء به^(٢).

١٤٠ - كما قضت بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزاع الدائر حول كون الرسم الذي يصح لقلم الكتاب اقتضائه هو رسم ثابت أو نسبى لا يعتبر نزاعاً حول أساس الالتزام بالرسم ومداء أو وفاء به^(٣).

١٤١ - كما قضت بأن النص في المادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه يجوز لأي من الخصم أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التكدير أو بتقرير في قلم الكتاب... وهي المادة ١٨ من ذات القانون - المعدلة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه 'تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التكدير أو إلى القاضي حسب الأحوال... بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن فصلها يكون بالمعارضة في أمر التكدير، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداء والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية. ثم كان الثابت في الأوراق أن النزاع يدور حول ما إذا كان يستحق على الدعوى - الصادر

(١) طعن رقم ٤٧٦٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٥.

(٢) طعن رقم ٢٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٨.

(٣) الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٢٠ - مجلة القضاء القسرية - سنة ٢٦ - الأول والثاني من ٤٧٠.

بشأنها أمر تقدير الرسوم رسم نمبي أم رسم ثابت حسبما يتمتع الطاعن من أنها دعوى مجهولة القيمة، فإن المصلحة على هذا النحو تكون حول مقدار الرسم الذي يصح اقتصاؤه، ولا يعتبر نزاعاً في أسس الالتزام بالرسم ومما ومن ثم من الطعن فيها يكون بطريق المعارضة في أمر التقدير المنصوص عليه في المادتين ١٧، ١٨ من قانون الرسوم مستفلف الفكر ويتنقل في الطاعن الأول وقد رافع معارضته في أمر التقدير المسار إليه بطريق التقرير بها في فلم يكتب، يكون قد اتبع الطريق الذي رسمه القانون، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول المعارضة لرفعها بغير الطريق القانوني، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن^(١).

المنازعة فيما إذا كانت تستحق الرسوم على المبلغ المعكوم به في الاستئناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به ابتدائياً في المنازعة في المقدار:

١٤٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان مبنى المعارضة في قيمة الرسوم المنازعة المستأنف في مقدار الرسوم المستعقة على الاستئناف المرفوع منه والصادر بها أمر بتقدير المعارض فيه وهل يكون تقدير الرسوم على المبلغ المعكوم به في الاستئناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به ابتدائياً فإن تسرع على هذه الصورة لا يعتبر نزاعاً في أسس الالتزام برسوم بل هو نزاع في مقداره مما يكون سبيل الطعن فيه هو المعارضة التي شخصت بنظرها المعكوم التي صدر رايها أمر بتقدير^(٢).

١ - صدر رقم ١٨٦٢ سنة ٢ - جلسة ٢١/٢/١٩٠٠

٢ - صدر رقم ٢٨ سنة ١٩١٦/٢/١٩١٦ من ١٢ من ١٢١٦ مقرر إليه بمصوغة

٣ - القضية ٢٠ - ثواب محكمة النقض في حسمي خلفاً - الجزء الأول - المجلد الثالث

المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى ربع الرسم أم نصفه منازعة في المقدار:

١٤٣ - قضت محكمة النقض بأنه لوحيث أن ما ينفاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول المعارضة في أمر التقدير على سند من القول بأنها منازعة في أسس الالتزام بالرسم في حين أن المنازعة تدور حول تقدير الرسم المطالب به ... لتقديم عقد الصلح بين طرفي الخصومة في الجلسة الأولى التي كانت محددة لنظر الدعوى وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول المعارضة لرفعها بغير الطريق القانوني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وحيث أن هذا النص صحيح ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن ... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ إن البين من الأوراق أن معارضة الطاعن في أمر التقدير محل النزاع تنصب على مقدار الرسم المستحق باعتباره أن طرفي الخصومة قد تصالفاً وفقاً لعقد صلح طرح على محكمة الموضوع في الجلسة الأولى التي حلفت لنظر الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه^(١).

المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى ربع الرسم أم يستحق عليها رسماً كاملاً، منازعة في المقدار:

١٤٤ - قضت محكمة النقض بأن تنص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه يجوز لدى الشاغل أن يعارض في مقدار الرسوم قصداً بها الأمر المنشأ إليه في المادة العاقبة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إرسال أمر التقدير أو بتقرير في فلم الكتاب

(١) الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٤٤ من ١٢/٢/١٩٤٤ مقرر إليه منجدة حجة نصيبا المومة -

جلسة ٢٠ - الحد الثاني من ٢٠٢.

في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر وفي المادة ١٨ من ذات القانون المعنة بالعانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قسم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن. يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن ألامته تكون بالمعارضة في أمر التقدير على أن يكون ميعاد استئناف الحكم فيها خمسة عشر يوماً، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلك إجراءات المرافعات العادية. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النزاع يدور حول ما إذا كان يستحق على الدعوى التي أقامها المطعون ضده ريع الرسم المسند طبقاً للنص المادتين ٧١ و٧٢ مكرراً من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تأسيساً على أن تصنع قد تم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى، وقبل بدء المرافعة، أم يستحق عليها الرسم كاملاً بصور حكم قطعي فيها دون إلحاق الصلح بمحضر الجلسة، وكانت هذه المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه ولا تعتبر منازعة في أساس الالتزام بالرسم أو مداه، ومن ثم فإن سجينها يكون بالمعارضة في قسم الكتاب، وإذا انتزعت الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف ثقتون أو أخطأ في تطبيقه، ويضحي النص عليه على غير أساس^(١).

في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر وفي المادة ١٨ من ذات القانون المعنة بالعانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قسم الكتاب والمعارض إذا حضر ... يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه، فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التقدير، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به، فإن الفصل فيها إنما يكون بسلك إجراءات المرافعات العادية. لما كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن النزاع يدور حول ما إذا كان يستحق على الدعوى التي أقامها المطعون ضده ريع الرسم المسند طبقاً للنص المادتين ٧١ و٧٢ مكرراً من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تأسيساً على أن تصنع قد تم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى، وقبل بدء المرافعة، أم يستحق عليها الرسم كاملاً بصور حكم قطعي فيها دون إلحاق الصلح بمحضر الجلسة، وكانت هذه المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه ولا تعتبر منازعة في أساس الالتزام بالرسم أو مداه، ومن ثم فإن سجينها يكون بالمعارضة في قسم الكتاب، وإذا انتزعت الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف ثقتون أو أخطأ في تطبيقه، ويضحي النص عليه على غير أساس^(١).

طالب اجتصاه الرسوم على أساس الضريبة وليست التهريرات منازعة في المقدار:

١٤٦ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية على أن يجوز لدى الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادرة بها الأمر الصادر له في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قسم الكتاب

١٤٥ - قضت بأن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه يجوز لدى الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادرة بها الأمر الصادر له في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قسم الكتاب

في ثلثة الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتصاؤه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير بإيداعها أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم الكتاب، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية، لم يكن ذلك وكان الثابت في الأوراق أن معارضة الطاعن في أمر التقدير محل النزاع تنصب على مقدار الرسم المستحق وجوب احتسابه على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقار موضوع الدعوى الصادر فيها أمراً بالتقدير وليست ببناء على التعريفات التي قام بها قلم الكتاب، وكنت هذه المنازعة لا تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به وإنما تدور حول تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتصاؤه، فإن إقامة هذه المنازعة لا تكون بسلوك إجراءات التقاضي العادية وإنما تكون بطريق المعارضة في أمر التقدير على نحو ما سلف بهاته، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا فنظر وبنى قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من أنها منازعة في أساس الالتزام بالرسم والوفاء بها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وإذا حجب هذا الخطأ عن الفصل في موضوع الدعوى فإنه يكون مشوباً بفساد يظنه بما يوجب نقضه لهذا السبب^(١).

قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة لرفعها بغير الطريق القانوني

تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها في نظر الموضوع:

١٤٧ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تستنفذ ولايتها في نظر موضوع المعارضة في أمر تقدير الرسوم بالقضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني، وكانت محكمة الاستئناف لا تملك التصدي لهذا الموضوع لذا يترتب على ذلك من تلقى إحدى درجات التقاضي على الخصوم، باعتبار أن مبدأ التقاضي على درجتين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

بعد من المبادئ الأساسية لنظام التقاضي التي لا يجوز مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها، فإن الحكم المستأنف يكون بعصائه المشر إليه قد وقف عند حد المظهر الشكلي لقول المعارضة من حيث طريقة رفعها ولم يتجاوز النظر فيما عدا ذلك، ومن ثم يتعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها^(١).

١٤٨ - كما قضت بأن الشفع بحكم القبول والذي صحت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات وإجازت إيداعه في أي حدة كانت عليها الدعوى هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم تولد الشروط اللازمة لصحاح الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفعها باعتباره حفاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كاستخدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء مدة المصلحة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المنصل بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى، وينبني على ذلك أن المادة ١١٥ المشار إليها لا تنطبق إلا على الدفع بعدم القبول لموضوعي وهو ما تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها عند الحكم بقوله ويشرح الاستئناف المقام عنه الدعوى بربطها أمام محكمة الاستئناف فإذا الغته وقضت الدعوى فلا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عيبها أن تفصل في موضوعها دون أن بعد ذلك من جانبها تصدياً، ومن ثم لا تنطبق القاعدة المتوردة في المادة ١١٥ سالفة تشييد على النفع الشكلي المتوجه إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها والذي ينفذ اسم عم القبول لأن العبرة هي بتحقيق الشفع ومصرمه وليس بالتسمية التي تطلق عليه، وهو بهذه الصفة لا تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها في نظر الدعوى بالحكم بقوله مما يتعين منه على المحكمة الاستئنافية إذا ما ألغت هذا الحكم - هي حاله استئنافه - أن يعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لتقرر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كعب فيه ولا تملك المحكمة الاستئنافية التصدي لهذا الموضوع - ثم يرد على ذلك من تخريب إحدى درجات التقاضي على خصومه، وبما أن ذلك وكنت محكمة أول

درجة مقصديتها بعدم قبول المعارضة لرفعها بغير تطبيق الذي رسمه القانون قد رجعت عند حد بالمظهر الشكلى لأساس الدعوى مما ينأى بهذا القضاء عن وصف المصلحة بعدم القبول الموضوعى الذى تستند به المحكمة ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى مما يوجب على محكمة الاستئناف بعد إقفائها الحكم المستأنف إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتعمل فى موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفصل حتى تتعاقب ثلاث درجات من درجات التقاضى على الخصوم الذى هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى لا يجوز للمحكمة مخالفتها كما لا يجوز القول عنها وتتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها لتتحقق بانتظام العلم، وإن خالف الحكم المطعون فيها هذا النظر ونقض فى الموضوع فإنه يكون قد حثف القانون بما يوجب نقضه^(١).

سقوط الرسوم بالتقادم منازعة فى أساس الالتزام

١٤٩ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان مبنى المعارضة التى فصلت فيها محكمة الاستئناف أن الرسوم قد سقطت بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها وأن المورث المحكوم عليه بمصاريف الدعوى لم يترك شيئاً وأن زوجته المعارضة لا تسأل عن الرسوم إلا بقدر نصيبها فى التركة وكانت هذه المنازعة لا تدور حول تفسير قلم الكتاب للرسم تذى يصح المنازعة وإنما تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه وتوقيته فإن الفصل فى هذه المنازعة لا يكون سامعاً لمعارضة فى أمر التفسير وإنما يكون وعلى ما أوضحت هذه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بمنوك إجراءات المرافعات العفوية، لا إجراءات المعارضة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٦٤^(٢).

المنازعة فى أساس الالتزام بالرسوم تخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن التوفيق:

١٥٠ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق^(٣) على أنه ينشأ فى كل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة لجنة أو أكثر، للتوفيق فى المنازعات المدنية والتجارية والإدارية التى تنشأ بين هذه الجهات وبين العاملين بها، أو بين الأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة.

وتنص المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على أنه «عند المنازعات التى تكون وزارة الدفاع والإنتاج الحربى أو أى من أجهزتها طرفاً فيها وكذلك المنازعات المتعلقة بالحقوق العينية العقارية وتلك التى تفردها القوانين بأنظمة خاصة، أو توجب فيها أو تسويناها أو نظر المنظمات المتعلقة بها عن طريق لجان قضائية أو إدارية أو يثقل على بعضها عن طريق هيئات تعكيم، تتولى اللجان المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون التوفيق بين أطراف المنازعات التى تخضع لأحكامه...».

وتنص المادة الحادية عشر من ذات القانون أيضاً على أنه «عند المسائل التى يختص بها القضاء المستعجل، ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بالأمر على العرقض والطلبات الخاصة بأوامر الأداء، وطلبات إلغاء القرارات الإدارية المتخذة بطلبات وقف التنفيذ، لا تقبل الدعوى التى ترفع ابتداءً عن المحاكم بشأن المنازعات الخاضعة لأحكام هذا القانون إلا بعد تقديم طلب استوفيق إلى اللجنة المختصة وغوات تميعة المقرر لإصدار التوصية، أو التبعة المقرر تعرضها دون قبول، وفقاً لحكم المادة السابقة».

وبمقتضى هذه النصوص محتجة من المنازعات «خاصة لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ لا تقبل أمام المحاكم إلا بعد تقديم طلب التوفيق بسببها إلى لجان

(١) نظم رقم ٢٨٦٨ لسنة ٦٠ ق ح ٢٠٠٧/١٦.

(٢) نشر هذا القانون على ٢٠٠٠/٤/١٠ وعمل به اعتباراً من ٢٠٠٠/١٠/١.

المختصة بوفات الميعاد المقرر بإصدار التوصية - ستون يوماً من تاريخ تقديم الطلب إلى لجنة - أو الميعاد المقرر لعرضها دون قبول - خمسة عشر يوماً متتالية لحصول العرض - فإذا ما لجأ صاحب الشأن إلى المحكمة مباشرة دون اللجوء إلى لجنة التوفيق في المنازعات المختصة لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ كانت دعواه غير مبنية برفعها بحسب الطريق الذي رسمه القانون.

لما كان ذلك، وكانت المنازعة في أساس الالتزام بالرسم هي منازعة مدنية تفصّل للقواعد العامة في قانون المرافعات، وهي من المنازعات غير المستثناة من الخضوع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠، لذا فإنه يتعين على صاحب الشأن اللجوء بشأنها ابتداء إلى لجنة التوفيق وإلا كانت دعواه غير مبنية.

أما المعارضة في مقدار الرسم فهي من المنازعات التي تنظمها القوانين بأنظمة خاصة - المادتين ١٧، ١٨ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ - وبالتالي فهي تخرج من اختصاص لجنة التوفيق عملاً بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠، ويتعين على صاحب الشأن لجوئها إلى المحكمة المختصة مباشرة^(١).

اتجاه جديد لمحكمة النقض

يجوز رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصيغة اتفاقاً مع الأصل

العام المقرر بالمادة ٦٣ من المرافعات

١٥١ - رغم أن قضاء النقض قد تواتر واستقر على التفرقة في طريقة رفع المنازعة بين المعارضة في مقدار الرسوم حيث تكون أما أمام المحصر عند إعلان أمر التقدير وأما بتقرير بقلم الكتاب، وبين المنازعة في أساس الالتزام حيث تكون بالإجراءات المعتمدة لرفع الدعوى وذلك على النحو التالي بصفة، ومع أن محكمة النقض قد رفضت بحسب ١١ / ١١ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٢٣٩٦ الذي كان

(١) - مع القانون عدد ١١١ من عام ١٩٩٨ (سنة ١٤٢٠) المعدل بقانون عدد ١١١ لسنة ١٩٩٨

مقابلة أمميها من التلبية العامة في محاولة من الأخيرة للتسوية في طريقة رفع المستند بيمين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير رسوم الشهر العقاري، مؤسسة محكمة النقض فتولوا برخص طعن النيابة العامة بقالة من ما ورد بنص المادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية هو نعت مخير تماماً لما ورد بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر إلا أنها - محكمة النقض - أجازت في الحكم بحسب حجة لها رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصيغة دعوى بالإجراءات المعتادة اتفاقاً مع الأصل العام المقرر بالمادة ٦٣ من المرافعات، ونظراً لأهمية هذا الاتجاه فإنه نورد بعضاً من أحكامها في هذا الشأن فيما يلي:

١٥٢ - ١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز أن تكون - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٩ مدلى بنتر بني سويك الجزائية على المطعون ضده بصفته بصحيفة أودعت كم الكتاب بطلب الحكم بتعويل أمر تقدير الرسوم القضائية رقم ١٣٤، ٩٢ لسنة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، الأول بتقدير مبلغ ٧٣٨٥،٢٠ جنية كرسوم نسبية والسكنى بتقدير مبلغ ٣٦٩٥،٦٠ جنية كرسوم خدمات وإعادة التفكير طبقاً للأحكام القانونية. حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بحسب الطريق القانوني فيم المنازعة حول مقدار الرسم. استأنفت الطاعنة ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١٤٨١ لسنة ٢٧ ق بني سويك وفيه قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مخكرة أبنت فيها الرأي بقضه. وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة جعلت جلسة لظفره وفيها أقرمت التلبية رايها.

وحيث أن الطعن لقيم على سبب واحد تنمي به الطاعنة على الحكم المطعون فيه لخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بحسب الطريق القانوني تأسيساً على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية قاصر على طريق إيداعها أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقدير في قاع الكتاب في

حيث أن هذا الطريق لا يحول دون الطريق الذي رسمه المشرع أصلاً لرفع الدعاوى والطعون وذلك بإبداء الصحيفة قلم للكتاب مما يعنيه ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا المعنى سليم ذلك أن مفاد نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات أن الأصل في رفع الدعاوى أن تكون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة. وقد أُلغى المشرع في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ عن أنه وإن كانت التشريعات الموضوعية هي موطن العدل بمصمونه وفحواه، فإن التشريعات الإجرائية هي آلية الطريق والأداة، ذلك أن الرسالة الأولى والأخيرة للتشريعات الإجرائية أن تكون أداة طيعة ومطية ذلولاً لعدل سهل المنال مأمون الطريق لا يحتفل بالشكل ولا ينفذ به إلا مضطر يصون به حقاً أو يرد باطلاً... وأنه تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً لتسبل المناقضي رأى المشرع توحيد الطريق الذي يسلكه المناقضي في رفع الدعاوى والطعون، واكتفى في هذا الشأن باعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته قلم للكتاب... لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لدى الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر... وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر... مؤداه أن المشرع لو رأى أن يكون رفع النظام من الأمر الصادر بتقرير الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً على المناقضين دون أن يمنع ثوب الشان من ملوك الطريق الذي أورده في المادة ٦٣ من قانون المرافعات بصحته الأصل العلم في رفع الدعاوى والطعون، ومضى تحقق ذلك فإنه يسنوي في واقع الأمر رفع النظام بإبدائه أمام المحضر عن إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب أو بصحيفة رسم ثم فلا على النظام أن هو أودع قلم للكتاب في السجدة المقرر - بدلاً من التقرير - صحيفة تطوت على بيالت استهتف منها رفع نظامه إلى المحكمة المختصة للعصاء له بتعديل التقدير، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وإن أسغ على الدعوى تكييفها الصحيح واعتبرها منازعة في مقدار الرسوم لا أنه قصى بعد ثوب لرفعها بصحيفة أودعت قلم للكتاب وليس بتقرير في قلم كتاب أو أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث أن الاستئناف صالح لفصل فيه.

وحيث أن الحكم المستأنف قد وقف بفضله عدد حد المظهر الشكلي لقبول النظام من حيث طريقة رفعه ولم يحاوز النظر إلى ما عدا ذلك فإنه يتعين بحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها.

لذلك نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضده بصفته المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل ألعاب المحاماة وحكمت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة بنى سويف الجزئية وألزمت المستأنف ضده بصفته المصاريف ومبلغ عشرين جنيتها مقابل ألعاب المحاماة^(١).

١٥٢ - ب - قضت محكمة النقض بأنه "وحيث أن الرافع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٩٩ مدنى بنى سويف الابتدائية على المطعون ضده بصفته بصحيفة أودعت قلم للكتاب بطلب الحكم بتعديل أمر التقدير الرسم القضائية رقمى ٨٥١ / ٨٥٥ لسنة ١٩٩٩ / ٩٨ الصادرين بمبلغ ٣٩٩٨,٧٥ جنيه رسوم نسبية ومبلغ ١٨٤٩,٣٨ جنيه رسوم خدمات وإعانة التقدير طبقاً للأسس القانونية. حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بخير الطريق القانوني لقيام المنازعة حول مقدار الرسم استأنفت للطاعة ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٧ قى بنى سويف وقبضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف طغت الطاعة في هذا الحكم بطريق التقدير. وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتفضله وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لتقرره وفيها التزمت النيابة رأياًها.

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بخير الطريق القانوني نسبياً على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية عبر جازة (لا

بإيدائها أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في حين أنه يجوز إيداعها بالطريق الذي رسمه المشرع فضلاً لرفع الدعاوى والطعون وذلك بإيداع الصحيفة قلم الكتاب مما يعنيه ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا الأمر سديد ذلك أن ملاء نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات في الأصل في رفع الدعاوى أن تكون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة - وقد أفصح المشرع في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ عن أنه وإن كانت التشريعات الموضوعية هي موطن العمل بضمومه وفحواه، فإن التشريعات الإجرائية هي آلية الطريق والأداة، ذلك أن الرسالة الأولى والأخيرة للتشريعات الإجرائية أن تكون أداة طيعة ومطية لنزول العمل سهل المنال مأمون الطريق لا يحتفل بالشكل ولا يلوذ به إلا مضطراً يصون به حقاً أو يرد باطلاً... وأنه تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً لسهولة التقاضي رأى المشرع توحيد الطريق الذي يسلكه المتقاضى في رفع الدعاوى والطعون، واختار في هذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته قلم لكتاب... لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لأي الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر... وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر... مؤداه أن المشرع ارتأى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً على المتقاضين دون أن يمنع ذوي الشأن من سلوك الطريق الذي أورده في المادة ٦٣ من قانون المرافعات بتعيينه الأصل المتم في رفع الدعاوى والطعون، ومضى تحقق ذلك فإنه يستوى في واقع الأمر رفع التظلم بإيداعه أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب أو بصحيفة وممن ثم فلا على المتظلم أن هو أودع قلم كتاب في التبعة المقر - بدلاً من تقرير - صحيفة تطوع على بيانات استبعد منها رفع تظلمه إلى المحكمة المختصة للنقض أنه بتعديل التقدير وكان الحكم الابتدائي المؤيد بقصد المطعون عليه راسخاً على دعوى كسبها تصحيح وأحضرها متبعة في مقدار الرسوم لا نه عصى بعدم قبولها لرفعها صحيفة أودعت قلم الكتاب وليس بتقرير في قلم

الكتاب أو أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث أن الاستئناف صالح لفصل فيه.

وحيث أن الحكم المستأنف قد وقف بقضائه عدد حد المظهر الشكلي لقبول التظلم من حيث طريقة رفعه ولم يجاور النظر إلى ما عدا ذلك فإنه ينعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل فيها.

١- ذلك نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضده بصفة المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وحكمت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة بلن سوف الابتدائية وألزمت المطعون ضده بصفة المصاريف ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة^(١).

١٥٤- جـ - كما قضت محكمة أيضاً في حكم آخر لها بأن مفاد نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات أن الأصل في رفع الدعاوى أن تكون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة، وقد أفصح المشرع في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ عن أنه وإن كانت التشريعات الموضوعية هي موطن العمل بضمومه وفحواه، فإن التشريعات الإجرائية هي آلية الطريق والأداة، ذلك أن الرسالة الأولى والأخيرة للتشريعات الإجرائية أن تكون أداة طيعة ومطية لنزول العمل سهل المنال مأمون الطريق لا يحتفل بالشكل ولا يلوذ به إلا مضطراً يصون به حقاً أو يرد باطلاً... وأنه تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً لسهولة التقاضي رأى المشرع توحيد الطريق الذي يسلكه المتقاضى في رفع الدعاوى والطعون، واختار في هذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته قلم الكتاب - لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لأي الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر... وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر... مؤداه أن المشرع ارتأى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم القضائية بهذا الطريق

الامتنانى تبسبوا للإجراءات وتبسبوا على المتقاضين دون أن يمنع قوى قسما من سنوك الطريق الذي أورده في المادة ٦٣ من قانون المرافعات بخصته الأصل العلم في رفع دعوى والطعون، ومتى تحقق ذلك فإنه يستوى في رفع الأمر رفع المظلم ببدائته أمام المحضر عن إعلان أمر التكدير أو بتقرير في قلم الكتاب أو بصحيفة ومن ثم فلا على المظلمة أن هي أودعت قلم الكتاب في الميعاد المقرر - بدلا من التقرير - صحيفة تطوت على بيانات استهدفت منها رفع نظلمها إلى المحكمة المختصة للمضاء لها بتعديل التكدير وكذا الحكم الابتدائي المعزى بتحكم المظلم فيه قد صدر موافقاً لهذا النظر فإنه يكون صحيحاً قانوناً ويكون الذي على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن^(١).

التعليق على اتجاه محكمة النقض الجديد بخصوص جواز رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى

١٥٤ - إذا كانت محكمة النقض قد نعت أخيراً إلى تبسيط إجراءات التقاضي والتيسير على المواطنين فاجزت رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة وسوت في ذلك بين المنازعة في مقدار الرسوم وفي أساس الالتزام بها في طريقة رفع المنازعة - على النحو السابق بطله - إلا أن هذا الاتجاه لا يخال من خصوصية المعارضة في مقدار الرسوم وتبسيطها عن المنازعة في أساس الالتزام وبالتالي فإن هذا الاتجاه يقل قاصراً على طريقة رفع المنازعة في مقدار ومن ثم فإنه في تفسيرنا يتعين مراعاة الآتي:

ولذا أن اتجاه محكمة النقض قاصر على طريق رفع المنازعة في مقدار الرسوم فأجاز رفعها بصحيفة أو أمام المحضر أو بتقرير بقلم الكتاب وهذا الاتجاه لا يخال من بقاء طريقة رفع المنازعة في أساس الالتزام بالرسم على حاله بحيث لا يحصر رفع المعارضة في أساس الالتزام بالرسم إلا بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة ولا كانت المنازعة غير معبولة.

تلياً: أن محكمة النقض سوت بين المعارضة في مقدار الرسوم وبين المنازعة في أساس الالتزام بها في خصوص طريقة رفع المنازعة فقط ومن ثم فإنه يتعين على المعارض إذا ما أقيم معارضته في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة أن يلتزم بالميعاد المقرر بنص المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر وبالتالي يتعين عليه أن يعد صحيفة دعواه خلال الميعاد المضروب وإلا كانت منازعته غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد، وهذا واضح من الاتجاه المحكمة حيث أوردت بأسباب حكمها أنه "ومن ثم فلا على المتظلم أن هو أودع قلم الكتاب - في الميعاد المقرر - بدلاً من التقرير، صحيفة تطوت على بيانات استهدفت منها رفع نظلمه إلى المحكمة المختصة للقضاء له بتعديل التكدير..."^(١).

ثالثاً: أن المعارضة في مقدار الرسم وإن كان يجوز رفعها بصحيفة إلا أنها يجب أن ترفع إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التكدير أو إلى القاضي حسب الأصول عملاً بنص المادة ١٨ من قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية، حيث أن المنازعة في أساس الالتزام يجب أن ترفع إلى المحكمة المختصة طبقاً لقواعد الاختصاص القيمي.

رابعاً: أن المعارضة في مقدار الرسوم وإن كان يجوز رفعها بصحيفة إلا أن مبدأ استئناف الحكم الصادر فيها يقل كما هو خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بخلاف المنازعة في أساس الالتزام التي تستأنف خلال أربعين يوماً عملاً بقواعد العلمة.

خامساً: أن المعارضة في مقدار الرسوم وإن كان يجوز رفعها بصحيفة إلا أنها تستأنف من الدعوى الموضوعية الصادر فيها أمر التكدير منزلة الفرع من أصله بالنسبة للمدى جواز استئناف الحكم الصادر فيها من ناحية نصاب الاستئناف ولا عسرة في ذلك بالمبلغ الوارد بل أمر التكدير، أما المنازعة في أساس الالتزام فهي تخضع للقواعد العلمة في تقدير قيمة الدعوى ولا علاقة لها بالدعوى الموضوعية الصادر فيها أمر التكدير إذ هي تعد بمنزلة دعوى براءة ذمة

اتجاه محكمة النقض الجديد - بخصوص جواز رفع المنازعة في مقدار الرسم بصحيفة - لا يعتبر عدولاً عن اتجاهها السابق في التفرقة بين المنازعة في المقدار والاساس وذلك لعدم صدور من هيئة عامة:

١٥٦ - تبين المادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أنه تشكل الجمعية العامة لمحكمة النقض، ويتكون بالمحكمة كل منها أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو أحد نوابه أعضاء للمواد الجنائية والثانية للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها.

وإذا رأت إحدى دوائر المحكمة العول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى الهيئة المختصة للمحكمة للفصل فيها وتصدر الهيئة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل.

وإذا رأت إحدى دوائر العول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من دوائر أخرى أحالت الدعوى إلى الهيئتين مجتمعتين للفصل فيها، وتصدر لأحكام في هذه الحالة بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل.

ومفاد هذا النص أنه إذا رأت إحدى دوائر محكمة النقض العول عن مبدأ قانوني سبق أن قرره الدائرة في أحكام سابقة فإنه يتعين عليها إحالة الدعوى إلى الهيئة المختصة بالمحكمة - جنائية كانت أم مدنية وتجارية و أحوال شخصية - وذلك للفصل في الدعوى، وتصدر الهيئة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل.

ما إذا رأت إحدى دوائر محكمة النقض العول عن مبدأ قانوني قد سبق أن قرره دوائر أخرى بالمحكمة أحالت الدعوى إلى الهيئتين مجتمعتين والمخفية مجتمعين للفصل فيها، وتصدر أحكامها بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل.

وينطبق ذلك على طريقة رفع المنازعة في مقدار الرسوم القضائية عند أي حكم محكمة لنقص جابت موهود ومستوردة على التفرقة بين المعارضة في مقدار الرسوم وبين المعارضة في اساس الترتيب. ومن ثم فإنه كان يتعين على الدائرة المختصة التي أصدرت الحكم رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٥ في قضية

٢٠٠١/٤/١٩ وما تلاه من أحكام أجازت فيها رفع المعارضة في المقدار بصحيفة كمن يتعين عليها أن تحيل الأمر إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وعلى الهيئة المنكورة أن أدت العول عن مبدأ السبق أن تصدر أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل أسوة بما فعلته بالتمسك بأمر تقدير رسوم الشهر العقاري والتوثيق الذي صدر بشأنه عدولاً من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والتي أجازت فيه رفع المنازعة بصحيفة دعوى أو بتقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر وذلك في الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٩٥/٦/٢٦.

لما كان ذلك، وكان اتجاه محكمة النقض والذي أجازت فيه رفع المنازعة في مقدار الرسوم القضائية بصحيفة دعوى بالإجراءات المعادة قد صدر من إحدى الدوائر المدنية لمحكمة النقض ولم يصدر من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية - أسوة بأوامر تقدير رسوم الشهر العقاري - لذلك فإنه لا يعد الاتجاه السابق عدولاً عن أحكام محكمة النقض التي فرقت فيها بين المنازعة في الاساس والمنازعة في مقدار الرسوم القضائية بخصوص طريقة رفع المنازعة على النحو السالف بطله ولذا فإنه يتعين في تقديرنا التمسك بأحكام محكمة النقض السابقة الخاصة بالتفرقة بين المنازعة في المقدار والاساس في طريقة رفع المنازعة، وذلك حتى يعرض الأمر من جديد على محكمة النقض بهيئتها العامة كي تكمل كلمتها في الموضوع حتى يمكن القول بأن هناك عدولاً من جهة، وبقي أن يصدر حكم الهيئة العامة فإنه يتعين أعمال الأحكام السابقة لمحكمة النقض في التفرقة بين المعارضة في مقدار الرسوم وبين المنازعة في اساس الترتيب بها.

المبحث الثالث

المحكمة المختصة بنظر المعارضة

المحكمة المختصة هي المحكمة التي أصدرت أمر التقدير:

١٥٧ - تنص المادة ١٨ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المحلية بتقرير بتقارير رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه تقدم المعارضة إلى

المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال، ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حصر، ويجوز استئناف الحكم في موعد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن.

ومعنى هذا النص أن المحكمة المختصة بنظر المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية هي المحكمة التي صدر رئيسها أمر التقدير، أي المحكمة التي أصدرت أمر التقدير سواء كانت محكمة جزئية أم ابتدائية مدنية كانت أو تجارية أو عمالية أو يهيمية استئنافية.

وليس المادة ١٨ من القانون ملتبسة لأن نص خاص يجعل المحكمة التي أصدرت أمر التقدير هي المحكمة المختصة بنظر المعارضة فيه أي كان مقدار المبلغ الصادر به أمر التقدير بحيث تختص المحكمة الابتدائية بنظر المعارضة في أمر التقدير الصادر منها حتى ولو كان المبلغ الصادر به أمر التقدير يخرج عن اختصاصها الفهمي، ذلك أنه ليست العبارة هنا بقيمة المبلغ الصادر به أمر التقدير وبناء على ما تقدم فإن المحكمة التي أصدرت أمر التقدير تكون هي المحكمة المختصة ولا سيما ونوعياً وفهماً ومطابقاً بنظر المعارضة في أمر التقدير الصادر منها، وذلك إذا كانت المنازعة في مقدار الرسوم.

١٥٨ - لقد قضت محكمة النقض بأن القاضي أو رئيس المحكمة التي أصدرت أمر التقدير هو المختص بتقدير رسم الدعوى التي حصلت فيها المحكمة ولو كانت دعوى قسمة يرعى الرسم المستحق فيها على نصيب المحكمة، ويقصد برئيس المحكمة هنا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، والمعارضة في هذا التقدير ترفع إلى الدائرة التي أصدر ونعنيها الأمر، مدنية أو تجارية، ابتدائية أو بوصفها محكمة ثاني درجة (١).

لا يشترط اختصاص السيد وزير العدل بصفته في المعارضة في

أمر تقدير الرسوم

١٥٩ - قضت محكمة النقض بأنه لو حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنحى الطاعنة بالنسب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول إنه كان يجب اختصاص وزير العدل في المعارضة وإذا لم تطلب محكمة الاستئناف ذلك فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النقص غير سديد، ذلك أن الدعوى وقد رفعت أمام محكمة الاستئناف بالمعارضة في الأمر الصادر من رئيس هذه المحكمة بتقدير الرسوم الاستئنافية فإن الحكم الصادر فيها على هذا النحو لا يعد صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص شخص معين حتى يستوجب على محكمة الاستئناف اختصاص وزير العدل بصفته عند نظر هذه المسألة ومن ثم فإن النقص بهذا السبب يكون على غير أساس (٢).

المنازعة في أساس الالتزام تخضع للقواعد العامة في قانون

المرافعات

١٦٠ - ما المستقاة في أساس الالتزام فلها تخضع للقواعد العامة في قانون المرافعات طبقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض وبالتالي فإنه يطبق بشأنها قواعد الاختصاص الفهمي والمطابق الواردة في قانون المرافعات باعتبار أنها تعتبر دعوى براءة ذمة عالية وبالتالي تخرج في نظام رفعها والاختصاص بنظرها وميعاد استئنافها ومدى حوزة عن القواعد المنظمة للمعارضة في مقدار الرسوم الواردة بتقنين الرسوم القضائية وتخضع في كل ذلك للقواعد المقررة في قانون المرافعات.

١٦١ - وبعد تمت محكمة النقض بقره كما كان ذلك وكلت بآلوراى
 ان الصاعين عرص مراعته فى قاعة الرسوم محل التنازع بالاجراءات المعتمدة
 لرفع الدعوى مؤسسا لها على عدم اشتغال فعلة بالرسوم المتنازع بها باعتبار
 انه كمستأنف له يصح الحكم بغير حصر منه فى أصل النزاع نهائيا ولا التزام
 المستأنف بغيره بغيرها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 والظن فى الحكم الصادر فيها محكوماً بوجراءات المرفوعة تعدياً^(١).

**خروج منازعات أوامر تقدير الرسوم المودعة بين شركات القطاع
 العام وقطاع الأعمال العام وبين وزارة العدل من ولاية القضاء
 العام واختصاص هيئات التحكيم بها:**

١٦٢ - قضت محكمة النقض بأنه "لما كانت المادة ٥٦ من قانون
 المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣
 تقضى باختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تقع بين
 شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة
 حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة
 وكان هذا النص قد جاء من العموم بحيث يشمل كافة المنازعات بغض النظر عن
 طبيعتها أو موضوعها بما يترتب عليه خروج الطعون فى أوامر تقدير الرسوم
 القضائية المودعة بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية -
 كغيرها من المنازعات الأخرى - من ولاية القضاء العادى واختصاص هيئات
 التحكيم بها^(٢).

١٦٣ - كما قضت بأن النص فى المادة ٥٦ من قانون رقم ٩٧ لسنة
 ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركته - تنطبق على واقعة الدعوى -

(١) ضمن رقم ٤٧٢٨ لسنة ٦٧ فى جلسة ١٩٩٩/٦/٢٥.

(٢) ضمن رقم ٤٧٢٨ لسنة ٦٧ فى جلسة ١٩٩٩/٦/٢٥.

على أن يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو
 بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة
 عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم
 دون غيره على الوجه المبين فى هذا القانون، يدل على أن هيئات التحكيم تختص
 دون غيرها بنظر كل نزاع بين الجهات سالفة البيان لأنه لا يقوم على خصومات
 تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن فى منازعات الأفراد أو القطاع الخاص بل
 تستهين جميعاً فى نتیجتها إلى جهة واحدة هى الدولة. وإذا جاء هذا النص من
 العموم بحيث يشمل كافة المنازعات بغض النظر عن طبيعتها أو موضوعها فإنه
 يترتب عليه خروج الطعون فى أوامر تقدير الرسوم القضائية المودعة بين شركات
 القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية - شأنها شأن المنازعات الأخرى
 بينهما - من ولاية القضاء العادى واختصاص هيئات التحكيم بها إذ أن هذا
 الاختصاص الرئاسى المنطقى بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته كما لا
 يصح هذه المخالفة إجازة ولا برد عليها قبولاً، لما كان ذلك وكان القانون رقم
 ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والاقتصاد الزراعى قد نص فى
 مبحثه الأول على أن تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى
 والكمونى إلى هيئة عامة قابضة تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك
 الرئيسى للتنمية والاقتصاد الزراعى... وتتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى
 المحلية بالمحافظات والمتمشاة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك
 الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية، وتقوى تحقيق أغراض البنك الرئيسى
 فى النطاق الذى يحدده لها... وكذا تبين من تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة
 الاقتصادية ومكتب لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون،
 أن بنوك التسليف الزراعى بالمحافظات سوف تظل بعد تغيير مسماتها إلى بنوك
 تنمية الزراعة وحدات اقتصادية تابعة للبنك الرئيسى فى شكل شركات مساهمة
 مستقلة وهى بهذه المثابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر من
 وحدات القطاع العام وكانت المنزوعة المطروحة تكرر بين البنك الطاعى وبين

المطعون عند الأول مثلاً لجنة حكومية فإن الاختصاص ينظرها ينظر لهيئة التحكيم دون غيرها، وإن خالف الحكم المطعون، فإذا انتظر وقضى في موضوع لا يصرى فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بقى سبب الطعن^(١).

اختصاص هيئات التحكيم بمنازعات الرسوم مشروطة بانتقال طرقي المنازعة على التحكيم

١٦٤ - قضت محكمة النقض بأن... شرط فقدان الاختصاص لهيئات التحكيم المنصوص عليه في المواد ٥٦، ٥٧ وما بعدها من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنظر المنازعات بين الجهات سائلة البيان هو قبول أطرافه بعد وقوعه إحالته إلى تلك الهيئات، ويستوى الأمر في هذا الصدد بين ما إذا كانت شركة التأمين من شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام التي يصرى عليها القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أو من غيرها، طالما كانت خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الأشراف والرقابة على التأمين في مصر وفق ما تقضى به المادتين ١٧، ١٨ منه. لما كان ذلك وكان النزاع للمرد بملحومة المائلة يسور بين شركة الملتا للتأمين وهي إحدى الشركات الخاضعة لأحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٨١ على ما سلف بيته، وبين جهة حكومية مركزية وهي وزارة العدل الطاعنة وكانت الأوراق ختواً مما يفيد أن الطرفين علماً أو جهلاً إحالة النزاع بعد وقوعه إلى هيئات التحكيم، وهو مناط اختصاصها على ما تقدم، فإن الاختصاص بمنظر هذه الدعوى ينقد للقضاء العادي صاحب الولاية العامة دون هيئات التحكيم، وإن خالف الحكم المطعون فيه هنا فنظر، وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى، مما حجبه عن نظر

هو موضوع الاستئناف، فإنه يكون قد خلف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة^(١).

١٦٥ - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بنظر المنازعة في أمر تنفيذ الرسوم

نلك أنه إذا كفت المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نصت على أنه "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل الآتية أ... ب... ج... د... - المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المطبوعة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين" إلا أن رأي الجمعية العمومية لا يرقى إلى مرتبة الأحكام ولا يحوز الحجية، كما أنه لا يمنع الجهات والمصالح من اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم قضائي قابل للتنفيذ الجبري.

١٦٦ - ولقد قضت محكمة النقض في ذلك بأن القضاء العادي - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المدنية والتجارية وأن أي قيد يضعه المشرع النحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكام الماستر - يصدر استثناء وارداً على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع في تفسيره - لما كان ذلك وكان النص في المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة على أن "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل الآتية (ب)، (ج)، (د)، (هـ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المطبوعة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات

(١) نظن رقم ٥٩٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٧/٤/٢٤

المبحث الرابع

استئناف الحكم الصادر في المعارضة

١٦٤ - ميعاد الاستئناف

نصت المادة ١٨ من قانون الرسوم القضائية سابق الذكر على أنه 'تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال، ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارضة إذا حضر، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن'.

ومناد هذا النص أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة في مقدار الرسم هو خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم، أما المنازعة في أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإنها تخضع - في ميعاد استئنافها - للقواعد العامة في قانون المرافعات فتستأنف خلال خمسة عشر يوماً إذا كانت المنازعة في أساس الالتزام برسم صادر في مادة مستعجلة أو وقتية، وتستأنف خلال أربعين يوماً إذا كانت المنازعة في أساس الالتزام برسم دعوى موضوعية.

ميعاد استئناف المعارضة في المقادير خمسة عشر يوماً، أما ميعاد استئناف الحكم الصادر في التظلم في أساس الالتزام أربعين يوماً؛

١٧٠ - نصت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية الصادر برقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه 'يجوز لأي شخص أن يعرض في مقدار الرسوم الصادر بها أمر المثلر إليه في المادة السابقة وتحصل المداخلة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو تقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر....' وفي المادة ١٨ من ذلك القانون بعد تعيينها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تتم المعارضة إلى

المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمطروح إذا حضر، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن' - ونظي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة حول مقتضى الرسم الذي يصح اقتضاؤه فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التقدير واستئناف الحكم الصادر في تلك المعارضة يكون في خلال خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق فيه، أما إذا كانت المنازعة تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن الفصل فيها يكون بمرافعات المرافعات العادية باعتبار أن هذا الطريق ينطوي على القاعدة العامة في رفع الدعاوى (إلا ما استثنى بنص خاص، وهو ما لا ريب أن يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى المنازعة في أساس الالتزام بالرسوم القضائية أربعين يوماً نصت بموجبه الفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات، لما كان ذلك وكان الثابت بالوثائق أن الطاعن عرض منازعته في قائمة الرسوم محل الدعاوى بالإجراءات المختصة لرفع الدعوى مؤسساً عليها على عدم تشغال نعمته بالرسوم المطالب بها باعتبار أنه كمتأنف لم يصبح الحكم الصادر ضده في أصل النزاع نهائياً ولا التزام المستأنف ضده بها فإنها بذلك تدور حول أساس الالتزام بالرسم فيكون نظرها والطعن في الحكم الصادر فيها محكوماً بإجراءات المرافعات العادية ومن ثم فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣ برعصها يكون أربعين يوماً طبقاً لنص المادة ١/٢٢٧ من قانون المرافعات وإن أقام الطاعن استئنافه في ١٩٩٥/٣/٢٧ فإنه يكون قد أقبل في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - كما في تطبيق القانون بما يوجد نصه (١).

١٧١ - كما قضت بأنه "النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه "يجوز لدى الشان أن يعرض في مقنن الرسوم الصنعة فيها الأمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل للمعرضة أمام المحضر عند إعلان أمر التكدير أو بتقرير في قلم الكتاب لس ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر وفي المادة ١٨ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه "تتكم المعارضة إلى المحكمة على أصغر ربيعها أمر التكدير أو المناقضة حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه فإن إقامته تكون بالمعارضة في أمر التكدير على أن يكون ميعاد استئناف الحكم فيها خمسة عشر يوماً أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النزاع يدور حول ما إذا كان يستحق على الدعوى التي نقاشها المطعون ضده ريع الرسم فمسددة طبقاً لتضمن المادتين ٧١ من قانون المرافعات، ٢٠ مكرراً من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تأسيساً على أن الصلح قد تم في الجلسة الأولى لحظر الدعوى وقبل بدء المرافعة لم يستحق عليها الرسم كاملاً طبقاً لمفهوم نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار إليه فإن المنازعة على هذا التحق تكون حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضائه ولا يخير نزاعاً على أساس الالتزام أو مداه ومن ثم فإن الطعن فيه يكون بطريق المعارضة في أمر التكدير المنصوص عليه في المادتين ١٧، ١٨ من قانون الرسوم سالف الذكر ويخضع لاستئناف

الحكم الصادر فيها للبيد للمبين في هذه المادة الأخيرة وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر قائلاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه^(١).

١٧٢ - كما قضت بأنه "إن كان الثابت من الأوراق أن مطاع عرض منارسته بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى موسماً إياها على عدم اشتغال ثبته كمستأنف بالرسوم المطالب بها وفترام المصنف عليهم بها، فإنها بذلك تدور حول أساس الالتزام بالرسم ويكون نظرها والطعن في الحكم الصادر فيها محكوم بإجراءات المرافعات العادية، ومن ثم فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٩ برفضها يكون أربعين يوماً طبقاً لنص المادة ١/٢٢٧ من قانون المرافعات، وقد رفعه طاعن في ١٩٩٥/٢/٢٦ قبل انقضاء هذا الميعاد فثبته يكون قد أقيم في خلاله، وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الاستئناف لرفعته بعد ميعاد خمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليها باعتبار أن المنازعة هي من قبيل المعارضة في أمر تكدير الرسوم القضائية، فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون^(٢).

١٧٣ - مدى جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة:

استئناف الحكم الصادر في المعارضة في مقدار الرسوم من حقه يدور وجوداً وحقاً مع الدعوى الأصلية الصادرة فيها أمر التكدير فإذا كانت تلك الدعوى قابلة للاستئناف فإنه يجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تكدير الرسوم الصادرة فيها - أما كان مقدار المبلغ الصادر به أمر التكدير - أم إذا كانت الدعوى لصادرة فيها أمر التكدير لا يجوز استئنافها في الثاني لا يجوز استئناف

(١) طعن رقم ٤٠٢٤ لسنة ٦٢ في جلسة ١٩٩٩/٢/١١

(٢) طعن رقم ٨٢٥٢ لسنة ٦٥ في جلسة ١٩٩٦/١٢/٢٦ مثل به حجة الخصم الخصية

الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم، لأنه ليست العبرة بالمبلغ الوارد بأمر التقدير - في جواز الاستئناف من عدمه - بل العبرة بالدعوى الأصلية الصادرة فيها أمر التقدير للمعارض فيه.

أما المنازعة في أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فليتها تخضع في جواز استئنافها للقواعد العامة في قانون المرافعات.

١٧٤ - ولما قضت محكمة النقض بأنه "ولئن كان الحكم الصادر في المعارضة جائزاً استئنافه بمقتضى المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم، إلا أن نص هذه المادة لا يجيز الاستئناف إذا كان الحكم صادراً من دائرة قضت بوصفها محكمة الدرجة الثانية في المعارضة في أمر تقدير الرسم في دعوى سبق أن قضت في فيها بوصفها ذاك لا في نزاع حول أساس الالتزام بالرسم ومداه أو الوفاء به مما يشارة المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بأن الفصل فيه يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية لا بالمعارضة في الأمر".

١٧٥ - كما قضت بأنه متى كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ من المرافعات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٢ وفي معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى فإن الحكم يكون قابلاً للطعن عليه بنقض الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم باعتباره جزءاً متكاملاً^(١).

١٧٦ - كما قضت بأن "الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم لا يكون معتبلاً إلا حيث يكون موضوع الطعن أو الدعوى

(١) انظر رقم ٢٥ لسنة ١٨ في مجلة ١٩٤٩/٢/٨.

غير قابل لهذا الطريق من الطعن، ولا اعتداد في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم واعتبار أنها هي التي يتكون منها صواب الاستئناف، ذلك أن الرسم الذي يستأنف عليه يتم لكتاب بما يجيز لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها ويمتد منها، ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله^(٢).

١٧٧ - كما قضت بأن الرسم الذي يستأنف عليه يتم لكتاب إنما يجيز لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه، فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فإنه ينزل عنها منزلة الفرع من أصله، وينشأ على ذلك وجوب الالتزام ما تقتضيه هذه التبعة عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسم، فلا يكون الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف معتبلاً إلا حيث يكون موضوع الطعن أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق، ولا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم^(٣).

١٧٨ - كما قضت بأنه "النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يفيد أن المنازعة التي تقوم بشأن الرسم الواجب أدائه من قلم الكتاب والمطلوب من الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء الذي استأنف عليه الرسم المذكور، ذلك أن الرسم الذي يستأنف عليه يتم لكتاب إنما يجيز لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها ويمتد منها ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله ويتبعن التزام ما تقتضيه هذه التبعة عند الطعن في الحكم الصادر في المعارضة

(١) انظر رقم ٢٢ لسنة ٢٥ في مجلة ١٩٥٩/١/٢ ص ١٠ ص ٦٦٤.

(٢) انظر رقم ١٠ لسنة ٢٨ في نصوص شخصية جلسة ١٩٧٢/٢/١٠ ص ٢٢ ص ٢٧٧.

في أمر التقدير، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون قابلاً للطعن عنه منسباً
الطعن التي يطعن فيها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير
الرسوم باعتبارها جزءاً من الحكم الصادر في الدعوى التي يطعن فيها على الحكم الصادر في
الدعوى الجزائية فلهذا لا يستتفاد من الحكم الصادر في الدعوى الجزائية في قيمة المبلغ للوارد
في أمر تقدير الرسوم. وكان الحكم الصادر في المعارضة في قيمة الرسوم التي
استصدرها الطاعن قد صدر من محكمة بئر كبر الشيخ وكان الحكم الصادر في
الدعوى الجزائية قابلاً للاستئناف، فإن محكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة
استئنافية - هي التي تختص بالحكم في الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر
في تلك المعارضة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا فنظر وقضى بقبول
استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزائية في المعارضة في قيمة الرسوم وهو
ما يستلزم عليه قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظره، فبأنه يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تطبيقه^(١).

**ولئن كان جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في المقدار
يؤول ملوكة للفرع من أملاك بالنسبة للدعوى موضوع أمر التقدير إلا
إن هذه القاعدة ليست مطلقة**

١٧٩ - ذلك أن هذه القاعدة تحد حدودها في قيمة الدعوى الأصلية لصدور
فيها أمر التقدير المنقلم فيه بمعنى أنه إذا كانت قيمة هذه الدعوى تدخل في حدود
النصاب الاستثنائي للحكمة بما لا يجوز معه استئناف الحكم الصادر في الدعوى
الموضوعية لقلة النصاب فإنه لا يجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة من
أمر تقدير الرسوم الصادر فيها، أما إذا كانت الدعوى الموضوعية تصدر فيها
أمر التقدير المعارض فيه لا يجوز استئنافها لسبب آخر خلاف قيمة الدعوى نص

إذا قبل الطرفان الحكم الصادر فيها أو كان الحكم قد قضى للحصم بكل الطلبات أو
بيان لم يقض عليه بشئ أو كان التراجع قد انتهى صلحاً أو انتهت المصلحة في
الطعن على الحكم بما لا يجوز معه استئنافه جهلاً بنص المقتضى ٢١١، ٢
مرافعات فإن ذلك لا يمنع المطر من استئناف الحكم الصادر في المعارضة في
أمر التقدير طالما أن قيمة الدعوى الموضوعية لا تدخل في حدود النصاب
الاستثنائي للمحكمة أي أن العبرة في جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة
من عدمه بقيمة الدعوى الأصلية حتى ولو كان الحكم الصادر فيها لا يجوز
استئنافه لسبب آخر خلاف القيمة.

١٨٠ - ونقد قضت محكمة النقض بأنه "وحيث أن الطعن أقيم على سبب
واحد ينحصر به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي
بنيانه يقول أن المادة ١٨ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم
تقتضي أن تطبق مبدأ جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير
الرسوم، والتي تعد خصومة مستقلة بخصرها - من حيث الخصوم والموضوع -
عن تلك التي محلها الدعوى الصادرة بشأنها أمر تقدير الرسوم، إلا أن الحكم
المطعون فيه اعتبر الأولى تنزل من الثانية منزلة الفرع من أصله، ورتب على
ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة من أمر الرسوم لعدم جواز
استئناف الحكم الصادر في الدعوى - محل أمر التقدير - كونها قد ثبتت صلحاً،
بما يحل ويستوجب نفيه.

وحيث أن التسني في محله، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه
المحكمة أن النص التشريعي إذا ورد عاماً مطلقاً، فلا محل لتخصيصه أو تقييده
بدعوى ماوية أو حثيئة محكمة منه، فإن ذلك يستلزم حكم معارض بما به
تسني عن طريق التأويل، ولكن مفاد المواد ١٦، ١٧، ١٨ من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المولد الممنه أن المشرع حذر

استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم الذي يصدره رئيس المحكمة أو عاصي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتائب، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من يوم صدوره، وإذا ورد نقص يجوز استئناف تلك الأحكام علماً بسبع أجمعها دون أن يقصر حق الاستئناف على فئة منها دون غيرها، فإن الحكم تطعن عليه لا يقضي بعدم جواز استئناف المحكمين الصغرى في معارضة الطائفتين في أوامر تقدير الرسوم القضائية عن الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٣ مدني كئي سموان على قول أنه وقد انتهت هذه الدعوى صيحاً فإنه استئنافها يكون ممنوعاً طبقاً للقواعد العامة ويسرى حكم المنع على المعارضة في أمر تقدير الرسوم كونه ينزل من الدعوى بشأنها منزلة الفرع من أصله، فإنه يكون قد خصص النص المشار إليه بغير دليل، وأما القانون الخاص أصلاً للقواعد العامة بما يتلوه في الغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص، الأمر الذي يصح بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقص (الاحالة^(١))

مدى جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في المعارضة في المقدار

١٨١ - رأينا أن المعارضة في مقدار الرسوم تكون أمام المحكمة التي أصدرت الأمر ومن ثم فإن المعارضة في أمر تقدير الرسوم الصادر من محكمة الاستئناف تخضع بها محكمة الاستئناف باعتبار أنها هي المحكمة التي أصدرت الأمر التقدير عملاً بنص المادة (١٨) من قانون الرسوم القضائية متفذكراً، ولما كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف هو حكماً نهائياً ولا يجوز استئنافه لأنه صادر من محكمة الاستئناف لذلك فإن الوسيلة الوحيدة للطعن على

في الحكم الصادر في المعارضة - هو الطعن عليه أمام محكمة النقض وذلك إذا توافرت حالة من حالات الطعن على الحكم بطريق النقض ويكون مبعاد الطعن على الحكم ستين يوماً طبقاً للقواعد العامة المقررة في الطعن على الأحكام بطريق النقض ذلك أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم تنزل من الأصل مرتبة في شأن مدى جواز الطعن.

مدى جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة في مقدار الرسوم إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تدخل في حدود النصاب الانتخابي

١٨٢ - رأينا أن الحكم الصادر في المعارضة في مقدار الرسوم لا يجوز استئنافه إذا كانت الدعوى الأصلية الصادر فيها أمر التقدير المعارض منه تدخل في حدود النصاب الانتخابي للمحكمة، إلا أنه لما كان الحكم الانتخابي بجور الطعن فيه بطريق النقض - أي كانت المحكمة التي أصدرته - إذا صدر في نزاع خلاف لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي عملاً بنص المادة ٢٤٩ من المحاكمات وكان الحكم الصادر في المعارضة ينزل من الدعوى الصادر فيها أمر التقدير منزلة الفرع من أصله لذلك يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة - إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تدخل في حدود النصاب الانتخابي - وذلك إذا فصل في المعارضة على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي.

المبحث الخامس

تنفيذ أمر تقدير الرسوم

١٨٧ - رأينا أن أمر تقدير الرسوم القضائية يصدر من المحكمة التي أصدرت الحكم بناء على طلب قلم كتاب المحكمة، ويحق هذا الأمر للمطلوب منه الرسم (مادة ١٦ من قانون الرسوم)، ويجوز لنوري الشان المعارضة في مقدار الرسوم الصائر بها الأمر أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو لتقرير في قلم الكتاب خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر (مادة ١٧ من قانون الرسوم).

فإذا لم تتم المعارضة في مقدار الرسوم خلال الموعود أو تمت وفصل في المعارضة بصفة نهائية أصبح أمر التقدير نهائياً وينفذ به شأنه شأن الحكم تماماً بعد وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير.

١٨٨ - ولقد استقر قضاء القضاة على أن "أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو بوقايتها ولا يتقدم إلا بمضي خمسة عشر سنة من وقت أن يصبح نهائياً^(١)."

١٨٩ - كما قضت بأن "من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو بوقايتها^(٢)."

الحكم النهائي بإلغاء أمر تقدير الرسوم لعدم استحقاق قلم الكتاب للرسم: امتناع قلم الكتاب عن ملاحقة خصوم الدعوى

بإجراءات تنفيذية

١٨٦ - قضت محكمة النقض بأنه ... وحيث أن مما يندع الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، ذلك أن أمر التقدير موضوع التماسه بإلغاء واعتباره كأنه لم يكن في الحكم رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٢ منى سواهج الابتدائية "أمورية طهطا والمؤيد بالاستئناف رقم ١٩٥ لسنة ٦٥ في أميوط "أمورية سواهج"، ولئن كان هذا الحكم قد صدر في المعارضة التي أقامها خصوم مورثة المحكوم ضدهم في الدعوى الصائر بشأنها ذلك الأمر ولم يكن مورثه طرفاً فيه، إلا أن قضاءه بإلغاء الأمر قد انتهى على صم استحقاق قلم الكتاب للرسوم الصائر بها، فلا يصلح سنداً للتنفيذ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا التماس في محله، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه "إذا لم يمتنع التقدير أو أبطل لمتنع المضي في التنفيذ ومسط ما يكون قد تم من إجراءاته فإنه بعد إلغاء السند أو أبطاله يصبح التنفيذ غير مستند إلى حق فلتسلط إجراءاته نتيجة حتمية لزال سنده، وكان الثابت من الحكم رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٨ منى سواهج الابتدائية "أمورية طهطا والمقيم صورته الرسمية من الطاعن أنه قضى بإلغاء أمر تقدير الرسوم محل منازعة التنفيذ الماثلة تأسيساً على صم استحقاق الرسوم الصائر بها هذا الأمر، وتأييد هذا القضاء في الاستئناف رقم ١٩٥ لسنة ٦٥ في أميوط "أمورية سواهج" وصار نهائياً، مما مفاده فقدان تامة الأمر لتقوم له وجوبه كمسند تنفيذي، فلا يحق - نقض الكتاب من بعد ملاحقة أي من خصوم المدعى الصائر بشأنها بإجراءات تنفيذية سواء من كتب التماسه على

١ - الطعن رقم ٥١٩ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١١.

٢ - الطعن رقم ٥٢٠ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١١.

لنفسه أو حسره، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا انتظار فإنه يكون معيلاً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن^(١).

١٨٧ - الأشكال في تنفيذ أمر تقدير الرسوم:

نما كل أمر تقدير الرسوم يصبح مهتماً باستيفاء طرق التنظيم فيه أو بغوات مواعيدها وبعد شأنه شأن الحكم تماماً فإنه يجوز الاستئصال فيه باعتباره سنداً تعديماً يتم التنفيذ بمقتضاه لتحصيل المبالغ الصادرة بها الأمر.

والأشكال في تنفيذ أمر تقدير الرسوم يخضع للقواعد العامة في أشكالان التنفيذ الوقتية الواردة بقانون المرافعات فيشترط لقبول الأشكال أن يكون المطلوب جبراً وقتياً لا فصلاً في أصل الحق، ويجب كذلك أن يرفع الأشكال قبل تمام التنفيذ، فإذا كان التنفيذ قد تم فلا يجوز بعد ذلك طلب وقفه أو الاستمرار فيه، ويشترط أيضاً أن يكون مبني الأشكال أسباباً لاحقة على عبورية أمر التقدير بهالياً.

١٨٨ - ولقد استقر الفقه على أنه إذا أصبحت قائمة تقدير الرسوم واجبة التنفيذ قبله يجوز لمن صدر ضده أمر التقدير أن يستئصل في التنفيذ بشرط أن تكون أسباب الأشكال لاحقة على صدور القائمة أو الحكم الصادر في التنظيم منها أو في الاستئناف لأن الأسباب المسببة على صدور ما مطعها انتظم من الأمر أو استئنافه، فيجوز للصاهر هذه القائمة رفع الأشكال في تنفيذها استناداً إلى أنها لم تخضع فيه أو أنها لم توضع عليها الصيغة التنفيذية أو لأنها لم تصبح نهائية لحكم قوات مهلة التنظيم والاستئناف أو لأنه طعن عليها فعلاً أو لانقضاء الالتزام بملغها أو لأن مسبب آخر متى كان سبب الانقضاء لاحقاً على تاريخ صدور القائمة، وإذا

استئصال لقاضي التنفيذ أن ظاهر الأوراق يويد إدعاء المستئصل قصي بوقف التنفيذ^(٢).

يشترط لقبول الأشكال في تنفيذ أمر تقدير الرسوم من الملتزم أن يبنى على أسباب لاحقة على عبورية أمر التقدير نهائياً:

١٨٩ - حيث قصي بأنه متى أصبح أمر تقدير الرسوم القصائية واجب التنفيذ، جاز الاستئصال في تنفيذه ولكن لا يجوز لمن صدر ضده أن يبنى إشكاله إلا على أسباب لاحقة على صدور الأمر أو الحكم الصادر في التنظيم، أما الأسباب السابقة على صدوره فمطعها انتظم من الأمر أمام المحكمة أو القاضي الذي أصدره^(٣).

١٩٠ - كما قضى بأنه من المقرر أنه متى أصبح أمر تقدير الرسوم واجب التنفيذ جاز الاستئصال في تنفيذه ولكن لا يجوز لمن صدر الأمر ضده أن يبنى إشكاله إلا على أسباب لاحقة على صدور الأمر أو الحكم الصادر في التنظيم ولقاضي التنفيذ بوضعه قاضياً للأمر المستعجلة أن يلحس هذه الاعتراضات أخذاً من ظاهر المستندات فإذا استبان له أنها تنقسم بطبع الجد قضى بوقف التنفيذ حتى يفصل نهائياً في موضوع النزاع^(٤).

١٩١ - كما قضى بأنه لصالح الخليفة إذا أصبح الحكم إتهامياً وكان المدعى عليه ملزماً في الحكم بالمصروفات فإنه يجوز التنفيذ بالرسوم ضده بعد استصدار فلكمة ضده بالرسوم^(٥).

- (١) يرجع هذا المصوري وعكاز في التطبيق على قانون المرافعات - الطبعة الثامنة من ٢٤٦
- (٢) الدعوى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ مستجلب مستأنف مفادرة جنة ١٩٨٢/١١/٢١ يرجع مصطفى مدني موجه في المرجع سالف الذكر من ٤١٩
- (٣) إشكال رقم ٢٩/٢٢٧٠ تنفذ مستجلب مفادرة جنة ١٩٨٢/١٠/١٨ - مشر إليه بالمرجع السابق من ٤٢٠.
- (٤) الدعوى رقم ٨٢/٦٠٧ مستجلب مستأنف مفادرة جنة ١٩٨٢/٥/١٨، مشر إليه بالمرجع السابق من ٤١٩.

ويترتب على رفع الإشكال وقف تنفيذ أمر التقدير إلى أن يقضى في الإشكال برخصه أو بعدم قبوله أو بيزال الخصومة كمعوقها أو اعتبارها كأن لم تكن، أو بطلانها.

وبعد استقر قضاء التقاضي على أن:

١٩٢ - الإشكال الأول المرفوع من المتمترن بشيخ، أمره وقف تنفيذ الحكم ولو رفع إلى محكمة غير مختصة، الحكم بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الإشكال وإحالته إلى محكمة الجناح، حكم غير منه للخصومة في الإشكال، مؤداه بقاء الآثار الواقف للأشكال^(١).

١٩٣ - كما قضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يبنى الحكم في الإشكال على المعاس بحجة الحكم المستشكل في تنفيذه وهو ما يقضى أن يكون سبب الإشكال الذي يرفع ممن يعتبر الحكم حجة عليه غير سابق على صدور الحكم المستشكل في تنفيذه سواء تمسك لديه بذلك السبب أو لم يتمسك لأنه يكون قد اخرج ضمن النطوع في الدعوى التي صدر فيها^(٢).

الفصل الرابع

قواعد تقدير الرسوم

(١) الطس رقم ٥٩٢ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٨٠/١/٨.

(٢) الطس رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢١.

المحل الرابع

قواعد تقدير الرسوم

قواعد تقدير الرسوم تختلف عن قواعد تقدير قيمة الدعوى

١٩٤ - لقد بينت المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية أساس تقدير الرسوم التسمية في فقراتها الستة عشر. وهذا التقدير هو المعمول عليه في حساب الرسوم القضائية، بخلاف التقدير الوارد بنص المادة ٣٧ من المرافعات والذي وضع من أجل تقدير قيمة الدعوى لتحديد الاختصاص ونصيب الاستئناف ومن ثم فإن أساس التقدير الواردة بنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم تختلف عن أساس التقدير الواردة بالمادة ٣٧ من المرافعات لاختلاف الغاية التي يرمى إليها كل من القانونين.

ولقد جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في الباب الثالث تحت عنوان "في قواعد تقدير الرسوم" ما يلي "روعي في وضع قواعد تقدير الرسوم وزن الضوابط والاعتبارات التي روي أنها ذات علاقة بهذه الأحكام وذلك وسيبقى دائما مفهوما أن القواعد المقررة في هذا القانون بهذا الشأن مستقلة عن تلك التي يتضمنها قانون المرافعات في سبيل تحديد اختصاص المحاكم أو نصيب الاستئناف، فمجال كل من القانونين مختلف عن مجال الآخر ولا خرج في اختلاف أساس التقدير الموصوعة لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد إليها كل من القانونين".

١٩٥ - ولقد قضت محكمة التمييز بأن الأصل في تقدير الدعوى المتعلقة بالأراضي أن يكون باعتبار سكين ضعفا لقيمة الصربية المقررة عليها، ولا يلجأ إلى تقدير قيمة شطر حسب المستندات إلا إذا كان الشطر عبر مريوط عليه صريبه وذلك عملا بنص المادة ٣١ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٣٧ من

في الاستئناف رقم ١٩٥١ لسنة ١٠٥ ق القاهرة المؤيد للحكم الابتدائي الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ٧٤١٩ لسنة ١٩٨٢ القاضي بإلزام الطاعنة بداء مئذ ١٣٦١١٣.٦١ دولار أمريكي محسباً سعر الدولار وقت صدور الحكم الاستئنافي بتاريخ ١٥ من مارس ١٩٨٩ لا على أساس قيمته وقت رفع الدعوى فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه^(١).

١٩٧ - ومنورد فيما يلي قواعد تقدير الرسوم الواردة بنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية بذات الترتيب الوارد بنص المادة المذكورة وذلك على النحو التالي:

أولاً: المبالغ التي يطلب الحكم بها من الممول عليها في حساب الرسوم

حيث نصت المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية على أن يكون أساس تقدير الرسوم التسمية على الوجه الآتي: أولاً: على المبالغ التي يطلب الحكم بها.

١٩٨ - ولقد قضت محكمة النقض بأنه "حيث أن حاصل ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه لقيام قضاءه برفض الدعوى، على أحقية قلم الكتاب في إصدار قائمة ثالثة بالرسوم التكميلية رغم سبق إصدار قائمة بتلك الرسوم باعتبار أن القائمة الأولى صدرت وفقاً لتقدير الطاعن لقيمة السقنة المحجوز عليها بينما صدرت القائمة التكميلية بعد أن تحرر قلم الكتاب عن قيمة السقنة الحقيقية والتي تبين زيادتها عن القيمة التي غرها الطاعن، في حين أن النزاع في الدعوى ٩٢، ٩٣، ٩٤ لسنة ١٩٨٢ تنفيذاً بمناء بور سعيد والمسندة عنها تلك الرسوم يدور حول صحة الحجز على

القانون الحالي ولا عيرة بما ورد في المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية لأن هذا النص خاص بتقدير الرسوم وليس من شأنه أن يغير الأساس الذي رسمه قسوم المرافعات في خصوص تقدير قيمة الدعاوى المنطقه بالأراضي لتحديد الاختصاص ونصاب الاستئناف^(٢).

تقدير رسوم الدعاوى معلومة القيمة وفقاً لقيمتها عند رفعها دون اعتداد بما قد يلحقها بعد ذلك من زيادة أو نقصان:

١٩٩ - قضت محكمة النقض بأنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في الدعاوى أنها معلومة بقيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير وهو لا يعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب مما يستعير تقدير قيمته، وكانت المطالبة بمبلغ محكوم به بعملة الأجنبية تبعاً لذلك هي مطالبة بحق معلوم القيمة، وكان يبين من استعراض المواد ١، ٢، ٣، ٧٥ من قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على النواع في الدعوى قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ - أن رسم الدعاوى معلومة القيمة إنما يقدر على أساس الفئات المبينة بالمادة الأولى وفقاً لقيمتها عند رفعها دون اعتداد بما قد يلحقها من بعد من زيادة أو انخفاض، ويتم تسويته على هذا النحو عند صدور الحكم ولو حصل استئناف له، فإذا ما صدر الحكم الاستئنافي مؤيداً للحكم الابتدائي استحق ذات الرسم التسمية تسبق مقراً على حسم قيمة الحق الذي قضت به محكمة أول درجة باعتباره حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف وتكرر القضاء به من جديد، إما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حسم له النظر وحرر في تضمنه بتسوية رسوم الحكم الصادر

١ - نفس رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ و جلسته ١٤٦٨/١ من ١٩ من ٧٢٥

السفينة وفاء الدين قيمته ٦٥٧٨١٨,٢٢٨ جنيه ولم تكن السفينة المحجوز عليها محلا لهذا النزاع فتقدر الرسوم القضائية وفقا لقاعدة التقدير المتعارف عليه، دون اعتداد بقيمة السفينة المحجوز عليها وأنه سبق نظم الكتاب استصدار فكتمة بالرسوم مؤرخة ١٩٨٠/٩/١٤ بمبلغ ٣٧٣٨٤,٥٠٠ جنيه تمثل الرسوم القضائية المستحقة على الدعاوى الثلاث سالفة الذكر تم إعلانها والوفاء بقيمتها وصارت نهائية، فلا يحق استصدار قائمة جديدة في الدعاوى ذاتها، وإذا اعتد بالحكم المطعون فيه بالرسوم الواردة بالقائمة التكميلية فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه، وحيث أن هذا النص في محله ذلك أن النص في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه "يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي: أولا على المبالغ التي يطلب الحكم بها ثانيا ١٠٠ مفاد أن المبالغ التي يطلب الحكم بها هي المعلن عليها في حساب الرسوم النسبية وأن يقدّر الرسم بالنسبة للمنقولات المتنازع عليها بحسب قيمتها الحقيقية انتهى إجمال المشرع لنظم الكتاب التحري عنها، لما كان ذلك، وكما ثبت من الأوراق أن موضوع الدعاوى ٩٢، ٩٣، ٩٤ لسنة ١٩٨٣ انتهى حصرها تطاعن من قبله الحكم على الجمعية الوطنية الصينية تمرد، العذبة بنين تمرد ٦٥٧٨١٨,٢٢٨ جنيه وبمساحة الحجز الذي أجراه على المستفيد (جاء بنج) استثناء لهذا النص، فتقدر الرسوم بقيمة هذا الدين عملا بالفقرة أولا من المادة ٧٥ سالفة الذكر وإذا استصدر قلم الكتاب أمرا بتقدير الرسوم على هذا الأسس بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٤ بمبلغ ٣٧٣٨٤,٥٠٠ جنيه تم إعلانها والوفاء بقيمتها وصار نهائيا، فلا يجوز له بعد ذلك أن يستصدر فكتمة برسوم تكميلية وإذا خالف

الحكم المطعون فيه هذا فنظر واعتد بقائمة الرسوم التكميلية التي استصدرها قلم الكتاب فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه (١)

ثانيا: رسوم الدعاوى المتعلقة بالعقارات والمنقولات:

نصن المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية على أنه "يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي: أولا ١٠٠٠ ثانيا على قيم العذرات أو المنقولات المتنازع فيها وفقا للأسس الآتية:

١ - بالنسبة للأراضي الزراعية المربوطة بالضرية:

"بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين". ومفاد ذلك أن ثمة في تقدير رسوم الدعاوى المتعلقة بالأراضي الزراعية المربوطة بالضرية - العبرة - بالقيمة التي يوضحها الطالب بالأوراق بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين، بمعنى أن قلم الكتاب يسوى الرسوم على أرجح القيمتين الواردة بالأوراق أو قيمة العقار حسب الضرية، أي أن الضرية هي الحد الأدنى للتقدير دائما.

١٩٩ - ونقد قضت محكمة النقض بأن "لورد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالمادة ٧٥ قواعد تقدير الرسوم النسبية يبين في البند ثانيا من هذه المادة أسس تقدير العقارات والمنقولات المتنازع عليها ونص بالفقرة (١) في هذا البند بعد تعديلها بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة السنوية مضروبة في سبعين، وإذا كان نص هذه الفقرة قبل تعديلها يجرى تقدير قيمة الاطيان الزراعية بما لا يقل عن الضريبة السنوية مضروبة في

(١) الطعن رقم ١٠٠٣٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٥.

ستين وكان المشرع قد قصد بتعديل هذه القيمة - على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ - الافتقاء بقانون رسم الأولوة على التركات وقانون الإصلاح الزراعي قبله وتعين إعمال هذا التعديل من تاريخ العمل به في تقدير الرسوم النسبية على الأراضي الزراعية، أما ما تنص به المادة ٢١ من قانون المراشعات من أن تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي هو باعتبار ستين مثلاً لقيمة الضريبة فإن ليس من شأنه أن يؤثر في التقدير المقرر في القانون لتحديد الرسم ذلك أن المشرع قد هدف من هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلى إيجاد أساس ثابت موحد في تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي عند تحديد الاختصاص ونصيب الاستئناف والاستقرار، وهذا هو المعنى الذي حرص واضع مشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تكبيده في المذكرة المرافقة له بقوله 'يبقى ملبوماً أن القواعد بهذا الشأن مستكة من تلك التي ينص عليها قانون المرافعات في سبيل تحديد الاختصاص أو نصيب الاستئناف لمحال كل من القانونين' فهو مجال الآخر ولا حرج في الاختلاف أسس التقدير المخولة لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد إتيانها كل من القانونين^(١).

٢٠٠ - كما قضت محكمة النقض بأن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بترسيم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه 'يكون أسس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي' أولاً: ... ثانياً: على قيم العقارات أو المنقولات المسنارة لمسبب وفقاً للنسب الآتية: أ - بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أسس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل على الضريبة المسبوبة الضرورية في سبعين ... ج - بالنسبة للأراضي الزراعية الكفنة في صوحي على الأراضي الزراعية التي لم تعرض عليها ضريبة... بقدر الرسم

(١) الصادرة رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٧ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠

مبدئياً على القيمة التي يوضحها الطالب وبعد تحري فكم الكتاب عن القيمة الحقيقية ويحصل الرسم على الزيادة. مفاده أن تقدير قيمة الأراضي الزراعية التي فرضت عليها ضريبة توصلاً لتقدير الرسوم النسبية عليها يكون على أسس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن سبعين مثلاً الضريبة السنوية^(٢).

٢٠١ - كما قضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بترسيم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه 'يكون أسس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي' أولاً: ... ثانياً: على قيم العقارات أو المنقولات المسنارة فيها وفقاً للنسب الآتية: أ - بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أسس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل على الضريبة المسبوبة الضرورية في سبعين... مفاده أن تقدير قيمة الأراضي الزراعية التي فرضت عليها ضريبة توصلاً لتقدير الرسوم النسبية عليها يكون على أسس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن سبعين مثلاً الضريبة السنوية. لما كنى ذلك وكان الثابت بالأوراق ومن تقرير الخبير الملحق في الدعوى أن الأرض محل الدعوى التصرف فيها أمر التقدير لا تقع في صوحي الثمن ومربوط عليها ضريبة سنوية ومن ثم يتعين تقدير قيمتها وفقاً للبند (أ) من الفقرة ثانياً من المادة ٧٥ من القانون المذكور وإن حالف الحكم به، انظر وقصى بتأييد أمر تقدير الرسوم تقسمة الأخذ بتقدير قيمة الأرض وفقاً لمظالم التحري، فإنه فضلاً عن مخالفته للثابت في الأوراق يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه^(٣).

(١) الصادرة رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٧ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠

(٢) الصادرة رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٧ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠

ب - بالنسبة للعقارات المبنية:

تقرر عليها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.

٢٠٢ - ولقد نصت محكمة النقض بأن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب للعقارات المبنية أو على قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر أيهما أكبر، ولا اعتداد في هذا الخصوص بالتقدير المقرر في قانون فرض رسم الأبنية على الشركات لأن مجاله غير مجال قانون الرسوم ستلف البيان، ولا حرج في اختلاف أسس التقدير الموضوعية لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد إتيانها كل من القانونين^(١).

٢٠٣ - كما نصت محكمة النقض بأن الثمن في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي: أولاً: على المبالغ التي يطلب الحكم بها، ثانياً: على قيم العقارات أو المنقولات المستزعة فيها وفقاً للأوضاع الآتية: (أ) (ب) بالنسبة للعقارات المبنية تقرر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.... مفاده أن تقدير قيمة العقار المبنى المتنازع فيه والمعدل عنه في حساب الرسوم النسبية يكون بحسب قيمته التي يوضحها الطالب بطلبه بشرط ألا تقل بأي حال من الأحوال عن القيمة الإيجارية السنوية لهذا المبنى التي تربط الضريبة عليها

(١) الفصل رقم ١ مادة ٤٢ ق. أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ من ٢٦ من ١١٠٠

مضروبة في خمسة عشر.... لما كان ذلك، وكان الواقع في الدعوى التي أقامها الطاعن والتي قدرت الرسوم عليها أنها دعوى تثبيت ملكية ولم تكن دعوى صحة ونقلاً عند شراء العقار أو إيجاله فإن تقدير الرسم النسبي فيها يحكمه نص المادة ٧٥ بالفقرة ثانياً (ب) المشار إليها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا التفسير وعول في حساب الرسوم النسبية محل النزاع على القيمة المبنية بتقدير الخبير للعقار المملوك للطاعن بدعوى تثبيت الملكية وطبق على ذلك المادة ٧٥ في فقرتها الثالثة بدلا من الفقرة الثانية ورتب على ذلك قضاءه بإلغاء حكم محكمة أول درجة ورفض الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون^(١).

ج - بالنسبة للأراضي غير المربوطة بالضريبة والمعدة للبناء والمنقولات:

٢٠٤ - لقد نصت الفقرة (ج) من البند ثانياً من المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية على أن "بالنسبة للأراضي الزراعية القائمة في ضواحي المدن، والأراضي الزراعية التي لم تقرر عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستعمدة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات بقدر الرسم المبني على القيمة التي يوضحها الطالب، وبعد تحري قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) بعد موافقة التسليم أن يطلب التقدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حال من الأحوال، وتلتزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت الفقرة التي تفرده الخبير مساوية لقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الثمن، ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المتوقعة، وتكون إجراءات تعيين وإيداع التقدير

(١) الفصل رقم ٢٠٤ مادة ٦٧ في جلسة ١٩٩٨/١/١٦

بلا رسم، وبحوزة المصاحب للشأن قبل انتهاء التفسير بمعرفة التعبير أن يتفق مع قلم
يكتب على قيمة وتصنع الكتابة على ما يتم الاتفاق عليه.

ومما نص الفقرة (ج) من البند ثانياً من المادة ٧٥ ما يلي:

بالنسبة للمنقولات:

يسطر الرسم مبدئياً على القيمة التي يوضحها الطالب بالأوراق ثم يقوم قلم
الكتاب بإجراء التحريات عن القيمة الحقيقية للمنقول ويحصل الرسم على الزيادة
التي تظهر في القيمة.

٢٠٥ - ولقد استقر قضاء النقض على أن "المنقولات المتنازع عليها تقرر
بحسب قيمتها الحقيقية التي أجاز المشرع لقلم الكتاب التحري عنها"^(١).

الأراضي غير الموبوطة بالضريبة والأراضي المعدة للبناء والأراضي الواقعة في ضواحي المدن:

يسطر الرسم على القيمة التي يوضحها الطالب بالأوراق ثم يقوم قلم الكتاب
بالتحري عن قيمتها الحقيقية ويحصل الرسم على الزيادة التي تظهر في القيمة،
وفي حالة الخلاف يوم الطالب وقلم الكتاب فيجوز لقلم الكتاب تدب خبر للتفسير.

٢٠٦ - ولقد قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت أن قلم الكتاب -
عند تقدير رسوم الدعوى لجأ في تحريه لأطيان موضوع النزاع - وهي ليست
في ضواحي المدن - إلى التحري ولم يثبت أن يطلب التقدير بمعرفة خير وكان
الحكم قد ألقى قائمة الرسوم الممسدة على أساس هذه التحريات فإن الحكم لا يكون
قد خالف القانون^(٢).

(١) ضمن رقم ١٠١٣٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٦/٢٥، قرب الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥٧ ق

حسب ١٥٧٢ - ٢٨ ع ١ ص ٢٢٦

(٢) ضمن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٥ ص ٢ من ٨٨٩

٢٠٧ - كما قضت بأن النص في المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٤٤ بالرسوم القضائية في عقود العينية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٤ على أنه يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على توجه التالي: أولاً: على
المبالغ التي يطلب الحكم بها، ثانياً: على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها
وفقاً للأسس الآتية: (أ)، (ب)، (ج)، بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في
ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة
للبناء والمباني المستحقة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات يقرر
الرسم مبدئياً على القيمة التي يوضحها الطالب وبعد تحري قلم الكتاب عن القيمة
الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة مفاده أن تقدير قيمة الأراضي الزراعية الكائنة
في ضواحي المدن المعول عليها في حساب الرسوم النسبية يكون بحسب قيمتها
الحقيقية التي أجاز المشرع لقلم الكتاب التحري عنها^(١).

٢٠٨ - كما قضت محكمة النقض بأن تقدير قيمة الأرض الزراعية الكائنة
في ضواحي المدن وذلك التي لم تفرض عليها ضريبة المعول عليه في حساب
الرسوم النسبية يكون بحسب قيمتها الحقيقية التي أجاز المشرع لقلم الكتاب
التحري عنها^(٢).

ثالثاً: بالنسبة لمنازعات العقود:

نصت المادة ٧٥ من قانون الرسوم على أن "يكون أساس تقدير الرسوم
النسبية على توجه الآتي: أولاً: ... ثانياً: ... ثالثاً: في دعاوى الحكم بصحة
العقود أو بطلانها أو قسختها تقرر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع فيه، وفي دعاوى
المنزعة في عقود البذل يقرر الرسم على أكبر قيمة البذلين"

(١) ضمن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٩، مشر إليه بموجبه مينة صفياء الدوبة

قصة ٣٦ ع ١ ص ١٥٨

(٢) ضمن رقم ٢٩٩١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٨

٢٠٩ - ونقد قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب التمسح بقيمة الأشياء المتنازع عليه، مما عفا عنه - في حقه من طلب فسخ عقد الشركة وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه^(١).

٢١٠ - ونقد قضت محكمة النقض بأن ' طلب فسخ عقد الشركة وتصرفاتها يخضع في تقدير الرسوم بالنسبة لقسم المادة ٣/٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذي يجري على أن ' يكون أساس تقدير الرسوم النسبية في دعوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها بقيمة الشيء المتنازع فيه، غير أنه ينصون طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون ألا يحصل قلم للكتاب رسوماً نسبية على أكثر من أربع مائة جنيه - زبدت إلى ألف بتقنين القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ فإذا انتهت الدعوى بحكم ونقض فيها بأكثر من ٤٠٠ جنيه (ألف جنيه) سوى الرسم على أساس ما حكم به، ولما كانت الدعوى قد انتهت صلحاً أمام محكمة الاستئناف فإنه يتعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومزادها أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المنصالح عليه أيهما أكبر ولا اعتداد في هذا بخصوص بما تضمنه عقد الصلح من تنازل المطعون عليهما عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحل الشركة وتصفياتها فإنه بخروج هذين الشريكين من الشركة فإنها تكون قد انقضت^(٢).

(١) الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٦

(٢) الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠ من ٢١ ص ٣٧٧

٢١١ - كما قضت محكمة النقض أيضاً بأنه متى كان المدعون قد أقلموا دعواهم بطلب الحكم بإثبات انقضاء شركة واحتياطياً بفسخ عقد الشركة وتمسكوا في الحاليتين بتعيين مصف لها لتصفية أموالها، ثم ظل طلب الفسخ معروصاً على المحكمة حتى انتهت الدعوى بتفليق الخصوم على إتهانها صلحاً، فإنه يعتبر في شأن تقدير الرسوم المستعقة على هذه الدعوى والتي قدم فيها الطلبان للمحكمة مسبيل الخبرة - أن يؤخذ - وعلى ما تخلص به الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق - بأرجح الترسمين المستحقين على هذين الطلبين للخزاة^(١).

٢١٢ - كما قضت بأنه من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب التمسح بقيمة الأشياء المتنازع عليها، مما عفا عنه - في خصوص طلب فسخ الشركة وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه، دون نظر مما إذا كان طلب التمسح الذي ضمنه المدعون دعواهم قد جاء منهم ثقتاً أو على مسبيل الخطأ لأنه لا عبرة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بمرس المدعى من طلبه وما إذا كان لازماً وضرورياً لانقضاء له بالمركز القانوني الذي انقضى عنه شرجه لوقوع الدعوى أم كان طلبه من قبيل التوافل التي لم يكن ذلك للمركز في حجة إلى طلب الحكم بها^(٢).

٢١٣ - كما قضت محكمة النقض أيضاً بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب التمسح بقيمة الأشياء المتنازع عليها، مما عفا عنه في

(١) الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٧ من ١٦ ص ١٥٣٢

(٢) الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٧ من ١٦ ص ١٥٣٤

مختصة عن الدعوى محل التفسير المعارض فيه على أساس قيمة حصتي
المطعون ضدهما الأول والثاني دون حصة الشريك الثالث فإن يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون بما يوجب نقضه^(١).

رابعا: بالنسبة لمعاوي وهن العقار أو المنقول:

٢١٥ - لقد نصت المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند رابعا على أنه "في
دعاوى وهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون به العقار أو
المنقول".

خامسا: بالنسبة لمعاوي الربيع والإيجار:

٢١٦ - لقد نصت المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند خامسا على أنه
"في دعاوى الربيع والإيجار والتعويض اليومي وطلب الفوائد تصب الرسوم فيها
على المبالغ المطلوبة لغاية وقت رفع الدعوى، ولا تصب رسوم على فوائد
كسور الشبر وبعد الحكم تحصل تكملة الرسم الذي يستحق من تاريخ رفع الدعوى
لغاية يوم صدور الحكم سواء أكان بالقبول أم بالرفض وعند طلب التنفيذ تحصل
تكملة أخرى للرسم على ما يطلب للتنفيذ به عن المدة اللاحقة على الحكم لغاية
يوم طلب التنفيذ وذلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق".

سادسا: في معاوي فتح الإيجار والإخلاء والتسليم:

٢١٧ - لقد نصت المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند سادسا على أنه
"في دعاوي فتح الإيجار وتصيب الرسوم على إيجار المدة الواردة في العقد أو
البقي منها حسب الأحوال، أما إذا شتمت الدعوى على طلب الإيجار والتصحيح
لستحق أرجح الرسمين للخرافة، وفي حالة طلب التسليم أو الإخلاء الذي لا
يتضمن فتح العقد تعتبر الدعوى مجهولة القيمة".

(١) الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٠٠٢/١/٨

(١) الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٢ في جلسة ١٤٨٢/٢/١١ من ٢٨ حتى ١ من ٢٢

٢١٤ - كما قضت بأنه "وجب الطعن قيم على سبب واحد ينشأ به
تطاعين على الحكم المطعون فيه مدعاة تقعون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان
ذلك يقولان إن الحكم غير الرسوم القصصية عن دعوى صحة ونفاذ عقد القسمة
المؤرخ ١٩٨٥/٢/٢٠ المبرم بينهما وقطعون صده الثالث على أساس حصتيهما
في العقار محل العقد دون حصة شريك الثالث أصلاً للبند الثامن من المادة ٧٥
من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤، في حين أنه كان ينبغي تكبير الرسم على قيمة
العقار بأكمله طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ذاتها باعتبار أن الدعوى تتعلق بصحة
ونفاذ عقد القسمة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي منيد، نك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٧٥
من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المعدل بالقانون رقم
٦٦ لسنة ١٩٦٤، ٧ لسنة ١٩٩٥ على أن... ثانياً: في دعاوى طلب الحكم بصحة
العقود أو أبطالها أو نسخها تقرر قيمتها بقيمة الشئ المتنازع فيه - مفاده -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن رسم الدعوى التي ترفع بطلب الحكم
بصحة ونفاذ عقد القسمة يجب أن يكون شاملاً للقر المبين بالسفد جميعه لأن
طلب أحد الشركاء في المال اشماع الحكم بصحة العقد ونفاذه ويختصه بنصيبه
المعين فيه موزاه فرز وتجنب نصيبه الذي تم التراضي عليه وهو ما ينتهي عليه
حتماً فرز حصص الشركاء الآخرين، أي أن النزاع يشمل المال المقسم كله ولحكم
الصادر بصحة ونفاذ عقد القسمة يصم النزاع بين المتنازعين في هذا العقد
بأكمله لا حصه شريك بمفرده مما يستتبع أن يكون الرسم شاملاً للقر المبين
بالسفد جميعه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا القدر وقدر الرسوم التسوية

خسما من الأمانة السابق تصيلها إذا كان العقد المشفوع فيه مسجلا وإلا حصل
تكم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح أمامها للرسم التأسيسي الذي كان
مستحقا على تسجيل العقد بالطرق المقررة وترد الأمانة في حالة الحكم برفض
الدعوى.

ثامنا: في دعاوى قسمة العقار:

٢٢٠ - تنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند ثامنا على أنه على
دعوى قسمة العقار بحسب الرسم على ثمن الحصص أو الحصص المراد لفرلها إذا
كان ثمة حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع، وإذا كان العقار مشتركا بين
شريكين فقط وطلب أحدهما للقسمة حسب الرسم على حصة كل منهما.

تاسعا: في دعاوى بيع المقار لعدم إمكان قسمتها:

٢٢١ - تنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند تاسعا على أنه إذا
طلب الحكم بقسمة حصة في عقار مشترك وبيعه ذلك عدم إمكان قسمته أخذ
الرسم التأسيسي على ثمن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع إجراءات البيع فيها
عدا رسم المزدك فيستحق عليه الرسم المبين في المادة ٢٤٤.

عاشرا: عند طلب فوز حصة في عقار شائع:

٢٢٢ - تنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند عاشرا على أنه إذا
طلب الحكم بقسمة حصة شائعة في عقار وفي أثناء سير الدعوى طلب المدعى
عليهم كلهم أو بعضهم حصتهم أيضا أخذ الرسم على الحصص المطلوب فرلها
باعتبارها منضمة لحصة أو حصص المدعين، وإذا كان الباقي من العقار حصة
شريك واحد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العقار كله.

٢١٨ - ولقد قصت محكمة النقض بأن "طلب التصليح باعتباره غير مقرر

القيمة إذا كان ملحقا بطلب أصلي مقرر لقيمة فإنه ينبع الطلب الأصلي بمقتضى قيمة
الدعوى بقيمة الطلب الأصلي وحده".

سابعها: في دعاوى الشفعة:

٢١٩ - نكده نصت المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند سابعها على أن

دعوى طلب الشفعة في عقار تقرر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الأخذ به، وإذا
كان الثمن المبين في العقد أو الذي قدره الخبير أكثر وتنازل طالب الشفعة عن
طلبه قبل الحكم أو عرض في مقدار الثمن بقى التقدير على أصله، أما إذا قبل
الطالب الأخذ به حسب الرسم على واقعة بصرف النظر عن رسم التسجيل
المستحق، ويترك على الثمن قيمة التحسينات التي يطلبها الخصم أو يقرها
الخبير، وإذا استأنف الحكم وقرر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشافع أخذت رسوم
الاستئناف على ما قدره المستأنف حتى ولو طلب إلغاء الحكم.

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء كان هذا الإعلان
مستقلا أم مشتملا على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون تحصيل هذا الرسم
مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى.

وتحصل أمانة تعادل قيمة للرسم المقرر لتسجيل محضر الصلح أو للحكم
النهائي الذي يصدر فيها لمصلحة الشافع، وتحصل هذه الأمانة مع باقي رسم
الدعوى قبل قيدها بالجدول، وإذا انتهت دعوى الشفعة بمحضر صلح لمصلحة
الشافع أو بحكم نهائي بثبوت الشفعة سجل منخص المحضر أو الحكم بقلم كتاب
محكمة الابتدائية بغير رسم ونحضر صورة من هذا الملخص لتسجيلها برسوم

خامس عشر: بالنسبة لدعاوى الحكر:

٢٢٢ - تنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند حدى عشر على أنه
تقرر رسوم دعاوى الحكر بالكسبة الآتية:

إذا طلب الحكم بتقدير حكر دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى
مجهولة القيمة وإذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبياً على قيمة
الحكر في سنة مضروبة في ٢٠.

إذا طلب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكر أو زيادته إلى قيمة معينة قدر الرسم
في هذه الحالة نسبياً على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في
سنة مضروبة في ٢٠.

سادس عشر: في دعاوى ترتيب الإيواء:

٢٢٤ - تنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند ثاني عشر على أنه
تقرر نسبة دعوى ترتيب الإيواء باعتبار الإيواء السنوي المطلوب الحكم به
مضروباً في ٢٠ إذا كان مؤيداً ومضروباً في ١٠ إذا كان نمدى الضياء وإذا كان
موقفاً فسدت النسبة باعتبار المعاش السنوي مضروباً في عدد سببه بحيث لا
تتجاوز خمراً.

ثالث عشر: في طلباته توزيع أموال المدين:

٢٢٥ - نصت الفقرة الثالثة عشر من المادة ٧٥ من قانون الرسوم على
أن تدفع قيمة طلبات توزيع أموال المدين على دفعته بصعب درجاتهم أو قيمته
ببند خمسة غراماً باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقصد.

رابع عشر: رسوم التنفيذ:

٢٢٦ - تنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند الرابع عشر على أنه
تقرر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التي
يطلب التنفيذ من لجتها.

لقد قصت محكمة النقض بأنه روي أن معاً يلغاه الطاعنون على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن رسوم التنفيذ
تحصل على أساس الجزء المنفذ به من الحكم وفقاً للمادتين ٤٨، ٧٥ من القانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - المحل - ولا تسرى عليها قواعد التقدير الخاصة بالصالح
على رسوم الدعوى والمنصوص عليها في المادتين ٢٠، ٢٠ مكرراً من ذات
القانون إلا أن الحكم الابتدائي مزيداً بقضاء الحكم المطعون فيه استند في فضائه
بمرد رسوم التنفيذ لتسابق تحصيلها من المطعون ضده الأول على ما انتهى إليه
تقرير المجلس المودع والذي أجرى حسابها وفق قواعد الصالح الذي تم في الدعوى
وليس على أساس الجزء المنفذ به من الحكم مما يعيبه ويستوجب نقضه

وحيث أن هذا التعليل في محله، فلهذا أن نقض في المادة ٢٠ من القانون رقم
٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل
القضائية على أنه إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق
عليه طرفان في محضر الجلسة أو أقرت بإحلافه بالمحضر المذكور وفقاً للمادة
١٢٤ من القانون الحالي - قبل صدور حكم قطعي في معاملة
فرعية أو حكم نهائي في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم
الثابتة أو التيسيرية... وفي المادة ٢٠ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٤ على أنه إذا ترك المدعي الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة
الأولى لتقرر الدعوى فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد والنص في
المادة ٧٥ من قانون الرسوم على أن يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على

ب - إذا قضى برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه فلا يستحق ثمة رسوم على الطاعن لأنه قد خسر دعواه إذ في الرسوم تسوى بعد الحكم في الدعوى على ضوء ما قضى به عملاً بنص المادة (٩) من قانون الرسوم ولم يكتفى المحكمة للطاعن بشئ ومن ثم فلا تستحق عليه ثمة رسوم ويكتفى بالرسوم المسند على الصحيفة إذا كان الطاعن هو الممول، أما إذا كانت الطاعة هي مصلحة الصراف فإن الرسم حاصل بالدولة ولا تدفع الدولة ثمنه.

ج - إذا قضى بتسليمات الطاعن كلها بقبول طعنه أو قضى له ببعضها بتعديل القرار المطعون عليه فتسوى الرسوم على الفارق بين قرار اللجنة والحكم بوالع رسم خفض إلى النصف في كل سنة من سنوات الطعن على حدة ولكل طاعن على حدة باعتبار أن هذا الفارق يمثل الأرباح المتنازع عليها مع مراعاة منطوق الحكم في شأن الإلزام بالمصاريف - عند تسوية الرسوم - علماً بأن المناسب من المصاريف يمثل الفارق بين قرار اللجنة والحكم.

٢٢٢ - كيفية حساب رسوم استئناف الأحكام العادية في الطعون الخريبية؛

أ - إذا قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فلا يستحق على الاستئناف ثمة رسوم عملاً بنص المادة (٣) من قانون الرسوم مطبقة بالقانون ٩٥/٧ ويضيق على المستأنف لرسم المسند على الصحيفة.

ب - قضت محكمة الاستئناف بتعديل فتوى الرسوم على الفارق بين الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي موافق رسم مخفض إلى النصف في كل سنة من سنوات التراجع على حدة ولكل طاعن على حدة.

ج - قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفضت طعن الممول الابتدائي وأبنت قرار اللجنة في هذه الحالة تكون مصالحة الصراف قد كسبت الدعوى ويكون المدعون قد خسر دعواهم الابتدائية وحصر الاستئناف

أيضاً ومن ثم فإنه يستحق عليه (الممول) الرسوم المقررة على الصحيفة ويتم مطالبته بها.

د - أما إذا قضت محكمة أول درجة قد رفضت الطعن الابتدائي ثم صدر الحكم الاستئنافي بإلغاء الحكم الابتدائي وتعديل قرار اللجنة فإن رسوم الاستئناف تحصل على الفارق بين قرار اللجنة والحكم الاستئنافي في كل سنة من سنوات الطعن على حدة ولكل طاعن على حدة.

٢٢٣ - تقدير الرسوم في منازعات الشركات -

إذا نشأ نزاع بشأن حصة الشركة فيحصل رسم ثابت على طلب إثبات حصة الشركة، فإذا حكمت باعتبار النشاط شركة فيتم تقدير الرسم على قيمة أرباح كل شريك بنسبة نصيبه في الشركة بواقع رسم مخفض إلى النصف في كل سنة من سنوات الطعن على حدة وذلك إذا كانت الشركة شركة تضامن، أما إذا كانت الشركة شركة توصية فيستحق رسم مخفض على حصة الشركاء الموصين على كل سنة على حدة.

(الكتاب النرويجي رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ في ١٩/٧/١٩٨٥).

تقدير الرسوم في حالة تصفية الشركة؛

٢٢٤ - قضت محكمة النقض بأن الشر المتنازع عليه في دعوى تصفية الشركة - وعلى ما جرى به في قضاء هذه المحكمة - هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية، لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء، وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم، وعلى أساس هذه القيمة يتم تقدير الدعوى، وبذلك تكون دعوى معلومة القيمة، يستحق عليها رسم نسبي في حدود ما قرره القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤، وهذا الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قبضتها، وقد كان الطلب في الدعوى الصادر بشأنها أمر بتقدير الرسوم هو تعيين مصفى لتصفية الشركة فإن الحكم المطعون فيه قد اعتبر تلك الدعوى محبوبة القيمة ويستحق عليها رسم ثابت يكون قد خالف القانون^(١).

٢٣٥ - كما قضت بأنه إذا كان الثابت بالأدلة أن المدعىين كانوا قد

الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ تجلوا طعنا الاستثنائية بطلب الحكم بنصف الشركة وتعير مصفى لها، وقضى بجلعة ١٩٩٤/٦/٢٠ بتعيين مصفى تكون مهمته مصفية الشركة... وتحديد جنسه ليقيم تقريره... وهو حكم لم يحصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي به الخصومة فيها فلا تستحق باقي الرسوم ولا يحق لطلب محكمة مطابقة المدعىين بأدائها^(١).

٢٣٦ - تقدير الرسوم في حالة اعتبار الأرباح خسارة:

إذا كان الطاعن قد طلب إلغاء الأرباح المقررة وطلب اعتماد الأرباح خسارة فيتم تحصيل رسم مخفض إلى النصف على الأرباح المطلوب إلغاؤها بالإضافة إلى الرسم الثابت على طلب اعتماد الخسارة في كل سنة من سنوات التراجع. (منشور الوزارة في ١٢/٧/١٩٧٠م).

٢٣٧ - احتساب الرسوم في دعاوى المنازعة الخاصة بالإيراد العام:

دعوى المنازعة في الإيراد العام تعتبر دعوى معنوية ثقيلة ورسمها تسبى مخفض إلى النصف ويحدد حسب تعدد سنوات الخلاف. (كتاب الوزارة رقم ٦٢/١ - ١١/٢١) في ١٩٦٣/١/٢٠ لمحكمة استئناف طنطا).

٢٣٨ - الرسم المستحق في حالة النكاح في المنازعات الضريبية:

إذا تم الصلح في الطعن الضريبي سواء أمام المحكمة الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف فسواء حكمت المحكمة بإنهاء الخصومة أو بإحقاق محضر الصلح وأثبت محضرا في محضر تجلوية فلا يستحق على الدعوى إلا الرسم المقرر على الصحيفة على أساس أن الإجراء الذي تتخذه المحكمة بعد وصول صورة محضر الصلح إليها هو انتهاء للخصومة وليس تصديقا على الصلح. (منشور الوزارة ٦/٢١/٧٤ - ٣٠) في ١٩٧٣/١/٢٠).

(١) - عدد رقم ١٩٠٢ لحة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥/٢/١٤.

أحكام النقض:

٢٣٩ - قضت محكمة النقض بأنه توضع المشروع قواعد تقدير الرسوم النسبية بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إلحاق بالرسوم القضائية في المواد المدنية وأضاف إليها القانون ٩٢ سنة ٤٦ الفقرة السادسة عشر التي يجري نصها بأن تقدير رسوم الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها ونص الفقرة السادسة من المادة السادسة من قانون الرسوم في سنة ١٩٤٤ على تخفيض الرسوم إلى النصف بالنسبة إلى الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن الأرباح التي تستحق عنها الضرائب، ومفاد هذين النصين أن تعتبر الدعوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب معلومة القيمة يفرض عليها الرسم النصف على أساس الأرباح المتنازع عليها، ذلك أن المشروع أراد بصيغة الصوم بضمها في هذين النصين جميع الدعوى التي ترفع في شأن تقدير هذه الأرباح لا فرق بين الدعوى التي ترفع من الممول وتلك التي ترفع من مصلحة الضرائب ولا فرق بين منازعة في أساس التقدير أو أحد عناصره وبين منازعة في التقدير بطريق الربط للحكمي أو بطريق التقدير الفعلي وإذا كانت المادة ٧٦ من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ تحصر الدعوى التي تعتبر مجهولة القيمة ولم تدرج فيها أية صورة من المنازعات المتعلقة بتقدير الأرباح فإن هذه المنازعات في جميع صورها تندرج في صوم الدعوى التي ترفع في شأن هذا التقدير يفرض الرسم النصف عليها باعتبارها معلومة القيمة^(١).

٢٤٠ - كما قضت بأن موذى نص البند ١٦ من المادة ٧٥ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المضافة بالقانون ٩٢ سنة ١٩٤٦ أن المبرة عند تقدير رسم الدعوى التي ترفع طعنا في قرار اللجنة هي بقيمة الأرباح عليها، فإذا تناول الطعن المنزعة في تقدير أرباح الممول في عدة سنوات قدر الرسم عن كل سنة على حدة، ولم يستثنى من ذلك إلا حالة تطبيق قاعدة الربط للحكمي بالنسبة لبعض سنوات المحاسبة إذ في التراجع في عدد الحالة

(١) - طعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣ من ١٢ من ١٨٧٦.

لا يكون مستلزما أمام المحكمة إلا بالتسمية لتقدير الأرباح في سنة القبول وحدها وتكون قيمة الأرباح المتنازع عليها في هذه السنة هي الخياط عند تقدير رسم الدعوى دون مسا اعتداد بالأرباح السنوات الماضية لخروجها عن نطاق المنازعة فإذا كان الممول قد مارس عدة أنشطة، سميت قاعدة الربط المحكمي بالتسمية لأحدثها وجب استبعاد قيمة أرباح هذا النشاط في السنوات الماضية عند تقدير الرسم^(١).

٢٤١ - كما قضت بأن نمودي نص الفقرة ١٦ من المادة ٧٥ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية المعدل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع، صبر الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب معترمة القيمة يفرض عليها رسم نسبي على أساس الأرباح المتنازع عليها، ولما كانت الأرباح المتنازع بين المصلحة والمطعون عليهم أمام محكمة أول درجة هي نفس حقيقة الواقع بقدر الفرق بين ما قضت به لجنة الطعن وما انتهى إليه الحكم الاستئنائي، أخذ بأن الاستفادة من نصوص المواد ١٢، ١٩، ٢١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أنف الذكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقدير المصاريف يكون على غير أساس المبلغ المتقاضى به في آخر الأمر وهو الحكم الصادر من محكمة الاستئناف ولا يتعارض ذلك مع تقدير المصاريف أمام محكمة الدرجة الثانية تقديرا مستقلا لأن الحكم الصادر في الاستئناف سواء كان بالتأييد أو التعديل بعد بمثابة حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف^(٢).

٢٤٢ - كما قضت بأنه نمودي نص المادتين ١/٣٤، ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية لن تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح وإنما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته فيها مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يختار في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المستول شخصيا عن الضريبة، ومفاد

(١) النص رقم ٢٩٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ من ٢٦ من ٢٤٩.

(٢) جلس رقم ٤١٢ لسنة ٢٧ جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ من ٢٦ من ٦٦٤ ويلاحظ أن هذا الحكم صدر قبل السجل الورق بالقانون ٩٥/٧ على حد السنة (٣) من قانون رسوم وعلى نصيب من الحكم الصادر بالتأييد حكما مكملا للحكم الاستئنائي ولا تستحق عنه ثمة رسم.

ذلك أن قانون الضرائب لا يعقد بعقد شركة التضامن كسب قانوني لزام الشريك المتضامن بالضريبة، وإنما السبب في التزامه هو القانون الذي جعله في الأصل هبة تقديم الأرباح وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا - وأقره أنه مسيل طبعه بحيث تستقل دعواه بسببها عن الشريك الآخر فيقدر الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حدة - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى على تقدير رسم واحد لما تحققه شركة التضامن من ربح فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون^(١).

٢٤٣ - كما قضت بأنه الأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معنوية القيمة، ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطالب فيها مع يتطر تقدير قيمته، ولما كان الثابت في الأوراق أن النزاع في الدعوى التي أدمتها المؤسسة المطعون ضدها لم يتناول مقدار العمولات المعدلة المقدار والتي تقاضاها متدبر الإعلانات بل تقتصر على ما إذا كانت تلك العمولات تخص ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أم ضريبة كسب العمر، فمن ثم يكون النزاع قد انحصر في الفرق بين قيمة ضريبة كسب الأصل المستعقة عليها وبالتالي تعتبر الدعوى معنوية القيمة فتخضع لرسم نسبي على هذا الطريق بين مقدار خاتين الضريبتين، ولا وجه لما تسكت به الطاعنة من اعتبار دعوى المؤسسة معنوية القيمة وتقدر بمقدار العمولات الخاضعة لضريبة (إعمالا لنص الفقرة ١٦ من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المعدلة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٦، ذلك أن تلك الفقرة من المادة المشار إليها وقد نصت على أنه تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها فقد سلمت على أن منطوق إعمال حكمها هو وجود نزاع على مقدار الأرباح الحاصلة بالضريبة، وإذا كان الثابت في الأوراق أن دعوى المؤسسة المطعون ضدها لم يثر فيها نزاع حول مقدار العمولات التي تقاضاها متدبر الإعلانات يتحصر المرح

(١) جلس رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩ من ٢٩ من ١٩٦٤.

فيها على نوع الصريبة التي تخصم لها تلك المصولات، فقها لا تخضع لحكم النص
مسائل الذكر، أما كان ما تقدم وكفن الحكم المطعون فيه قد خلف هذا القدر وأقام
قضاءه على أن دعوى المؤسسة المطعون ضدها تعتبر غير ممتدة القيمة وتخضع
لرسم الثابت فإنه يكون قد أخطأ في القانون (١).

الفصل الخامس

تقديم الرسوم القضائية

(١) الطعن رقم ٢٤ سنة ٤٦ ق ج ٥/١٩٧٦/٢ من ٢ - ١ من ٧٢٧.

المجلد الثاني

تقديم الرسوم القضائية

٢٤٤ - تنص المادة ٢٧٧ من قانون المئتين على أنه:

- ١ - تستأنف بثلاث سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة، ويبدأ سريان التقدم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي تستحق عنها، وفي الرسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حررت في شأنها هذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مرافعة.
- ٢ - ويستأنف بثلاث سنوات أيضا الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق، ويبدأ سريان التقدم من يوم دفعها.
- ٣ - ولا تخضع الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في القوانين الخاصة.

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقديم الضرائب والرسوم^(١):

٢٤٥ - صدر هذا القانون بشأن تقديم الضرائب والرسوم من أربعة مواد

على النحو التالي:

- مادة (١):** تستأنف بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول.
- مادة (٢):** يبدأ سريان تقدم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحويل فيبدأ التقدم من تاريخ أخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب مواعي عليه.

(١) صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقديم الضرائب والرسوم وصدر باسم قانون المئتين في

مادة (٣): يعتبر تبنيها قطعاً للتقادم أو رداء الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدهما إلى الممول أو من ينوب عنه فلتونا أو أرسل إليه بكتاب موثق عليه بعلم الوصول.

مادة (٤): على رئيس مجلس الوزراء وتوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ومما يذكر أنه اعتباراً من ١٩٥٣/١٢/٢٦ - وهو تاريخ نشر القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بالجريدة الرسمية أصبح هذا القانون - باعتباره قانوناً خاصاً - هو القانون الواجب التطبيق بشأن تقادم الضرائب والرسوم.

ولقد فسّر هذا القانون بين مدة سقوط حق الدولة في المطالبة بالضرائب والرسوم بجعلها خمس سنوات، وبين مدة سقوط حق الأفراد في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دلت بغير حق بجعلها ثلاث سنوات من تاريخ الدفع وذلك لما تناول أهم إلى سقوط الرسوم القضائية بالتقادم الخمس في المبحث الأول ثم سقوط الحق في المطالبة برد الرسوم بالتقادم الثلاثي وذلك على النحو التالي بعبارة:

المبحث الأول

سقوط الرسوم القضائية بالتقادم الخمس

٢٤٦ - لقد نصت المادة (١) من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تسادم الضرائب والرسوم على أنه تتقادم بخمس سنوات ضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول.

ونقد نص هذه المادة بالنقص بأن الرسوم القضائية هي نوع من الرسوم المستحقة للدولة فقد حل في مدلولها وعمومها وقد نصت المادة ٢٧٧ من القانون نفسه في صدر الفقرة الأولى منها على أنه "تتقادم بثلاث سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة" في سطر آخر وفي صياغة تبدأ بـ "سريان مدة التقادم مختلف أنواع هذه الضرائب والرسوم ومنها الرسوم القضائية على أن يبدأ

سريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي تستحق عنها وفي الرسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حُررت في شأنها هذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحضر مرافعة ثم جاء القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ونص في المادة الأولى منه على أنه "تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول" وأصبحت المنكرة الإيجابية لهذا القانون عن علة هذا التغيير نظائري على مدة التقادم ومدة بقولها وتقصي القاعدة العامة في القانون المعنى بتقادم الحق في المطالبة بالضرائب والرسوم بثلاث سنوات، ويستثنى من ذلك ما نص عليه في قوانين خاصة، وقد سارت الفقهون الخاصة على تحديد مدة التقادم بخمس سنوات مراعاة لضبط العمل مما يحدد حقوق الخزانة العامة بالضمان إذا كانت مدة التقادم أقل من خمس سنوات وتحققا لهذه الغاية ونسوية بين الممولين الذين يخضعون لمختلف أنواع الضرائب والرسوم رؤى تعميم النص بحيث يشمل كافة أنواع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام تعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٥٣/١٢/٢٦ ويحكم عمومية وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقادم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقادم بثلاث سنوات^(١).

٢٤٧ - حماية سريان مدة التقادم الخمس

لقد نصت المادة ١/٢٧٧ من القانون المعنى على أنه "يبدأ سريان التقادم... في الرسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حُررت في شأنها هذه الأوراق".

ومما هو جدير بالذكر أن القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم لم يمتنع أحكام المادة ٢٧٧ معني إلا فيما يتعلق بمدة سقوط حق الدولة في المطالبة بالضرائب والرسوم حيث أصبحت مدة السقوط خمس

(١) نفس جنة ١٩٦٦/٢/٢ - م. نفس م - ١٧ - نشر في الجريدة الرسمية ١٩٦٦/٢/٢٨

م. نفس م - ١٧ - نشر في الجريدة الرسمية ١٩٦٦/٢/٢٨

سنوات بدلاً من ثلاث سنوات، أما فيما يتعلق ببدلية مدة التقادم فهي تبدأ من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى طبقاً لنص المادة ١/٣٧٧ من القانون المدني.

وهذا الحكم الولد ينص المادة ١/٣٧٧ من القانون المدني يتمشى مع نص المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية بعد التعديل الولد بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ والتي تنص على أنه يلزم المدعي بإداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب، كما يلزم بإداء ما يستحق عنها من رسوم قضاء بقضائها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها، وتصبح الرسوم المترتبة على الطرف الذي ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى ويتم تسويتها على هذا الأسس، ولا يحول الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم...^(١)

ومع ذلك فإن مدة تقادم الضرائب والرسوم تبدأ من تاريخ قفل باب المرافعة وصحدر الحكم في الدعوى، إذ أنه بصحدر الحكم يتحدد الشخص الملزم بالمصاريف ومنها الرسوم ويتم تسوية الرسوم على هذا الأسس، ومن ثم فإنه يتعين على قلم الكتاب عقب صدور الحكم مباشرة تسوية الرسوم واستصدار أمر تدوير بها ضد من ألزمه الحكم بالمصروفات.

وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التراسيق لدى المواد المدنية، وذلك فيما تضمنته من أن الطعن في الحكم بطريقة الاستئناف لا يحصل دون تحصيل الرسوم القضائية ممن حكم ابتدائياً بإلزامه بها^(٢)، بما مفاده أنه يتعين على قلم الكتاب تسوية الرسوم على سوء الحكم النهائي الصادر في الدعوى وذلك بعد استنفاد طرق الطعن في الحكم أو بفوات موعده، إلا أننا - مع ذلك - نرى أنه يتعين على قلم الكتاب المتحكم المختصة بسور صدور الحكم في الدعوى تسوية رسومها واستصدار أوامر التقدير ضد من ألزمه الحكم بالمصروفات وإعلان أوامر التقدير لقطع مدة التقادم، فإذا ما أصبح

(١) لطلن رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ ق سورية مجلة ١/٣/١٩٩٨ منشور بغيره في سنة ٢٠٠٠
في ٥/١/١٩٩٨

الحكم نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات موعدها، كان لقلم الكتاب تنقيد أوامر التقدير وتحصيل الرسوم على ضوء الأحكام النهائية

ذلك أن الرسوم تسقط بالتقادم الخمس وإذا لم يتم قلم الكتاب بإعلان من ألزمه الحكم بالمصروفات بأوامر التقدير الصادرة ضده انتظروا لصحدر الحكم في الاستئناف - الذي قد تطول مدة تفصل فيه إلى سنوات عديدة - فإن مؤدى ذلك سقوط الرسوم المستحقة على الدعوى الابتدائية بالتقادم الخمس، ومن ثم فإنه يتعين على قلم الكتاب استصدار أوامر التقدير ضد من ألزمه الحكم الابتدائي بالمصروفات وإعلان ذلك الأوامر كل خمس سنوات - قطع لمدة التقادم - فإذا ما أصبح الحكم نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات موعدها كان على قلم الكتاب تسوية الرسوم وتحصيلها على ضوء الحكم النهائي ولا يقدح في ذلك القول بأن هناك منافع من تحصيل الرسوم يتمثل في استئناف الحكم تطبيقاً لحكم المحكمة الدستورية سالف الذكر (أن ذلك مردود عليه بأنه قد صدر الحكم في الاستئناف مؤيداً لحكم أول درجة بما مفاده عدم استحقاق رسوم على الاستئناف عملاً بنص المادة (٣) من قانون الرسوم مطبوع بالقانون ٩٥/٧ وفي هذه الحالة تكون الرسوم المستحقة على الدعوى الابتدائية قد سقطت بالتقادم الخمس لعدم وجود إجراء قاطع للتقادم.

٢٤٨ - إعلان أمر التقدير قاطع لمدة التقادم:

بالإضافة إلى الأسباب القاطعة لمدة التقادم الواردة بالمادة ٢٨٤ من القانون المدني فإن المادة (٣) من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ قد نصت على أنه يصير تبسيطاً قاطعاً للتقادم أوامر المصاريف والرسوم وإعلانات المطالبة والاختصاصات إذا مسخ أحدهما إلى الممول أو من نفوب عنه فاقبوا أو أرسل إليه بكتاب موصى عنه بضم الوصول...^(٣)

٢٤٩ - ولقد قضت محكمة النقض بأن تعتبر إجراءات قطع التقادم

المصوص عليها في المادة الثالثة من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ مكنة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم يستوى في ذلك ما ورد فيها في القانون المعدل أو في القوانين الحليفة ومن ثم فإن إعلان غلظة الرسوم القضائية يعتبر عاظم لتقادم وفقا لحكم المادة الثالثة ستفقه بذكر (١).

طلب الإعفاء المتقدم إلى لجنة المساعدة القضائية لا يقطع تقادم الرسوم

٢٥٠ - قضت محكمة النقض بأن الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة للإعفاء

من الرسوم ولو انتهى الأمر إلى قبوله لا يعنى الإجراءات القضائية التي تطلع التقادم إذ ليس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة المرفوع أمامها الدعوى وإنما يحرم التماس بالإعفاء من الرسم لحسبه كما أنه ليس فيه معنى التنبه الذي يقطع التقادم لأنه يشترط في هذا التنبه أن يشمل على إعلان المدعى بالسند التقديري مع تنبيه بالوفاء بالدين (٢).

التظلم من أمر التقديري لا يقطع مدة التقادم

٢٥١ - قضت محكمة النقض بأن رفع المظنون عليه تظلمًا من أمر التقدير

ليس من شأنه قطع التقادم لأن التظلم صادرًا من المدعى وليس من الدائن وظلما لم يصدر من المدعى إقرارًا صريحًا أو ضمنى بحق الدائن وهو الأمر الذي لا يصحق على التظلم الصادر من المظنون عليه، وإذا رتب الحكم على ما تقدم سقوط الحق

من المطالبة بالرسوم محل النزاع بالتقادم فإنه يكون مستوفيا ويستوفى من بسبب الطعن على غير أساس (٣).

مقوي يكون أمر تقدير الرسوم القضائية بمثابة حكم بالدين ويسقط بالتقادم الطويل

٢٥٢ - قضت محكمة النقض بأن أمر تقدير الرسوم القضائية بمثابة حكم

بالدين يصير نهائيا باستفاد طرق الطعن فيه أو بغواتها، ومما نص المادة ٣٨٥/٢ من القانون المعدل أنه إذا صدر حكم نهائي بالدين أيا كانت مدة التقادم السابق فإنه لا يتقادم إلا بالتقادم خمس عشرة سنة من وقت صدور الحكم، وإذا كان الثابت من الأوراق أنه حكم في الدعوى رقم ٥٠٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ وصدر أمر تكدير الرسوم المستحقة عليها في ١٩٦١/٢/٢ وأعلن المظنون عليه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ فعارض فيه وحكم بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ بسقوط حقه في المعارضة للتقرير بها بعد الامتداد وصار هذا الحكم نهائيا بهم استئنافه ومن ثم فقد أصبح هذا الأمر نهائيا وتكون مدة الخمس عشرة سنة المقررة للتقادم في هذه الحالة لم تنته حتى تاريخ الشروع في التنفيذ قبل رفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٧٢ وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وقرر أن الرسوم القضائية تتقادم بثلاث سنوات ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق في المطالبة بالرسوم القضائية محل النزاع، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٤).

(١) ضمن رقم ١٣٦ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٨ من ٤٤ إلى ١ ص ٨٤٣

(٢) ضمن جلسة ١٩٦٢/٢/١ - مخصص م - ٢٩ - ٥٨٦ مقرر فيه تعديل المادة ٣٨٥

المكرر ستفقه بذكر من ١١٦٨ وما بعدها.

(١) ضمن رقم ٩١٤ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٧٢/٢/١ من ٢٨ ص ٥٨٦

(٢) ضمن رقم ١٠١ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٨ ص ١١٠٤

تاريخ الدفع، وإذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة الإدارية حتى قلمت بالتحصيل فلا تبدأ مدة التقادم الثلاثي إلا من تاريخ إخطار الجهة الإدارية للممول بحقه في الرد بموجب كتاب موسى عليه.

٢٥١ - مدة تقادم الحق في استرداد ما دفع بدون وجه حق (ثلاث سنوات):

ومدة تقادم الحق في استرداد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق باقية على أصلها وهي ثلاث سنوات فلم ينسخها أو يحلها القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢ حيث قضت محكمة النقض بأن "لم ينسخ القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢ نص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المنسلى فيما تضمنه من تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات، وإن كانت المادة الثانية من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على مبدأ مريان هذا التقادم وبذلك تكون مدة تقادم الحق في استرداد هذه الضرائب والرسوم باقية على أصلها ولم يحلها القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢".^(١)

يتقادم الحق في الرد بثلاث سنوات من توقف على العلم بالحق في الاسترداد:

٢٥٤ - قضت محكمة النقض بأن تنقضي المادة ٣٧٧ من القانون المنسلى بأنه "يتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الرسوم والضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ مريان التقادم من يوم نفعها" ومؤدى صريح هذا النص أن التقادم في هذه الحالة يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالبة بردها ومن توقف على علم الممول بحقه في الرد، وحكم المادة هذه يعتبر استثناءً وارداً على القاعدة

(١) مصر جلة ١٧/٢/١٩٦٦ م نقض م - ٦٧ - ٦٠٢ عشر فيه يعرف الاستناد كمال ثبت

شريف كتب فكر من ١١٢٢ وما بعدها.

المبحث الثاني

سقوط الحق في رد الرسوم التي دفعت

بغير حق بالتقادم الثلاثي

٢٥٢ - لقد نصت المادة ٢/٣٧٧ من القانون المنسلى على أن "يتقادم بثلاث سنوات أيضاً الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق، ويبدأ مريان التقادم من يوم نفعها".

كما نصت المادة (٢) من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تقادم الضرائب والرسوم على أنه "يبدأ مريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم نفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قلمت بالتحصيل فبدأ التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موسى عليه".

ومفسر ذلك أن حق الممول أو الملتزم في طلب استرداد الرسوم والضرائب التي دفعت بدون وجه حق يستقطب بمرور ثلاث سنوات من يوم الدفع.

ولقد نصت المادة ٢٢ من قانون الرسوم القضائية على أنه "ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين:

الأولى: طلب تعسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بملجاية الطالب.

الثانية: طلب رد القضاة إذ قبل طلب الرد.

وحالات الرد ليست واردة في المادة ٢٢ من قانون الرسوم القضائية على سبيل التحصير بل أنه يحق لكل خصم أن يطالب بتم التكتب برد الرسوم التي دفعت به، وله حق أو دعت بالريادة حق المستحق وذلك خلال ثلاث سنوات من

العامية المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني والتي تنص بأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بثلاث سنوات يبدأ من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد^(١).

٢٥٦ - كما قضت محكمة النقض أيضاً بأنه تشترط لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المبلغ الذي حصنته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسماً وأن يكون تعصيله قد تم بغير وجه حق، وإذا كانت الطاعة قد سدت المبالغ محل التداخر باعتبارها رسوماً مقررة وفقاً لقرار مدير عام الجمارك... وكان تعصيل المطعون ضدها له قد تم بغير وجه حق لعدم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية فإن حق الطاعة في استردادها يتقادم بثلاث سنوات من تاريخ دفعها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من القانون المدني دون توقف على علمها بحقها في الرد ذلك أن حكم هذه المادة يعتبر استثناءً وارداً على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني^(٢).

دعوى براءة الذمة هو دعوى سلبية لا ترق إلى حد المطالبة القضائية

التقادم مدة التقادم على عكس دعوى الإلزام بالرد

٢٥٧ - قضت محكمة النقض بأنه وحيث أن لظن نقيم على سبب واحد تلحق به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع المبدئي منها بسقوط الدعوى بالتقادم لمضي ثلاث سنوات من تاريخ دفع غير المستحق طبقاً للمادة ٢٧٧/٢ من القانون المدني على أن الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٢ بور سعيد الابتدائية

(١) بعض جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤ - م. نقض - ١٧ - ٤٢٢ منشور في جريدة الأمل كمال ع. لعمري تحت الإشارة ١١٢٠.

(٢) بعض جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ - م. نقض - ٢٨ - ١٥٦٩ منشور في جريدة الأمل كمال ع. لعمري ١١٢٢.

على إقليمها المطعون ضده براءة ذمته من دين الضريبة المطالب برده قطعت تلك التقادم في حين أن دعوى براءة الذمة هي دعوى سلبية تختلف طبيعة ومصدر عن دعوى الإلزام وليس من شأنها قطع التقادم.

وحيث أن هذا التقاضي سديد ذلك أنه لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من القانون المدني على أن يتقادم بثلاث سنوات - الحق في المطالبة بر- الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ مريضان التقادم من يوم سحب وكلفت صحيفة الدعوى المرفوعة بحق لا تعتبر فاطعة بالتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما لحق به من توليحه فإن تغاير الحظان والمطلب الحاصل بأحدهما لا يكون فاطعاً للتقادم بالنسبة إلى الحق الآخر، ولما كان موضوع دعوى براءة الذمة من الدين تختلف طبيعة ومصدر عن موضوع دعوى الإلزام برده، إذ لا يعدو أن يكون موقف المدعي في الدعوى الأولى موقفاً سلبياً يقتصر فيه على مجرد إنكار الدين دون أن يرقى إلى حد المطالبة به في حين أن دعوى الإلزام هي دعوة إيجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برده ذلك الدين وهو ما يتفق مع معنى المطالبة القضائية وفق ما تنص عليه المادة ٢٨٢ من القانون المدني، وكان الثابت في الدعوى أن دين الضريبة موضوع طلب الرد قد سدد من المطعون ضده في تاريخ تسيل خطاب الضمان الحاصل في ١٦/٥/١٩٨٣ وأن دعوى الرد أقيمت بعد انقضاء ثلاث سنوات من هذا التاريخ فإن هذه الدعوى تكون قد سقطت بالتقادم، وإذا خلت الحكم المطعون فيه هذا النظر رجع في فضاله على أن دعوى براءة الذمة من دين ضريبة والتي أقامها المطعون ضده من شأنها قطع التقادم بالنسبة لطلب رد ما دفعه بغير حق من هذه الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه^(١).

(١) بعض جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٦ - م. نقض - ٢٨ - ١٥٦٩ منشور في جريدة الأمل كمال ع. لعمري ١١٢٢.

مداول حساب الرسوم

قيمة المدعى	الرسم المسمى	رسم الصودي	قيمة المدعى	الرسم المسمى	رسم الصودي	قيمة المدعى	الرسم المسمى	رسم الصودي
جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه
١٠	٢٠	١٠	٢٧١	١٠	٢٠	١٠	٢٠	١٠
٢٠	٤٠	٢٠	٢٨٠	٢٠	٤٠	٢٠	٤٠	٢٠
٣٠	٦٠	٣٠	٢٩٠	٣٠	٦٠	٣٠	٦٠	٣٠
٤٠	٨٠	٤٠	٣٠٠	٤٠	٨٠	٤٠	٨٠	٤٠
٥٠	١٠٠	٥٠	٣١٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠
٦٠	١٢٠	٦٠	٣٢٠	٦٠	١٢٠	٦٠	١٢٠	٦٠
٧٠	١٤٠	٧٠	٣٣٠	٧٠	١٤٠	٧٠	١٤٠	٧٠
٨٠	١٦٠	٨٠	٣٤٠	٨٠	١٦٠	٨٠	١٦٠	٨٠
٩٠	١٨٠	٩٠	٣٥٠	٩٠	١٨٠	٩٠	١٨٠	٩٠
١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٣٦٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
١١٠	٢٢٠	١١٠	٣٧٠	١١٠	٢٢٠	١١٠	٢٢٠	١١٠
١٢٠	٢٤٠	١٢٠	٣٨٠	١٢٠	٢٤٠	١٢٠	٢٤٠	١٢٠
١٣٠	٢٦٠	١٣٠	٣٩٠	١٣٠	٢٦٠	١٣٠	٢٦٠	١٣٠
١٤٠	٢٨٠	١٤٠	٤٠٠	١٤٠	٢٨٠	١٤٠	٢٨٠	١٤٠
١٥٠	٣٠٠	١٥٠	٤١٠	١٥٠	٣٠٠	١٥٠	٣٠٠	١٥٠
١٦٠	٣٢٠	١٦٠	٤٢٠	١٦٠	٣٢٠	١٦٠	٣٢٠	١٦٠
١٧٠	٣٤٠	١٧٠	٤٣٠	١٧٠	٣٤٠	١٧٠	٣٤٠	١٧٠
١٨٠	٣٦٠	١٨٠	٤٤٠	١٨٠	٣٦٠	١٨٠	٣٦٠	١٨٠
١٩٠	٣٨٠	١٩٠	٤٥٠	١٩٠	٣٨٠	١٩٠	٣٨٠	١٩٠
٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٦٠	٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠
٢١٠	٤٢٠	٢١٠	٤٧٠	٢١٠	٤٢٠	٢١٠	٤٢٠	٢١٠
٢٢٠	٤٤٠	٢٢٠	٤٨٠	٢٢٠	٤٤٠	٢٢٠	٤٤٠	٢٢٠
٢٣٠	٤٦٠	٢٣٠	٤٩٠	٢٣٠	٤٦٠	٢٣٠	٤٦٠	٢٣٠
٢٤٠	٤٨٠	٢٤٠	٥٠٠	٢٤٠	٤٨٠	٢٤٠	٤٨٠	٢٤٠
٢٥٠	٥٠٠	٢٥٠	٥١٠	٢٥٠	٥٠٠	٢٥٠	٥٠٠	٢٥٠
٢٦٠	٥٢٠	٢٦٠	٥٢٠	٢٦٠	٥٢٠	٢٦٠	٥٢٠	٢٦٠

سقوط الرسوم التي حصلت بحق ثم زال سبب استحقاقها بالتقادم

الطويل:

٢٥٨ - نصت محكمةئناف بأن المقر في قضاء هذه المحكمة أنه إن كان يحصل تلك الضرائب والرسوم ثم بحق ثم صدر قرار لا حق بالاعتناء من هذه الضريبة أو ذلك الرسم - أو بإلغاء التعليمات الخاصة بتحصيله - فلا يصح أن يردجه الممول بحكم المادة ٢/٣٧٧ منلغة الفكر حتى تاريخ صدور القرار لأن ما حصل حتى هذه التاريخ إنما حصل بحق ولكن بقاء تحت يد الدولة بعد صدور القرار المذكور يكون بغير حق وذلك يصبح نبنا علنا بسقط الحق في التضايف بمدة التقادم المقررة في القانون وهي خمسة عشر عاما، ولا يجوز قياس حالة ما تحصيله المصلحة بغير حق وقت تحصيله، بما يصح بمقتضى قرار لا حق واجب الرد، ذلك أن نص المادة ٢/٣٧٧ من القانون المدني هو نص استثنائي فلا يجوز التوسع فيه بطريق القياس^(١).

قيمة الدعوى	الرسم مسبق	رسم الصلوة	قيمة الدعوى	الرسم مسبق	رسم الصلوة	قيمة الدعوى	الرسم مسبق	رسم الصلوة
جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه
١٨	٨٥	٣٧	٧٠	١٣٤٠	١٤	٨٠	٢٩	٦٠
١٩	٠٠	٣٨	٠٠	١٣٥٠	١٤	٩٥	٢٩	٩٠
١٩	١٥	٣٨	٢٠	١٣٦٠	١٥	١٠	٣٠	٢٠
١٩	٣٠	٣٨	٤٠	١٣٧٠	١٥	٢٥	٣٠	٥٠
١٩	٤٥	٣٨	٩٠	١٣٨٠	١٥	٤٠	٣٠	٨٠
١٩	٦٠	٣٩	٢٠	١٣٩٠	١٥	٥٥	٣١	١٠
١٩	٧٥	٣٩	٥٠	١٤٠٠	١٥	٧٠	٣١	٤٠
١٩	٩٠	٣٩	٨٠	١٤١٠	١٥	٨٥	٣١	٧٠
٢٠	١٥	٤٠	١٠	١٤٢٠	١٦	٠٠	٣٢	٠٠
٢٠	٣٠	٤٠	٤٠	١٤٣٠	١٦	١٥	٣٢	٣٠
٢٠	٤٥	٤٠	٧٠	١٤٤٠	١٦	٣٠	٣٢	٦٠
٢٠	٥٠	٤١	٠٠	١٤٥٠	١٦	٤٥	٣٢	٩٠
٢٠	٦٥	٤١	٣٠	١٤٦٠	١٦	٦٠	٣٢	١٢٠
٢٠	٨٠	٤١	٦٠	١٤٧٠	١٦	٧٥	٣٣	١٥٠
٢٠	٩٥	٤١	٩٠	١٤٨٠	١٦	٩٠	٣٣	١٨٠
٢١	١٠	٤٢	٢٠	١٤٩٠	١٧	٠٥	٣٤	٢٠
٢١	٢٥	٤٢	٥٠	١٥٠٠	١٧	٢٠	٣٤	٥٠
٢١	٤٠	٤٣	٨٠	١٥١٠	١٧	٣٥	٣٤	٨٠
٢١	٥٥	٤٣	١١٠	١٥٢٠	١٧	٥٠	٣٥	١٢٠
٢١	٧٠	٤٣	١٤٠	١٥٣٠	١٧	٦٥	٣٥	١٥٠
٢١	٨٥	٤٣	١٧٠	١٥٤٠	١٧	٨٠	٣٥	١٨٠
٢٢	٠٠	٤٤	٠٠	١٥٥٠	١٧	٩٥	٣٥	٢٢٠
٢٢	١٥	٤٤	٣٠	١٥٦٠	١٨	١٠	٣٦	٢٠
٢٢	٣٠	٤٤	٦٠	١٥٧٠	١٨	٢٥	٣٦	٥٠
٢٢	٤٥	٤٤	٩٠	١٥٨٠	١٨	٤٠	٣٦	٨٠
٢٢	٦٠	٤٤	١٢٠	١٥٩٠	١٨	٥٥	٣٦	١١٠
٢٢	٧٥	٤٤	١٥٠	١٦٠٠	١٨	٧٠	٣٦	١٤٠

قيمة الدعوى	الرسم مسبق	رسم الصلوة	قيمة الدعوى	الرسم مسبق	رسم الصلوة	قيمة الدعوى	الرسم مسبق	رسم الصلوة
جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه
١٠	٧٥	٢١	٥٠	٨٠٠	٦	٧٠	١٣	٤٠
١٠	٩٠	٢١	٨٠	٨١٠	٦	٨٥	١٣	٧٠
١١	١٥	٢٢	١٠	٨٢٠	٦	١٠٠	١٤	٠٠
١١	٣٠	٢٢	٤٠	٨٣٠	٦	١١٥	١٤	٣٠
١١	٤٥	٢٢	٧٠	٨٤٠	٦	١٣٠	١٤	٦٠
١١	٥٠	٢٣	٠٠	٨٥٠	٦	١٤٥	١٤	٩٠
١١	٦٥	٢٣	٣٠	٨٦٠	٦	١٦٠	١٥	٢٠
١١	٨٠	٢٣	٦٠	٨٧٠	٦	١٧٥	١٥	٥٠
١١	٩٥	٢٣	٩٠	٨٨٠	٦	١٩٠	١٥	٨٠
١٢	١٠	٢٤	٢٠	٨٩٠	٦	٢٠٥	١٦	١٠
١٢	٢٥	٢٤	٥٠	٩٠٠	٦	٢٢٠	١٦	٤٠
١٢	٤٠	٢٤	٨٠	٩١٠	٦	٢٣٥	١٦	٧٠
١٢	٥٥	٢٥	١٠	٩٢٠	٦	٢٥٠	١٧	٠٠
١٢	٧٠	٢٥	٤٠	٩٣٠	٦	٢٦٥	١٧	٣٠
١٢	٨٥	٢٥	٧٠	٩٤٠	٦	٢٨٠	١٧	٦٠
١٣	٠٠	٢٦	٠٠	٩٥٠	٦	٢٩٥	١٧	٩٠
١٣	١٥	٢٦	٣٠	٩٦٠	٦	٣١٠	١٨	٢٠
١٣	٣٠	٢٦	٦٠	٩٧٠	٦	٣٢٥	١٨	٥٠
١٣	٤٥	٢٦	٩٠	٩٨٠	٦	٣٤٠	١٨	٨٠
١٣	٦٠	٢٧	٢٠	٩٩٠	٦	٣٥٥	١٩	١٠
١٣	٧٥	٢٧	٥٠	١٠٠٠	٦	٣٧٠	١٩	٤٠
١٣	٩٠	٢٧	٨٠	١٠١٠	٦	٣٨٥	١٩	٧٠
١٤	٠٥	٢٨	١٠	١٠٢٠	٦	٤٠٠	٢٠	٠٠
١٤	٢٠	٢٨	٤٠	١٠٣٠	٦	٤١٥	٢٠	٣٠
١٤	٣٥	٢٨	٧٠	١٠٤٠	٦	٤٣٠	٢٠	٦٠
١٤	٥٠	٢٩	٠٠	١٠٥٠	٦	٤٤٥	٢٠	٩٠
١٤	٦٥	٢٩	٣٠	١٠٦٠	٦	٤٦٠	٢١	٢٠

رقم الدعوى	رقم التوى	قيمة الدعوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى
جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش
٣٧	١٥	٧٤	٣٠	٢٤٢٠	٣١	٧٥	٦٣	٥٠	٢١٥٠
٣٧	٣٥	٧٤	٧٠	٢٤٣٠	٣١	٩٥	٦٣	٩٠	٢١٦٠
٣٧	٥٥	٧٥	١٠	٢٤٤٠	٣٢	١٥	٦٤	٣٠	٢١٧٠
٣٧	٧٥	٧٥	٥٠	٢٤٥٠	٣٢	٣٥	٦٤	٧٠	٢١٨٠
٣٧	٩٥	٧٥	٩٠	٢٤٦٠	٣٢	٥٥	٦٥	١٠	٢١٩٠
٣٨	١٥	٧٦	٣٠	٢٤٧٠	٣٢	٧٥	٦٥	٥٠	٢٢٠٠
٣٨	٣٥	٧٦	٧٠	٢٤٨٠	٣٢	٩٥	٦٥	٩٠	٢٢١٠
٣٨	٥٥	٧٧	١٠	٢٤٩٠	٣٣	١٥	٦٦	٣٠	٢٢٢٠
٣٨	٧٥	٧٧	٥٠	٢٥٠٠	٣٣	٣٥	٦٦	٧٠	٢٢٣٠
٣٨	٩٥	٧٧	٩٠	٢٥١٠	٣٣	٥٥	٦٧	١٠	٢٢٤٠
٣٩	١٥	٧٨	٣٠	٢٥٢٠	٣٣	٧٥	٦٧	٥٠	٢٢٥٠
٣٩	٣٥	٧٨	٧٠	٢٥٣٠	٣٣	٩٥	٦٧	٩٠	٢٢٦٠
٣٩	٥٥	٧٩	١٠	٢٥٤٠	٣٤	١٥	٦٨	٣٠	٢٢٧٠
٣٩	٧٥	٧٩	٥٠	٢٥٥٠	٣٤	٣٥	٦٨	٧٠	٢٢٨٠
٣٩	٩٥	٧٩	٩٠	٢٥٦٠	٣٤	٥٥	٦٩	١٠	٢٢٩٠
٤٠	١٥	٨٠	٣٠	٢٥٧٠	٣٤	٧٥	٦٩	٥٠	٢٣٠٠
٤٠	٣٥	٨٠	٧٠	٢٥٨٠	٣٤	٩٥	٦٩	٩٠	٢٣١٠
٤٠	٥٥	٨١	١٠	٢٥٩٠	٣٥	١٥	٧٠	٣٠	٢٣٢٠
٤٠	٧٥	٨١	٥٠	٢٦٠٠	٣٥	٣٥	٧٠	٧٠	٢٣٣٠
٤١	٩٥	٨١	٩٠	٢٦١٠	٣٥	٥٥	٧١	١٠	٢٣٤٠
٤١	١٥	٨٢	٣٠	٢٦٢٠	٣٥	٧٥	٧١	٥٠	٢٣٥٠
٤١	٣٥	٨٢	٧٠	٢٦٣٠	٣٥	٩٥	٧١	٩٠	٢٣٦٠
٤١	٥٥	٨٣	١٠	٢٦٤٠	٣٦	١٥	٧٢	٣٠	٢٣٧٠
٤١	٧٥	٨٣	٥٠	٢٦٥٠	٣٦	٣٥	٧٢	٧٠	٢٣٨٠
٤١	٩٥	٨٣	٩٠	٢٦٦٠	٣٦	٥٥	٧٣	١٠	٢٣٩٠
٤٢	١٥	٨٤	٣٠	٢٦٧٠	٣٦	٧٥	٧٣	٥٠	٢٤٠٠
٤٢	٣٥	٨٤	٧٠	٢٦٨٠	٣٦	٩٥	٧٣	٩٠	٢٤١٠

رقم الدعوى	رقم التوى	قيمة الدعوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى	رقم التوى
جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش	جيه	قرش
٣٦	٩٥	٥٣	٩٠	١٨٨٠	٢٢	٩٠	٤٥	٨	١٦١٠
٣٧	١٠	٥٤	٢٠	١٨٩٠	٢٣	١٠	٤٦	٩٠	١٦٢٠
٣٧	٢٥	٥٤	٥٠	١٩٠٠	٢٣	٢٠	٤٦	٤٠	١٦٣٠
٣٧	٤٠	٥٤	٨٠	١٩١٠	٢٣	٣٥	٤٦	٧٠	١٦٤٠
٣٧	٥٥	٥٥	١٠	١٩٢٠	٢٣	٥٠	٤٧	١٠٠	١٦٥٠
٣٧	٧٠	٥٥	٤٠	١٩٣٠	٢٣	٦٥	٤٧	٣٠	١٦٦٠
٣٧	٨٥	٥٥	٧٠	١٩٤٠	٢٣	٨٠	٤٧	٦٠	١٦٧٠
٣٨	١٠	٥٦	١٠	١٩٥٠	٢٣	٩٥	٤٧	٩٠	١٦٨٠
٣٨	٢٥	٥٦	٣٠	١٩٦٠	٢٤	١٠	٤٨	٢٠	١٦٩٠
٣٨	٣٥	٥٦	٦٠	١٩٧٠	٢٤	٢٥	٤٨	٥٠	١٧٠٠
٣٨	٥٥	٥٦	٩٠	١٩٨٠	٢٤	٤٠	٤٨	٨٠	١٧١٠
٣٨	٧٠	٥٧	٢٠	١٩٩٠	٢٤	٥٥	٤٩	١٠	١٧٢٠
٣٨	٨٥	٥٧	٥٠	٢٠٠٠	٢٤	٧٠	٤٩	٤٠	١٧٣٠
٣٨	٩٥	٥٧	٩٠	٢٠١٠	٢٤	٨٥	٤٩	٧٠	١٧٤٠
٣٩	١٥	٥٨	٣٠	٢٠٢٠	٢٥	١٠	٥٠	١١	١٧٥٠
٣٩	٣٥	٥٨	٧٠	٢٠٣٠	٢٥	٢٥	٥٠	٣٠	١٧٦٠
٣٩	٥٥	٥٩	١٠	٢٠٤٠	٢٥	٣٥	٥٠	٦٠	١٧٧٠
٣٩	٧٥	٥٩	٥٠	٢٠٥٠	٢٥	٥٥	٥٠	٩٠	١٧٨٠
٣٩	٩٥	٥٩	٩٠	٢٠٦٠	٢٥	٧٥	٥١	٢٠	١٧٩٠
٤٠	١٥	٦٠	٣٠	٢٠٧٠	٢٥	٩٥	٥١	٥٠	١٨٠٠
٤٠	٣٥	٦٠	٧٠	٢٠٨٠	٢٥	١١٠	٥١	٨٠	١٨١٠
٤٠	٥٥	٦١	١٠	٢٠٩٠	٢٦	١٥	٥٢	١٠	١٨٢٠
٤٠	٧٥	٦١	٥٠	٢١٠٠	٢٦	٣٥	٥٢	٤٠	١٨٣٠
٤٠	٩٥	٦١	٩٠	٢١١٠	٢٦	٥٥	٥٢	٧٠	١٨٤٠
٤١	١٥	٦٢	٣٠	٢١٢٠	٢٦	٧٥	٥٣	١٠	١٨٥٠
٤١	٣٥	٦٢	٧٠	٢١٣٠	٢٦	٩٥	٥٣	٤٠	١٨٦٠
٤١	٥٥	٦٣	١٠	٢١٤٠	٢٦	١١٥	٥٣	٧٠	١٨٧٠

قيمة الشحون		رسم الشحون		قيمة المدفوع		رسم الشحون		قيمة الشحون	
جبه	دش	جبه	دش	جبه	دش	جبه	دش	جبه	دش
٥٨	٧٥	١٧	٥٠	٢٥١٠	٥٣	٢٥	١٠٦	٧٠	٣٢٣٠
٥٨	٩٥	١١٧	٩٠	٢٥١٠	٥٣	٥٥	١٠٧	١٠	٣٢٤٠
٥٩	١٥	١١٨	٣٠	٢٥٢٠	٥٣	٧٥	١٠٧	٥٠	٣٢٥٠
٥٩	٣٥	١١٨	٧٠	٢٥٢٠	٥٣	٩٥	١٠٧	٩٠	٣٢٦٠
٥٩	٥٥	١١٩	١٠	٢٥٤٠	٥٤	١٥	١٠٨	٢٠	٣٢٧٠
٥٩	٧٥	١١٩	٥٠	٢٥٥٠	٥٤	٣٥	١٠٨	٧٠	٣٢٨٠
٥٩	٩٥	١١٩	٩٠	٢٥٦٠	٥٤	٥٥	١٠٩	١٠	٣٢٩٠
٦٠	١٥	١٢٠	٣٠	٢٥٧٠	٥٤	٧٥	١٠٩	٥٠	٣٣٠٠
٦٠	٣٥	١٢٠	٧٠	٢٥٨٠	٥٤	٩٥	١٠٩	٩٠	٣٣١٠
٦٠	٥٥	١٢١	١٠	٢٥٩٠	٥٥	١٥	١١٠	٢٠	٣٣٢٠
٦٠	٧٥	١٢١	٥٠	٢٦٠٠	٥٥	٣٥	١١٠	٧٠	٣٣٣٠
٦٠	٩٥	١٢١	٩٠	٢٦١٠	٥٥	٥٥	١١١	١٠	٣٣٤٠
٦١	١٥	١٢٢	٣٠	٢٦٢٠	٥٥	٧٥	١١١	٥٠	٣٣٥٠
٦١	٣٥	١٢٢	٧٠	٢٦٣٠	٥٥	٩٥	١١١	٩٠	٣٣٦٠
٦١	٥٥	١٢٣	١٠	٢٦٤٠	٥٦	١٥	١١٢	٢٠	٣٣٧٠
٦١	٧٥	١٢٣	٥٠	٢٦٥٠	٥٦	٣٥	١١٢	٧٠	٣٣٨٠
٦١	٩٥	١٢٣	٩٠	٢٦٦٠	٥٦	٥٥	١١٢	١٠	٣٣٩٠
٦٢	١٥	١٢٤	٣٠	٢٦٧٠	٥٦	٧٥	١١٢	٥٠	٣٤٠٠
٦٢	٣٥	١٢٤	٧٠	٢٦٨٠	٥٦	٩٥	١١٢	٩٠	٣٤١٠
٦٢	٥٥	١٢٥	١٠	٢٦٩٠	٥٧	١٥	١١٤	٢٠	٣٤٢٠
٦٢	٧٥	١٢٥	٥٠	٢٧٠٠	٥٧	٣٥	١١٤	٧٠	٣٤٣٠
٦٢	٩٥	١٢٥	٩٠	٢٧١٠	٥٧	٥٥	١١٥	١٠	٣٤٤٠
٦٣	١٥	١٢٦	٣٠	٢٧٢٠	٥٧	٧٥	١١٥	٥٠	٣٤٥٠
٦٣	٣٥	١٢٦	٧٠	٢٧٣٠	٥٧	٩٥	١١٥	٩٠	٣٤٦٠
٦٣	٥٥	١٢٦	١٠	٢٧٤٠	٥٨	١٥	١١٦	٢٠	٣٤٧٠
٦٣	٧٥	١٢٧	٥٠	٢٧٥٠	٥٨	٣٥	١١٦	٧٠	٣٤٨٠
٦٣	٩٥	١٢٦	٩٠	٢٧٦٠	٥٨	٥٥	١١٧	١٠	٣٤٩٠

قيمة الشحون		رسم الشحون		قيمة المدفوع		رسم الشحون		قيمة الشحون	
جبه	دش	جبه	دش	جبه	دش	جبه	دش	جبه	دش
٤٧	٩٥	٩٥	٩٠	٢٩٦٠	٤٧	٥٥	٨٥	١٠	٢٩٩٠
٤٨	١٥	٩٦	٣٠	٢٩٧٠	٤٧	٧٥	٨٥	٥٠	٢٩٩٠
٤٨	٣٥	٩٦	٧٠	٢٩٨٠	٤٧	٩٥	٨٥	٩٠	٢٩٩٠
٤٨	٥٥	٩٧	١٠	٢٩٩٠	٤٧	١٥	٨٦	٢٠	٢٩٩٠
٤٨	٧٥	٩٧	٥٠	٣٠٠٠	٤٧	٣٥	٨٦	٧٠	٢٩٩٠
٤٨	٩٥	٩٧	٩٠	٣٠١٠	٤٧	٥٥	٨٦	١٠	٢٩٩٠
٤٩	١٥	٩٨	٣٠	٣٠٢٠	٤٧	٧٥	٨٧	٥٠	٢٩٩٠
٤٩	٣٥	٩٨	٧٠	٣٠٣٠	٤٧	٩٥	٨٧	٩٠	٢٩٩٠
٤٩	٥٥	٩٩	١٠	٣٠٤٠	٤٨	١٥	٨٨	٢٠	٢٩٩٠
٤٩	٧٥	٩٩	٥٠	٣٠٥٠	٤٨	٣٥	٨٨	٧٠	٢٩٩٠
٤٩	٩٥	٩٩	٩٠	٣٠٦٠	٤٨	٥٥	٨٩	١٠	٢٩٩٠
٥٠	١٥	١٠٠	٣٠	٣٠٧٠	٤٨	٧٥	٨٩	٥٠	٢٩٩٠
٥٠	٣٥	١٠٠	٧٠	٣٠٨٠	٤٨	٩٥	٨٩	٩٠	٢٩٩٠
٥٠	٥٥	١٠١	١٠	٣٠٩٠	٤٨	١٥	٩٠	٢٠	٢٩٩٠
٥٠	٧٥	١٠١	٥٠	٣١٠٠	٤٨	٣٥	٩٠	٧٠	٢٩٩٠
٥٠	٩٥	١٠١	٩٠	٣١١٠	٤٨	٥٥	٩١	١٠	٢٩٩٠
٥٠	١٥	١٠٢	٣٠	٣١٢٠	٤٨	٧٥	٩١	٥٠	٢٩٩٠
٥١	٣٥	١٠٢	٧٠	٣١٣٠	٤٨	٩٥	٩١	٩٠	٢٩٩٠
٥١	٥٥	١٠٣	١٠	٣١٤٠	٤٩	١٥	٩٢	٢٠	٢٩٩٠
٥١	٧٥	١٠٣	٥٠	٣١٥٠	٤٩	٣٥	٩٢	٧٠	٢٩٩٠
٥١	٩٥	١٠٣	٩٠	٣١٦٠	٤٩	٥٥	٩٣	١٠	٢٩٩٠
٥٢	١٥	١٠٤	٣٠	٣١٧٠	٤٩	٧٥	٩٣	٥٠	٢٩٩٠
٥٢	٣٥	١٠٤	٧٠	٣١٨٠	٤٩	٩٥	٩٣	٩٠	٢٩٩٠
٥٢	٥٥	١٠٥	١٠	٣١٩٠	٤٩	١٥	٩٤	٢٠	٢٩٩٠
٥٢	٧٥	١٠٥	٥٠	٣٢٠٠	٤٩	٣٥	٩٤	٧٠	٢٩٩٠
٥٢	٩٥	١٠٥	٩٠	٣٢١٠	٤٩	٥٥	٩٥	١٠	٢٩٩٠
٥٣	١٥	١٠٦	٣٠	٣٢٢٠	٤٩	٧٥	٩٥	٥٠	٢٩٩٠

القسم الثاني

نصوص قوانين الرسوم القضائية

قيمة الدعوى	الرسوم النسبية	رسم الصندوق	قيمة الدعوى	الرسوم النسبية	رسم الصندوق
جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش
٣٧٧٠	٣٠	١٢٨	١٥	٦٤	٥٥
٣٧٨٠	٧٠	١٢٨	٣٥	٦٤	٥٥
٣٧٩٠	١٠	١٢٩	٥٥	٦٤	٥٥
٣٨٠٠	٥٠	١٢٩	٧٥	٦٤	٥٥
٣٨١٠	٩٠	١٢٩	٩٥	٦٤	٥٥
٣٨٢٠	٣٠	١٣٠	١٥	٦٥	٥٥
٣٨٣٠	٧٠	١٣٠	٣٥	٦٥	٥٥
٣٨٤٠	١٠	١٣١	٥٥	٦٥	٥٥
٣٨٥٠	٥٠	١٣١	٧٥	٦٥	٥٥
٣٨٦٠	٩٠	١٣١	٩٥	٦٥	٥٥
٣٨٧٠	٣٠	١٣٢	١٥	٦٥	٥٥
٣٨٨٠	٧٠	١٣٢	٣٥	٦٥	٥٥

رسم يتكسب بيمين أنه يستحق رسوم نسبية على الـ ٤٠٠٠ جنيه الأولي مبلغ ١٣١,٥٠

رسم زاد على الـ ٤٠٠٠ جنيه الأوس بصرى في ٥ % فيكون حاصل تخريب مضاعفا القيمة ١٥٧,٥٠ المستحقة على الـ ٤٠٠٠ جنيه الأولي هو الرسم التكميلي المستحق.

يستحق رسم الصندوق على قيم نصف الرسوم النسبية المستحقة.

أولاً -

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق

في المواد المدنية

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في الحول المدنية.⁽¹⁾

الباب الأول

الفصل الأول

في تقدير رسوم المعاوي

مادة (١)^٢: يفرض في الدعاوى، معنومة القيمة رسم تعبئ حسب الفئات

الآية:

- - ٢% نقابة ٢٥٠ جنيهها.
 - - ٣% فيما زاد على ٢٥٠ جنيهها حتى ٢٠٠٠ جنيه.
 - - ٤% فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيهه نقابة ٤٠٠٠ جنيه.
 - - ٥% فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه.
- ويعرض في الدعوى مجموعة القيمة رسم ثابت كالآتي:
- - ٢٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل.
 - - ١٠٠ قرش في دعوى الجزئية.
 - - ٢٠٠ قرش في الدعوى شكلية الابتدائية.
 - - ١٠٠٠ قرش في دعوى شهر الإفلاس أو طلب الصلح الواقعي من الإفلاس، ويشمل هذا الرسم الإجراءات التفضيلية حتى انتهاء التفضيلية أو إجراءات تصلح الواقعي من الإفلاس، ولا يدخل ضمن هذه الرسوم مصاريف النشر في

(١) وقع عصره عند الساعة ٧:٤٠

(٢) في ١١ سبتمبر ١٩٦٦، تم تجديد العقد رقم ١٩٦٤/٦٦، لفترة الرسمية لمدة ٦٦ شهرا.

الصحة والنص على حكم الإلزام والإجراءات الأخرى في التقيسة، ويكون تقدير الرسم على الحائزين طبقاً للقواعد المعينة في المقتدين ٧٥، ٧٦ من هذا القانون.

مادة (٢) إذا تطلّب الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها على طلب معنوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم نهائي في موضوع الدعوى أو حكم قطعي عن مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين.

لإذا صدر قبل التعليل حكم قطعي عن مسألة فرعية عدا مسائل الاختصاص أو حكم نهائي في الموضوع فرض رسم جديد على الطلب.

مادة (٣) يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى معنومة القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى، ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوعة بها الاستئناف.

ويفرض في الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتي^(١):

- ٢٠٠ - قرش على الاستئناف التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية.
- ٣٠٠ - قرش على الاستئناف التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام صادرة من القضاء المستعجل.
- ٦٠٠ - قرش على الاستئناف التي تنظر أمام محاكم الاستئناف العليا.

ويخفص الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادراً عن مسألة فرعية، فإذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه.

(١) الفقرة الثانية من المادة (٣) مستقلة بموجب نص الجمهورية رقم ١٩٠٠/٦٦ - قجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ١٩٩٤/٣/٢٢

ويجوز رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم مكمل للحكم المستأنف ويستحق عنهما رسم نسبي واحد^(٢).

مادة (٤)^(٣): يفرض رسم ثلاث مئذرة ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض ويفرض رسم ثلاث مئذرة ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض.

ويفرض في دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوعة إليها التماس فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة التماس في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في هذه المادة.

كما يفرض رسم ثابت مقدار مائتا جنيه على كل طلب رد أو دعوى مخاصمة، ويخضع هذا الرسم للإعطاء المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون ضمن مصادر بالقانون ١٩٨١/١٢٧^(٤).

مادة (٥)^(٥) إذا فصلت محكمة أولى درجة أو محكمة النقض بإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون عليه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم المقرر على الإعلان.

(١) الفقرة الأخيرة من المادة (٢) محللة بالقانون ٩٥/٧ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٩ مكر في ١٩٩٤/٣/٧.

(٢) المادة ٢٠ مستقلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٤/٦٦ - قجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ١٩٩٤/٣/٢٢ ومحللة أيضاً بالقانون رقم ١٩٩٩/١٨ المنشور بالجريدة الرسمية في العدد ١٩ مكر في ١٩٩٩/٥/١٧.

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة (٤) مصققة بالقانون رقم ٩٢/٢٢ بتعديل فائى رقم ١٩٩٤/٣/٢٢.

(٤) المادة ٥ محللة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٤/٦٦ - قجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ١٩٩٤/٣/٢٢.

الفصل الثاني

في تخفيض الرسوم

مادة (٦) تخفيض الرسوم إلى النصف في الأحوال الآتية:

- ١ - دعاوى القسمة بين الشركاء.
 - ٢ - التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال الفليسة.
 - ٣ - الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بإبطال المرافعة أو بعد الحكم بفظان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم باعتبار الاستئناف كأن تم يكن.
 - ٤ - المعارضة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب والتظلم من الأوامر على العرائض.
 - ٥ - التصحيح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٠ و ٢١ مكرراً^(١).
 - ٦ - الدعاوى التي ترفع من العمول أو عليه في شأن الأرباح التي تستحق صها الضرائب.
- وتخفيض الرسوم إلى الربع لهما يأتي.
- ١ - الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين.
 - ٢ - المعارضة في قوائم التوزيع الموقفة.
 - ٣ - الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بتسطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها.

^(١) المادة ٦ من المرسوم رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤/٦٦ -
المرسوم رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤/٦٦

الفصل الثالث

في تعدد الطلبات

مادة (٧) إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة مطومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموعة الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة.

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد.

وإذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات مطومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها.

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرقة، كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على مسيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخرقة.

وتتضمن الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها.

مادة (٨): يفرض على منسحل منضما إلى المدعى أو من في حكمه وفاء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل.

فإذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات.

الفصل الرابع

في تحصيل الرسوم

مادة (٩): لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ثلث جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به.

مادة (١٠): تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة.

مادة (١١): ملغاة^(١).

مادة (١٢): ملغاة.

مادة (١٣): على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كمالاً وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم. وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة.

(١) مادة ٩٩ مشبلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ السابق للإشارة إليه.

(٢) المادة ١٠٠ مشبلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ السابق للإشارة إليه.

(٣) المادة ١١، ١٢ أمينا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ قعشر إليه.

(٤) المادة ١٣ مكية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ السابق للإشارة إليه.

ملحوظة لا تسري بحكم هذه القانون على الرسوم التي قد تحصلها قبل العمل به بل تقبل حاضرة للنصوص التي حصلت لها ظاهراً.

٥. من رئيس للجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ السابق للإشارة إليه.

مادة (١٤): يلتزم المدعى بداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحفه دعواه على قلم الكتاب، كما يلتزم بداء ما يستحق عنها من الرسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ نقل بند المرافعة فيها.

وتصبح الرسوم التزاماً على الطرف الذي ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى ويتم تسويتها على هذا الأسس ولا يجوز الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم^(١) وتسلم المحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي الرسوم المتكتم بها الغير.

مادة (١٥): تحصل مقدماً رسوم الإشهارات والطرود والصور والماخضات والشهادات والكشف والترجمة، إذا استحققت رسوم تكسيلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامنين في تأديتها.

الفصل الخامس

في أمر تقديم الرسوم والمعاوضة فيه

مادة (١٦): تصدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم. **مادة (١٧):** يجوز لأي الشأن أن يعرض في مقدم الرسوم الصادر بها الأمر للمشار إليه في المدة للمباينة، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر للتقيد أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر.

(١) المادة ١٤ من قانون الرسوم مشبلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بحصول بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ٤٤ وقد صدر قانون ٧ لسنة ١٩٩٥ في ٦ مارس ١٩٩٥ ونشر في الجريدة الرسمية - العدد ٩ مكرر - في ٧ مارس ١٩٩٥.

(٢) فتعريف ثمانية من المادة ١٤ في شهرها الأخير انتهى إلى ٤ ولا يحيد المشتاب نوع تحصل هذه الرسوم قد قضى بعدم استوريتها في المرسوم رقم ١٢٩ لسنة ١٨ في ١٨ سبتمبر ١٩٩٨/١/٢٢ نشر الحكد بتجريدة الرسمية بالعدد ٢ في ١٩٩٨/١/١٥

ويجسد له المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير الذي تنتظر فيه المعارضة

مادة (١٨): "تقدم المعارضة إلى المحكمة لتلي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أطراف الخصم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن.

مادة (١٩): يجوز نظم الكتاب الحصول على اختصاص بفقرات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير

الفصل السابع

قواعد الرسوم

مادة (٢٠): إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين أثبتت المحكمة ما تلقى عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أقرت بإحاطة بالمحضر المذكور وفقاً

(١) مادة ١٠، مستنبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١/٦٦ مسبق الإشارة إليه.

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٢٠ معجلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ المسبقة في ١٩٥٦/١/١ وكان معها قبل التعديل الآتي.

مادة (٢٠): إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وصدرت عنه المحكمة قبل صدور حكم يعمى في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم تثابته أو التمسية. ويخصم الرسوم التمسية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالحح به هذه القيمة ففي هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالحح عليه.

فقرة الثانية والثالثة معنيتي بالقانون رقم ١٩٦١/٦٦ مسبق الإشارة إليه وكان نصها قبل التعديل الآتي

إذا كانت قيمة الدية تزيد على ١٠ جنيه ووجد المصالحح على أن من ذلك سوى الرسم على

التمسك

بم تيسر النسخة في محضر المصالحح بعد الرسم على أصل الطلبات ولو زاد على ٤٠٠

جنيه

ولا في حالة إنهاء النزاع صلحاً سوى من الرسوم في الدعوى المتخصصة.

المادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع - لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم التمسية أو التمسية.

وتخصم الرسوم التمسية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالحح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالحح عليه إذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم المصالحح على مسائل مطروحة القيمة معاً يمكن التقدير به دون حاجة إلى قضاء جديد يستحق الرسم التمسى على المسائل المذكورة فضلاً عن الرسم التمسى.

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع المصالحح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه.

وإذا لم يتبين القيمة في محضر المصالحح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زلت على ألف جنيه.

ولا يرد في حالة إنهاء النزاع صلحاً من الرسوم في الدعوى المخففة القيمة.

مادة (٢٠) مكرراً: إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى (لا ربع الرسم تمسك).

مادة (٢١): في الدعوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه. يسرى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تبطله ما لم يكن قد حكم بتكثير من هذا المبلغ فيسرى على أساس ما حكم به.

وتسرى هذه القاعدة على الأوامر الصادرة بتقيد أحكام المحكمين.

(١) المادة ٢٠ مكرراً معجلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١ مسبق الإشارة إليه

(٢) المادة ٢١ مستنبطة بالقانون مسبق الإشارة إليه

مادة (٢٢) :تورد الرسوم في الحالتين الاتيتين:

الأولى): طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قصى بطلبية الطلب.

(الثانية): طلب رد القصة إذا قبل طلب ثرد.

الفصل السابع

في الإعفاء من الرسوم

مادة (٢٣): يعفى من الرسوم التقديرية كلها أو بعضها من يثبت تجزؤه عن بعضها.

ويشترط في حالة لإعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها.

ويشمل الإعفاء رسوم الصور والشهادات والملفصات وغير ذلك من الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التولية وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم.

مادة (٢٤): تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم حسب الأحوال إلى لجنة مؤلف من اثنين من المستشارين بمحكمة النقض أو الاستئناف وقاضيين بالمحاكمة الكلية وقاض بالمحكمة الجزئية ومن عضو نهاية.

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشرح الخصم الآخر للنظر في الطلب قبل حلوله.

مادة (٢٥): تحصل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة في طلب الإعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع من يكون قد حضر من الخصوم بعد أطلاعهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة.

مادة (٢٦): الإعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى ورثة الممضي

و من حصل محله بل يجب على مولاة للحصول على قرار جديد بالإعفاء إلا إذا رت محكمة استعراز الاعفاء بالنسبة لثروته.

مادة (٢٧): إذا زالت حطة عجز المعفى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التفتد جزر لخصمه أو قلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المشار إليها في المادة (٢٤) إبطال الإعفاء.

مادة (٢٨): إذا حكم على خصم المعفى وحدث مطالبته بها أولاً فإن تعذر تحصينها منه جزر الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة عجزه.

مادة (٢٩): لا تسلم صورة حكم بيع العقار للرأس عليه المزد الذي سبق إعفاؤه من الرسوم إلا بعد قيامه بأداء مصاريف البيع مع الرسوم المستحقة على حكم رسم المزد.

الفصل الثامن

في رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة (٣٠)^(١): يفرض على الصور التي تطلب من السجلات والإشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة.

(١) مسند ٣٠ فترة أولى وثيقة مستندان بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ السابق للإشارة إليه.

ملاحظة مادة (٣٠) نصها لحكم لفترة الأخيرة من المادة (٣٠) صدر في ١٩٤٤/٨/٢٣ قرار وزير العدل الاتي نصه:

بعد الاطلاع على المادة (٣٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية.

تكون ورقة غنوة عنها في المادة (٣٠) المذكورة صندتين والصيغة خمسة وعشرين سطراً والسطر يتسنى عشرة كلمة باللغة العربية ويتسنى عشر مقطع بكلمة الأجنبية ويعد من الرسم يتعلمه على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة بها - أما الورقة الأخيرة فلا يسحق عنها رسم إلا لا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية عشر الإمضاءات.

الوقائع المصرية العدد ٢٦ في ١٦/١ - ١٩٤٤.

ويعرض على الصور التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قرة خمسة قروش عن كل ورقة قضائية رسم قرة خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية، وخمسة عشر قرشا في المحاكم الابتدائية، وثلاثون قرشا في محاكم الاستئناف ومحاكمة النقض.

ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور.

ويصدر قسرا واداري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بصاحب الرسم.

مادة (٣١): يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لا استخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قرة ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة.

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة.

مادة (٣٢): يفرض رسم قرة عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك عشرة على الرسم المقرر في المادة (٣٠).

مادة (٣٣): يفرض رسم قرة خمسة عشر قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبية والمختبرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة مانع تعقها أحكام هذا القانون من الرسوم.

(١) المادة (٣١) مستنبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ - ١٩٦٤ طبق الإشارة إليه.

(٢) مقرة الثانية من المادة ٢٢ مصادرة بالقرار رقم ١٩٥٤/١٩٦١ تمسك في ١٦٥٤/٤/٢ وفي ٩٥ ٥/٢ صدر قرار وزير العدل بقرض صرف على المحضرين المتوطعين إعلان عدد سنوات من حصصية الرسم الإصلي المقرر بتقنين رقم ١٩٥٤/١٩٦١ مبلغ ٢٥ مليا خمسة وثلاثين مليا كرسوم الكتل عن كل سنة في نحو يتفق مع يحصل على تصور تحت "لاص" ويسعى كل من حالف هذا القرار من تعميم.

ويفرض رسم إضافي قرة خمسة قروش عن كل أصل بصورة من كل بروتستو بطلب عنه.

مادة (٣٤): فيما عدا ما هو مخصوص عليه في المادة ٥ يفرض رسم قرة خمسة قروش في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا التولية والقضايا الجزئية المستأنفة، وثلاثون قرشا في القضايا المبضرة أمام محاكم الاستئناف ومحاكمة النقض على الأوراق الآتية بيانها:

"أولا" الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض.

"ثانيا" الأوامر التي تصدر على طلبات التعميل سواء قبل الطلب أو رفض.

مادة (٣٥): يؤخذ رسم قرة عشرة قروش على كل ورقة من أصل المنكرات التي تقدم تقدم كتاب محكمة النقض.

أما صورة المنكرات فلا رسم عليها.

مادة (٣٦): يؤخذ رسم قرة عشرة قروش على كل تأشير إلتفات التاريخ. كذلك يحصل هذا الرسم على التأشير على أي دفتر من دفاتر التجر ما لم ترد صفحات النشر على أربعين، فإذا زاد على ذلك كان الرسم مئتين قرشا.

مادة (٣٧): لا يفرض رسم على اطلاع نو بشأن على الدعوى القائمة.

الفصل التاسع

في رسوم الأبحاث

مادة (٣٨): يفرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم ويكرر هذا الرسم

كما يلي:

(١) مادة (٣٤) مستنبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/١٩٦١ طبق الإشارة إليه.

(أولاً). فيما يتعلق بالحقوق والاسماء التجارية والمجوهرات والمصوغات يؤخذ رسم نسبي على الإيداع قدره ١% من قيمتها وتحتسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الإيداع. ويشمل الرسم المنكور محضر الإيداع وصورته.

(ثانياً): يفرض رسم مقرر قدره ٤٠٠ قرش على إيداع العلامات والبيانات التجارية والمواصفات الخاصة بالاختراعات وما إليها.

(ثالثاً): يفرض رسم قدرة عشرون قرشاً على إيداع مفتوح المنزل والعوائت وغيرها.

ويشمل الرسم المذكور في الفقرتين الثانية والثالثة محضر الإيداع دون صورته.

مادة (٣٩): لا يفرض رسم إيداع على ما يأتي:

(أولاً): ما يودعه وكلاء الدائنين على ذمة التغطية.

(ثانياً): ما يودعه المزايدون من ثمن الفلار.

(ثالثاً): ما يحصله المحضرون تنفيذاً للأحكام على ذمة مستحقها.

(رابعاً): ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة قوى الشأن.

فإذا حصل نزاع في الإيداع أو حجب على ما أودع أو توزيع له استحق رسم

الإيداع

الفصل العاشر

في الخبراء والشهود

مادة (٤٠): الاتعايب التي يقدر للخبراء الموثقين تأخذ - بعد الفصل في

الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخرافة العلة.

مادة (٤١): إذا تقرر سماع شهود وروى تقرير أمينة لهم كان تقديره بمعرفة رئيس هيئة المحكمة التي تنظر القضية أو قاضي التحقيق.

الفصل الحادي عشر

في رسوم الإعلان والتفصيل

الفروع الأول

في رسوم الإعلان

مادة (٤٢): فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيه التنفيذ يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بعضهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في القضايا الجزائية وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة، وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاستئناف أو محكمة النقض.

ويستثنى من ذلك إعلانات المفكرات التي تلزم بها المحكمة وإعلان تعريكات الدعوى للموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات الخصوم، والإعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتب والإعلان الذي يوجه إلى الخصم العائيب ليكون الحكم الصالح في الدعوى بمثابة حكم حضوري في حقه.

وإذا تكررت إعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد

الجلسة المحدة فرض على الإعلان الرسم المقرر.

ويغرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات.

(١) سنة (٤٢) هـ - على نكبة مستنطق بعري ومن الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ المرقع بالإشهاد.

ويستكرر هذا الرسم في حالة إعادة الإعلان إذا كانت الإعلانية راجعة تقبل الطالب.

الفروع الثاني

في رسوم التنفيذ

مادة (٤٣): يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثالثة عند طلب تنفيذ الإسهادة والأحكام التي تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الإدارية التي يجوز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مشمولاً بالصيغة التنفيذية.

ويخفض هذا الرسم إلى ثلثه في الأحوال الآتية:

(أولاً): طلب إعادة التنفيذ على الترخيص الواحد.

(ثانياً): التقرير بزيادة العشر.

(ثالثاً): تجديد دعوى نزع الملكية بعد شطبها.

مادة (٤٤): يلزم رسم نسبى قدره ٢.٥% على حكم رسم مزاد العقارات باعتبار الثمن الذي يرسو به المزاد سواء أكانت الإجراءات جبرية أم لاختيارية وذلك بخلاف رسم التسجيل.

وليس دعوى البيع الاختياري يحصل رسم رسم المزاد عن قيمة العقار كله على الوجه المتقدم ولو كان الراسم عليه المراد شريكاً في العقار.

مادة (٤٥): في حالة حلول آخر مكان الدين المباشر لإجراءات التنفيذ

معرض رسم جديد يقدر الرسم النسبي المستوع.

وكذلك بقروض رسم على الوجه المتقدم على طلب إعادة البيع على رسم الراسم عليه المزاد الأول. وذلك بخلاف الرسوم المستحقة على رسو المراء الأخير.

مادة (٤٦): في الحالات التي يقضى فيها القانون بأن يكون بيع المنقول أمام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه المبين في بيع العقارات فيما عدا رسم المزاد فيكون نصفاً في المائة من الثمن المبيع به.

مادة (٤٦): مكرراً - (أولاً) علاوة على رسم التنفيذ المبين في المواد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ يلزم رسم ثبت على الوجه الآتي:

١ - حضرون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الجزئية أو إجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة.

٢ - خمسون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف أو إجراءات التنفيذ أما المحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة النقض.

٣ - خمسون قرشاً على تنفيذ العقود الرسمية والإسهادات وأحكام المحكمين وأوامر الصلح من الجهات الإدارية التي يجوز القانون تنفيذ أحكامها.

وفي حالة إعادة التنفيذ على الترخيص الواحد للمدينة بالهند (أولاً) من المائة (٤٣) يخفض الرسم الثابت إلى ثلثه بشرط ألا يقل عن عشرة قروش.

ويقتضى من هذا الرسم الأحكام وأوامر الأداء والإسهادات وأحكام المحكمين وأوامر الصلح من الجهات الإدارية متى كان المبلغ المطلوب تنفيذ من جهة يقل عن ثلاثة جنيهات.

مادة (٤٧): لا يشمل رسم التنفيذ سوى الآتي:

(أولاً): رسم إجراءات التنفيذ والإعلانات الخاصة بها التي هي إعلان الحكم

ثالثاً: سجلات الخاصة بانتبيه العقارى وحكم مزارع التمكينة في تحرير

العقارى وسائر بتخريجه

(ثانياً). التصديق على تصديقات تصددها المصاحب.

مادة (٤٨): يجوز لمصاحب لشئ من بطلب رسم شفعية اذا لم يكن

حصل اليده فيه فعلاً.

كذلك ترد الرسوم النسبية المحصنة على حكم رسم امتداد في حدة الحكم

بالعلة.

الفصل الثاني عشر

في مسائل الأحوال الشخصية

مادة (٤٩): تجري على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال

شخصية. لأحكام مقررة في القانون رقم واحد لسنة ١٩٤٨ ولأحكام الآتية.

(أولاً): يحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات على الدعاوى والمطالبات

الآتية:

١ - دعوى اعتراض على الزواج

٢ - دعوى طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية.

(١) المادة ٤٩ مجلة القوانين رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ لا يقبل رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ "مستخرج"

١٩٥٨ ٥٠٠ من مصدق لقرار التعديل

حسب عدم الوفاء بمسحوقه على مسائل الأحوال الشخصية (حكم المقررة في قانون
الرسم بالمجلس الشخصية والمحاكم لقراره دون نظر لجهة تصفية التي تخص بها، ويقع

عدد ١٠٠ فيصد به يوم عرضه حكم في مجلس لجهة

عدد الثاني من بند (١) من الفقرة ١ لسنة ١٩٥٢ رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨.

٢ - طلب بطلان الزواج أو التفريق الجماعى أو التطلق سواء بدعى أصلية
أو بطلب عارض.

٤ - الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو

النفقة عن الزواج أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وتربيتهم.

٥ - دعوى إثبات النسب أو إنكاره أو المنازعة في الإقرار به.

٦ - محضر إثبات النسب ويشمل هذا الرسم رسوم التصديق على المحضر
المذكور.

٧ - دعوى بطلان النكح أو بطلان الحكم بالتصديق على النكح أو الرجوع في
النكح.

٨ - طلب سلب الولاية على النفس أو وقفها أو الحد منها أو استردادها.

٩ - طلب وضع الأختام على أموال التركة وجردها.

(ثانياً) يحصل رسم ثابت قدره عشرة جنيهات على الطلقات الآتية:

١ - طلب تعيين مديري التركات أو تثبيت منفذ الوصية أو تعيينهم.

٢ - طلب تعيين مصف لتركه وعزله واستبدال غيره به وذلك فضلاً عن الرسم

المستحق على دعوى التقسمة القضائية أو أية دعوى أخرى يرفعها

المصلى أو أحد ذوي الشأن أو عن أى إجراء آخر مقرر له رسم خاص.

(ثالثاً): يحصل رسم ثابت قدره جنيهان على الدعاوى والطلبات الآتية:

١ - النظام من امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم إعطاء شهادة

مثبتة للامتناع أو من أمر النيابة بوقف إتمام توثيق العقد حتى يحصل

تهافياً في طلب الحجر على أحد طرفى العقد.

٢ - الطلقات شتمت مقتضى الأمور الشرعية، تتعين وصى على تركه إذا لم يكن

الورثة حاضرين أو كان جميع الورثة المذكورين قد تنازلوا عن الإرث

والطلب الذي يقدم من قوى الشأن إلى قاضي الأمور المستعجلة بقائمة منير موفت للتركة.

٢ - المنازعة التي ترشح من أحد قوى الشأن إلى قاضي الأمور المستعجلة في صحة الجرد الذي أجراه المصفي لأموال التركة والتظلم المقدم من وضع الإحتد وطلب رفع الإحتد.

(إستأ): يحصل رسم ثابت قدره حنية واحد على الطلبات الآتية:

- ١ - الطلب الذي يقدم لوليس المحكمة بالتفريق أو التظلم بالتراضى ويتعد هذا الرسم بتعدد الموضوعات التي يتضمنها الاتفاق إذا كانت مجهولة القيمة. فإذا كانت معلومة القيمة يحصل عليها الرسم التسيبي طبقاً للقانون.
 - ٢ - الإلتصاف بالإقرار بالنسب ويضاف إلى هذا الرسم رسم مقرر قدره ٢٠٠ مليم على كل ورقة تزيد على الورقة الأولى.
 - ٣ - الاعتراض على شخص قولى على الناس أو على القروى القصار بتسليم المشمول بالولاية.
 - ٤ - تحقيق الوفاة والورثة بإشهاد.
- أما إذا كان طلب ثبوت وفاته والورثة بدعوى فيحصل رسم تسيبي قدره ٢% من قيمة حصة الطالب في التركة إذا كانت معلومة القيمة. فإذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات.
- ٥ - التقرير من الوارث بقبول الإرث والتنازل عنه.
 - ٦ - الطلب الذي يقدم إلى قاضي الأمور الوقتية لإصدار أمر على عريضة بإلزام لأحد الورثة أو شخص آخر بمنع تركة وتصفيتها.

(خامساً): يحصل رسم تسيبي مقدار ٢% على دعاء أو التبعات معلومة القيمة ولو كانت وقتية وسواء قدمت بطريق أصلى أو بطلب عارض، فإذا كانت هذه الدعوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت قدره خمسمائة مليم وعدد الحكم في هذه الدعوى يسوى الرسم على أساس ما حكم به.

(سادساً): يحصل رسم ثلاث كيرة مائتا مليم على الطلبات الآتية:

- ١ - طلب الإذن للمرأة المتروكة في مباشرة حقوقها.
 - ٢ - طلب التصديق على الإلتصاف بالإقرار بالنسب.
 - ٣ - طلب الإذن في بيع منقولات التركة المقدم إلى قاضي الأمور الوقتية.
 - ٤ - الطلب المقدم من منفذ الوصية إلى قاضي الأمور الوقتية للأمر بتسليمه أموال التركة باعتباره مديراً موقفاً.
 - ٥ - الطلب المقدم لقاضي الأمور الوقتية في أثناء إجراءات تصفية التركة في شأن معا يتلى:
- أ - تقرير نفقة.
 - ب - مد الأجل المعين قانوناً لتتقيم قسمة بما للتركة أو عليه من حقوق.
 - ج - حلول الديون التي يجمع الورثة على حلها وتعيين المبلغ الذي يستحقه الدائنون.
 - د - تسليم كل وارث شهادة تقرير حقه في الإرث ومقدار نصيبه فيه.
 - هـ - تقرير نفقة لتصفية وأجر المصفي.
 - و - الأمر بإيداع النقود والأوراق والأشياء لدى أمين أو لدى أحد المصلون.

٦ - طلب تسليم الأوراق والأشياء الموضوع عليها الأختام بغير جرد والاعتراف على الأمر الصادر بإحلية هذا الطلب.

(مابعد): يحصل رسم نصبي قدره ٠,٥% (نصف في المئة) من قيمة المثل المرمي به الموجود بمصر عند طلب حفظ أصول الوصايا بسجلات المحكمة، ويخصم من هذا الرسم للمنفوع عن طلب تعيين منفذ الوصية أو تتيته أو تعيين مدير للتركة، وأما الصور الرسمية المنقمة من وصية محفوظة في جهة أخرى رسمية بمصر أو في الخارج فلا تحفظ في السجلات، وإنما تبقى في ملك المدة ولا يؤخذ على إيداعها بالملف أي رسم خاص.

ويشبع فيما عدا الأحكام المتكلم ذكرها، القواعد المقررة في هذا القانون.

الفصل الثالث عشر

في أحكام عامة

مادة (٥٠): لا تستعمل رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فإذا حكم على الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استعفت الرسوم الواجبة. كذلك لا تستعمل رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملحقات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة.

مادة (٥١): تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة والخبراء الموظفين والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في معاليل الانتقال وتشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التي تقرها المحكمة لصالح الخصم

قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية، وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون.

ويشمل الرسم التلبيس في قضايا النقص جميع الإجراءات القضائية التي يطلبها الطاعن عدا المنكرات.

مادة (٥٢): تحصل من طلب الإعلان جميع المصاريف التي يستحقها إعلان الأوراق خارج القطر.

مادة (٥٣): يشمل رسم التوزيع جميع إجراءاته من وقت الطلب إلى انتهاء الإجراءات عدا المسائل الفرعية الثلاثة عن التوزيع.

مادة (٥٤): يؤخذ رسم لمبنى عشرة قروش في الدعاوى والأشهاد التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش، وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نصبي أقل من عشرين قرشاً.

ولا يدل رسم التنفيذ في جميع الأحوال عن عشرة قروش.

مادة (٥٥): يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والأشهاد ما كان من كمور أجنبية جنبها وفي تقدير الرسوم ما كان من كمور لقرش قرشاً.

مادة (٥٦)^(١): مع عدم إخلال بحكم المادة (٨٤) من هذا القانون لا يجوز إعطاء غير المحكوم لصالحه أية صورة أو منخص أو شهادة أو ترجمة من أي دعوى أو من أي فقر أو من أي ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعي وكان مستحقاً برفض الدعوى لصالحه.

مادة (٥٧) - عرّض رسم قدره ٢٠ قرشاً على الأحكام والإشهادات التي يصحب وضع الصيغة التنفيذية عليها من جهة غير التي أصدرتها.

مادة (٥٨)^(١): يعرض رسم نصبي بقوة ١% على التمثيل التي يصدر بها أمر لتدبير أتعاب للمحامي عند موكله إذا لم يتجاوز عدد المبالغ مئتان وخمسون جنيهاً، فإذا تجاوزتها فعرض رسم قدره ٢% على الزيادة.

ويعرض هذا الرسم على أوامر التقدير التي تذكر لأخيراً من رؤوس المعامك في إجراءات نزع الملكية للمصلحة العامة.

ويستحق هذا الرسم وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير.

مادة (٥٩): لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بإحالة الدعوى في الدوائر المجتعة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر.

مادة (٦٠): يحصل رسم قدره طرون قرشاً على التثنيوات الصادرة من كذاب المحكمة والمصدق عليها من وليس المحكمة باعتبار ختمها المبصوم على الأوراق الرسمية المطلوب استعمالها خارج القطر.

مادة (٦١): لا يجوز مباشرة أي عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق أما إذا تعلق بدعوى مرافعة من الحكومة أو من شخص أحق من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه طعن في هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن.

مادة (٦٢): لا يستحق رسم نصبي على المخلصات المقدمة لتقلم الكتاب لسحب مبلغ مودعة بالخزنة العامة.

مادة (٦٣): يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم يصدره المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزنة وما حصل منها وما بقي وأن يبين ذلك أيضاً على هامش ما يطلب من الصور ومائر المحررات ويذكر في الحاشية تاريخ ونمرة الإيصاف المهرر بمرور الرسم بالرقم والحروف.

وليس حالة الإعفاء من الرسوم يؤثر كذلك بتاريخ القرار الصادر بإعفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التثنيوات.

مادة (٦٤): تكون المقارنات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضامنة لمدد الرسوم والمصاريف ويكون للحكومة في تحصيلها حق امتياز على جميع مستندات الأشخاص المدنيين أو المزمين بها.

مادة (٦٥): فيما عدا رسوم الإعلانات والصور لا يفرض رسم على طلبات التصديق على النسخة المحكوم بها من المعامك الجزئية.

مادة (٦٦)^(١): لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه.

ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عنه الرسم.

(١) المرسوم الأولي من المادة ٥٨ مستحقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ هـ.

(١) المادة ٦٦ مطابقة للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٣/٢٠.

الباب الثاني

في رسوم الشهادات

مادة (٦٧): يحصل بكلمة إلهاد في تطبيق أحكام هذا القانون كل ورقة

محررة عن يد الموثق.

مادة (٦٨): يفرض على الإلهاد رسم قدره مائة قرش وإذا زاد الإلهاد

على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرون قرشاً عن كل ورقة من الزيادة.

مادة (٦٩): يفرض علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم

يسرى على إلهادات المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول.

مادة (٧٠): إذا تعددت موضوعات الإلهاد وكان نكل منها آثار قانونية

مستقلة وجب تحصيل رسم نسبي عن كل موضوع.

مادة (٧١): تحصل رسوم بالبنات المشار إليها في المادة ٦٩ على الحدود

التي لم تكن موضوع إلهاد وقعت لأقلام الكتبة لحفظها.

مادة (٧٢): يفرض رسم قدره أربعون قرشاً على كل إلهاد بتوكيل أو

عرب حسن الوثائق، وإذا زاد الإلهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرة قرشاً على كل ورقة من الزيادة.

وحصل الرسم إلى النصف إذا كان التوكيل أو عزل التوكيل ثنتين غير

... أو غير تصديق على الإنشاء ويكون قد قدم أو أيدى في قضية.

مادة (٧٣): يحصل رسم قدره عشرون قرشاً عن التصديق على كل إنشاء

أو حتم.

مادة (٧٤): يفرض عند الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠ قرش في

حالة الإلهاد و ٣٠ قرشاً في حالة التصديق وذلك بخلاف مصاريق الانتقال.

ويستند هذا الرسم في حالة تعدد الإلهاد، وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المود.

الباب الثالث

في قواعد تقدير الرسوم

مادة (٧٥): يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي:

(أولاً): على المبالغ التي يطلب الحكم بها.

(ثانياً)^(١): على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها، وفقاً للأسس

الآتية:

أ - بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين.

ب - بالنسبة للعقارات المبينة تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.

(١) الفقرة ثانياً من المادة ٧٥ مسجلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٢٦ تسبق الإشارة

حـ بالمسبة لأراضي الرراصة لككتنه فى صولحى المدن، والأراضى الزراعية التى لم تعرض عليها صربية والأراضى المعدة للبناء والمباني المستحقة التى لم تعد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات بقدر الرسم منكبا على القيمة التى يوصفها الطالب. وبعد تحرى قلم الكتب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة.

ويجوز نظم الكتاب فى الحالات المستوص عليها فى الجند (جـ) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن فى التكثير بعد ذلك بأى حال من الأحوال، وتلزم المحكمة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التى قدرها الخبير مسوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أى حال شيء من الرسوم المنفوعة.

وتكون إجراءات تعيين وإيداع التقرير بلا رسم.

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتب على القيمة وتنصق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه.

(ثالثاً): فى دعوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو نسخها بقدر قيمتها بقيمة الشئ المتنازع فيه وفى دعوى المنازعة فى عقود البديل بقدر الرسم على أكبر قيمة الدين.

(رابعاً): فى دعوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرفوع به العقار أو المنقول.

(خامساً): فى دعوى التبرع والإيجار والتعويض لىومي وطلب عقود حسب رسوم قيد على المبالغ المعنوية لعنة وقت رفع الدعوى ولا تصب رسوم على شرائح كمور الشهر وبعد الحكم تحصل تكلة الرسم الذى يستحق من — مع رفع الدعوى عليه يوم صدور الحكم سواء كان بالقبول أم بالرفض وبعد

طلب التنفيذ تحصل تكلة أخرى للرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة على حكم غلية يوم طلب التنفيذ وذلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق.

(سادساً): فى دعوى نسخ الإيجار يحسب الرسم على إيجار المدة الواردة فى العقد أو تبقى منها حسب الأحوال أما إذا تضمنت الدعوى على طلب الإيجار والنسخ استحق أرجح الرسمين للخزانية.

وفى حالة طلب التسليم أو الإخلاء الذى لا يتضمن نسخ العقد تعتبر الدعوى مجهولة القيمة.

(سابعاً): دعوى طلب الشفعة فى العقار بقدر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الأخذ به وإذا كان الثمن الدين فى العقد أو الذى قدره الخبير أكثر وتنازل طالب الشفعة عن طلبه قبل الحكم أو عرض فى مقدار الثمن بقى التقدير على أصله أما إذا قبل الطالب الأخذ به حسب الرسوم على واقعة بصرف النظر عن رسم التسجيل المستحق، ويزاد على الثمن قيمة التحسينات التى يطلبها الخصم أو بقدرها الخبير. وإذا استأنف الحكم وقدر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفع أخذت رسوم الاستئناف على ما قدره المستأنف حتى ولو طلب إلغاء الحكم.

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا الإعلان مستقلاً أم مشتملاً على دعوى الشفعة وفى الحالة الثانية يكون تصديق هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى.

وتحصل أمانة تعادل قيمة الرسم المقرر لتسجيل محضر الصلح أو الحكم المنتهى، الذى يصدر فيها لمصلحة الشفع وتحصل هذه الأمانة مع باقى رسم الدعوى قبل قيدها بالقبول، وإذا انتهت دعوى الشفعة بمحضر صلح لمصلحة الشفع أو بحكم نهائى بثبوت الشفعة سجل ملخص المحضر أو الحكم بقلم كاتب المحكمة الابتدائية بغير رسم وتحرر صورة من هذا الملخص لتسجيلها برسم

ثابتة خصصا من الامانة السابق تحصيلها إذا كان العقد المشفوع فيه مسجلا وإلا حصل قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح لأمثلها لرسم النسبي الذي كان مستحقا على تسجيل العقد بالطرق المقررة وتورد الأمانة في حالة الحكم برخص الدعوى

(ثامنا): في دعوى قيمة العقار بحسب الرسم على ثمن الحصص أو الحصص المراد فرزها إذا كان ثمة حصص غيرها لشركاء آخرين على الشروع وإذا كان العقار مشترك بهم شريكين فقط وطلب أحدهما القسمة حسب الرسم على حصص كل منهما.

(ثامسا): إذا طلب الحكم بقسمة حصص في عقار مشترك وبيعه عند عدم إمكان قسمته أخذ الرسم النسبي على ثمن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع إجراءات البيع قيمة عدا رسم رسو المزاك فيستحق عليه الرسم المبين في المادة ٥٤.

(عاشرا): إذا طلب الحكم بقسمة حصص شائعة في عقار وفي أثناء سير الدعوى طلب تعدد شريكيهم كلهم أو بعضهم لفرز حصصهم أيضا أخذ الرسم على الحصص المطلوب الفرز باعتبارها منضمة لخصصة أو حصص المدعين وإذا كان السابق من العقار حصص شريك واحد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العقار كله.

(حادي عشر): تقدر رسوم دعاوى الحكم بالقيمة الانية:

١. طلب الحكم بتقدير حكم دون أن تذكر القيمة المطلوبة كتبت الدعوى

مضمونة بمسئله ٢. حكم بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبيا على قيمة الحكم في رسم مضمونة في ٢٠.

إذا صاب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكم أو زيادته إلى قيمة معينة قدر الرسم على هذه الحالة نسبيا على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في رسم مضمونة في ٢٠.

(ثاني عشر): تقدر قيمة دعاوى ترتيب الإبراء باعتبار الإبراء النسبي المطلوب الحكم به مضمونة في ٢٠ إذا كان مؤبدا ومضمونة في ١٠ إذا كان لدى الحياة. وإذا كان مؤقتا قدرت القيمة باعتبار المعنى المضمون مضمونة في عدد منه بحث لا تتجاوز عشرين.

(ثالث عشر): تقدر قيمة طلبات توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم لصفة غراماء باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقسم.

(رابع عشر): تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التي يطلب تنفيذ من أجلها.

(خامس عشر): تقدر الرسوم على أمر تنفيذ أحكام المحاكمين باعتبار ما حكم به بغاية يوم صدور الأمر.

(سادس عشر): تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو ضمه في شأن تفسير الأرباح التي تستحق حصة بالضرر باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها.

مادة (٧٦): تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة^(١):

(أولاً): دعاوى صحة التوقيع.

(ثانياً): الدعاوى والإشكالات التي تقدم لقاضي الأمور المستعجلة.

(ثالثاً): دعاوى البيع الاختياري.

(رابعاً): الدعاوى الفرعية التي تقدم بالمعارضة في فائدة شروط البيع إذا تعلقت بهجرات التنفيذ.

(خامساً): دعاوى طلب الحكم بإلغاء الرهن أو الاختصاص أو شطبها.

(سادساً): المعارضة من غير المعلن في الأحكام الصادرة بإشهار الإفلاس وجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتفلسة.

(سابعاً): دعاوى التزوير الأصلية.

(ثامناً): جميع أمر التنفيذ ضد حكم المحكمة المجهولة القيمة.

تمت. - المادة الحادية عشر: الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمة سواء كان محكم في مادة دعوى القيمة أو مجهولة.

تمت. - المادة الحادية عشر: مرسوم المحكمة (التسمية العرفية) إذا تعلقت

بمادة دعوى القيمة أو مجهولة.

تمت. - المادة الحادية عشر: مرسوم المحكمة (التسمية العرفية) إذا تعلقت

(حادي عشر): المعارضة في قوائم التوزيع التفصيلية.

(ثلاثي عشر): المعارضة في الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجمارك والجهات الإدارية الأخرى.

(ثلاث عشر): طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين.

(رابع عشر): طلبات تنفيذ الأحكام والحقوق المجهولة القيمة.

(خمس عشر): التظلم من الأوامر على التعارض.

(ست عشر): طلب التصديق على القسمة بالتراضي.

(سبع عشر): دعاوى حل الارتفاق.

(ثمان عشر): دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها.

مادة (٧٧): تنفي نفوسين والأحكام الآتي بياتها.

(أولاً): الأمر الصادر الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بالتصديق على تعريف الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية وتعريف المرافقة له.

(ثانياً): القانون رقم ٢٢ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ بالتصديق على تعريف الرسوم في عموم المصنفات أمام المحاكم المسجلة وتعريف المرافقة لها لمدة ٢٠ سنة والتعديلات مطروقة عليها.

(ثالثاً): القانون رقم ٤٦٤٠ عن الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بإنشاء محكمة نقص وإيرام.

(رابعاً): المادة ٩٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك تنفي جميع الأحكام المنعقدة بالرسوم نسبته والتي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون في حالات الإغناء أو تخفيض بمقتضى قوانين خاصة^(١).

مادة (١٨) ' يعمل بهذا القانون بعد ثلثه أشهر من تاريخ نشره بتجريدة الرسمية.

على أنه يستمر العمل بالقوانين والأحكام المشار إليها في المادة المنسوخة في الأحوال الآتية.

(أولاً): الدعاوى المظرة عند تطبيق هذا القانون إلى أن يصدر بحكم في الموضوع أو بإبطال المرافعة أو بإبطال أو بالترك أو ببطلان صحيفة الدعوى أو بعدم الاختصاص.

(ثانياً): أعمال التنفيذ التي بدى فيها، على أنه إذا طلب إعادة الترخيص ضمن الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون.

(ثالثاً): دعاوى الإفلاس لحين الانتهاء من إجراءات التفتيش.

مادة (٧٩): على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر لقرارات اللازمة لتنفيذه.

نأمر بأن يجمع هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويبلغ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٢ (١٩ بوجه سنة ١٩٤٤).

(١) انظره لائحة على المادة ٧١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٦ وقدر نصها على حذفها من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ من المضافة التي تم إلغاؤها بحكمه في جميع أحكام عقوده بالرسوم نسبته والتي تكون مخالفة لأحكامه الخاصة.

(٢) (أ) حذف الجند، (ب) وصحى بيد الجدول المضافة للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. (ج) حذفه من نصها طبقاً لما جاء بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، والقانون رقم ٩١

لسنة ١٩٤٤

بالرسوم أمام المحاكم الشرعية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بمصوص نفقة الأخيرة من المادة (٣) والمادتين (١٤)، (٥٦) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، المصوص الآتية:

مادة (٣) (فقرة أخيرة):

ويسرى رسم الاستئناف في حدة نفقة الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بتنفيذ حكم مكال الحكم المستأنف، ويستحق عنهما رسم نسبي واحد.

مادة (١٤): يلزم المدعى بداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب كما يلزم بداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ نقل باب المرافعة فيها.

وتصبح الرسوم التزاماً على الطرف الذي أقره الحكم بمصروفات الدعوى، وتم تعديلها حتى هذا التمس ولا يحول الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم.

وتسليم المحكوم له صورة تعيدية من الحكم دون توقف على تحصيل بقى
الرسوم المستزمة بها الغير.

مادة (٥٦) مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٤) من هذا القانون لا يجوز
إعطاء غير المحكوم لصالحه أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أي
دعوى أو من أي دفتر أو من أي ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من
الرسوم على تقصية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طلب الصورة هو المدعى
عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه.

(المادة الثانية)

يستبدل بنصوص الفقرة الأخيرة من المادة (٣) والمادتين (١٥)، (٤٨) من
لقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم التشريعية النصوص الآتية:

مادة (٣) (فقرة أخيرة):

ليسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم
يصدر بالتأييد حكم مكمل للحكم المستأنف، ويستحق عنهما رسم نسبي واحد.

مادة (١٥): يلتزم المدعى بإداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة
الدعوى إلى قلم الكتاب كما يلتزم بإداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء مرقها
وحتى تاريخ قلم باب المرافعة فيها.

وتصبح الرسوم التزاما على طرف الذي كثره الحكم بمصروفات الدعوى،
وتم تسويتها على هذا الأساس ولا يحول الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم.

وتسليم المحكوم له صورة تعيدية من الحكم دون توقف على تحصيل بقى
الرسوم المستزمة بها الغير.

مادة (٤٨): مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٥) من هذا القانون لا يجوز
إعطاء المحكوم إعطاء غير المحكوم لصالحه أية صورة أو ملخص أو شهادة أو
ترجمة من أية دعوى أو من أي دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون
مستحقا من الرسوم على تقصية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طلب الصورة
هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به من اليوم التالي لتاريخ
نشره.

يعلم هذا القانون بحكم الدولة، ويصدق كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شوال سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ٦ مارس سنة ١٩٩٥ م

(حسنى مبارك)

ثانياً

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم أمام المطاكم الشرعية (١)

الباب الأول

الفصل الأول

في تقدير رسوم الدعاوى

مادة (١) (١): يفرض في الدعاوى معنوية القيمة رسم نسبي حسب الفئات

الآتية:

- - ٢% لغاية ٢٥٠ جنيها.
 - - ٣% فيما زاد ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنية.
 - - ٤% فيما زاد على ٢٠٠٠ جنية لغاية ٤٠٠٠ جنية.
 - - ٥% فيما زاد على ٤٠٠٠ جنية.
- ويعرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالاتي:
- - ٢٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل.
 - - ١٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية.
 - - ٣٠٠ قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية.

(١) صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لتقسيم المحاكم الشرعية والشماعة المصية اعتباراً من ١/١/١٩٥٥، والحقبة الدعاوى تمسيرة أمامها في المحاكم ثم صفة.

ومصدر في المادة ١١ منه تنص على تطبيق على الشئ في المحاكم ثم صفة صفا

في المحاكم من وقت العمل به

الفقهي رقم ١٠٤٤/٩١ بتنق الرسوم أمام المحاكم ثم صفة

(٢) نسخة (أولى) عن مقرر رقم ١٤٤٤/٩١ مستندة بقرن. بين الجمهورية رقم ١٤٦٤/٩١
تاريخه ١٠ صفة تحت ٦٧ في ١٩٦٤/٩/٢٢

ويكون تقدير الرسم في الحالين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين ٦٤، ٦٥ من هذا القانون.

مادة (٢) إذا عدل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معسوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى في موضوع الدعوى أو حكم قطعى في مسألة فرعية فوض أكبر الرسمين. فإذا صدر قبل تعديل حكم قطعى في مسألة فرعية هذا ممثل الاختصاص في حكم تمهيدى في الموضوع فرض رسم جديد على الطلب.

مادة (٣) يعرض على استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى مطوعة القيمة رسم نسبي على أساس ثلثات القيمة المادة الأولى ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوعة به الاستئناف. ويعرض في الدعوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتى^١:

- ٢٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية.
- ٣٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام محاكم الاستئناف عن المحاكم الصادرة من القضاء المستعجل.
- ٦٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام محاكم الاستئناف العادية.

ويخص الرسم رأسى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة فرعية فإذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه.

^١ - مسود مسية من المادة (٣١) مسجلة بقرار رئيس جمهورية رقم ١٩٦٤/٦٧ - غريدة سنه العدد ٦٩ في ١٩٦٥/٣/٢٩

ويصور رسم الاستئناف في حلة تلبيد الحكم الابتدائى باعتبار أن الحكم الصادر بالتلبيد حكم مكمل للحكم المستأنف ويستحق عنهما رسم نسبي واحد^(١). **مادة (٤)** (١) - يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض. ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض.

ويقرض في دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوعة إليها التماس، فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الاستئناف في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في هذه المادة.

مادة (٥) (١) - استثناء من الأحكام المتقدمة يفرض في الدعاوى معلومة القيمة المستأنفة بأمر الزوجية وبفصل الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوفاة والورثة، ابتكافية غلت أو مستأنفة رسم نسبي قدره ١%.

فلن كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق رسم ثابت قدره عشرة قروش.

وعند الحكم في الدعاوى التفتت وما يتحقق بها يسوى الرسم على أساس ما حكم به.

(١) - فترة الأخيرة من المادة (٣١) مسجلة بقرار رقم ١٩٦٥/٧ - غريدة مسية من العدد ٦٩ في ١٩٦٥/٣/٢٩.

(٢) - مسودة مسية من المادة (٣١) مسجلة بقرار رقم ١٩٦٤/٦٧ - غريدة سنه العدد ٦٩ في ١٩٦٥/٣/٢٩.

(٣) - مسودة مسية من المادة (٣١) مسجلة بقرار رقم ١٩٦٤/٦٧ - غريدة سنه العدد ٦٩ في ١٩٦٥/٣/٢٩.

مادة (٦) إذا قصت محكمة تفتي بوجوب أو منع قتل شخص، فإن المحكمة المختصة بإعادة القضية

التي المحكمة التي أصدرت لتحكم المطعون فيه فلا يستحق رسوم حديدة عند
ترجوع الي بدعوى سوى التبعة المقررة علي الإعلان.

الفصل الثاني

في تخفيض الرسوم

مادة (٧). تخصص رسوم على "عصاف في الأحوال الآتية:

- ١ - عند الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو بعدم قبولها
بطلان ورقة التكليف بالمعصور بشرط ألا يتغير موضوعها أو الخصوم
فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقيد
بعد الميعاد.
- ٢ - المعارضة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم
والمصروف والأجباب.
- ٣ - الصئح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادنتان: ٢٢، ٢٣.
مكرر؟

وتتضمن الرسوم إلى أربع من حانة الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها باستطاع بشرط لا يعبر موضوعها أو طرفا الخصومة فيها.

الفصل الثالث

فوتوى علماء المالكية

ملحق (٨): إنا استعنت الدعوى الوحدة على طلبات متعددة محكومة القيمة

نسخة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلقات، فإذا كانت نسخة عن
سندات قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة.

وإذا استعنت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جسيماً أحد الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة، إلا إذا كان بينها ارتباط ببعضها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد.

وإذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات مطوعة القيمة وأخرى مجبورة القيمة أخذ نزع على كل منها.

وفي حالة وجود طلبات تلبية لبعض الطلبات الأصنية يستحق أرجح الرسمين للخزينة، كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على مسيل الخبرة فمكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخزينة.

وتعتمد الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأساسية ويصعب الترخيم على مجموعتها.

ملحق (٩): يقرض على المتكفل منضما إلى المدعى أو عن حق حكمه ولقاء

رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل.

فإذا كانت له ظلمات ممتلئة استحق رسم عن هذه الظلمات.

{ التماس من جمعية خراسان حيدرآباد رقم ١٠٦٦ - ١٤٠٦ موروث في جمعية شعب خراسان }
٢٧ / ٤

٢ التمهيد ١ مقدمة ٣ أهمية العمل في مجال التعليم
٤ أهمية العمل في مجال التعليم ٥ أهمية العمل في مجال التعليم

في تحصيل العلوم

مادة (١١)^{١٦}: تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تسليم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالطة.

مادة (١٣) - المادة.

مادة (١٤)^(٢٧)؛ على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة المدعى أو الطعن أو الطنب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملة. ويستبعد المحكمة القضية من جدول الجلوس إذا تبين لها عدم أداء الرسم. ركن ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مختلفة.

(١) المادة ١٠ مخصصة بقرار رئيس الجمهورية بشأن رقم ١٩٦٥/٢٠ - تحقيق الإضراب فيه
(٢) المادة ١ مخصصة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٥/٦٧ - تحقيق الإضراب فيه
٣، (٢) المادتين ١٤ - ١٥ مخصص بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٥/١٤ تحقيق

[illegible]

وتتصيح الرسوم لتتألف على الطرق التي أنزله الحكم بمصروفات التدبير
وتتم تسويتها على هذا الأسس ولا تحول الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم.
وتسليم المحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي
الرسوم المنتزعة بها الغير.

مادة (١٧): لا يكف بدفع الرسم مقدما المدعى العاقلون بالخصوصية من تلقاء المحكمة نفسها ولم تكن خصومته لمنفعة تعود عليه ويحصل الرسم من المدعى عليه إذا فصل في الدعوى بالقبول كما يحصل الرسم من المدعى عليهما فسر دعوى لتفريق حصبه بين الزوجين إذا فصل فيها بالقبول ومن المدعى إذا فصل فيها بترفض.

في أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة (١٨): تفسر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحطة و خاصا
حسب الأحوال بناء على عتب قيم الكتب ويعلن هذا الأمر المطلوب منه الرسم

مادة (١٩): يجوز لأي شئ أن يعارض في مظهر الرسوم الصادر بها الأمر الممثل إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر التنفيذي أو يقرر في ثم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويجوز المحضر في الإعلان أو ثم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة.

مادة (٢٠): تنظم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رتبها أمر تنفيذي أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أطراف الكتاب والمعارض وإذا حضر، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره ولا سقط الحق في الطعن.

مادة (٢١): يجوز لقم الكتاب الحصول على اختصاص بمعارات المدين بالرسوم بموجب أو من التنفيذ.

الفصل السادس

في رد الرسوم

مادة (٢٢): إذا انتهى نزاع صلح بين الطرفين وثبتت المحكمة ما تلقى عليه الطرفين في محضر الجلسة وأمرت بإلغائه بالمحضر المذكور وفقاً لمادة ١٢٤ من لوائح قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم نهائي في الموضوع - لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة في النسخة -

خصب الرسوم التسمية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم تتجاوز المصالح فيه هذه القيمة ففي هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالح عليه.

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ألف مائة الرسم على ألف جنيه^(١).

وإذا تم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات وروايت على ألف جنيه.

ولا يرد في حدة إنهاء النزاع صلحاً شياً من الرسوم في الدعوى محفظة القيمة.

المادة (٢٢) مكرراً^(٢): إذا ترك المدعي الخصومة أو تصالح مع خصمه في الدفعة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى ولا ربع رسم المصدد.

مادة (٢٣): في الدعوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حدة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به.

مادة (٢٤): ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين:

(الأولى): طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابه الطلب.

(الثانية): طلب رد القضية إذا قبل طلب الرد.

(١) المادة ٢٢ من لائحة من المادة ٢٢ مستندة بقانون رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤.

(٢) مادة ٢٢ مكرراً مستندة بقانون رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٧/١٩٦٤ السابق لسنة ١٩٦٤.

(٣) المادة ٢٢ مستندة بقانون رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٧/١٩٦٤ السابق لسنة ١٩٦٤.

١ - المادة ٢٢ من لائحة من المادة ٢٢ مستندة بقانون رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤.

٢ - المادة ٢٢ من لائحة من المادة ٢٢ مستندة بقانون رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٧/١٩٦٤ السابق لسنة ١٩٦٤.

الفصل السابع

في الإعفاء من الرسوم

مادة (٢٥) ينسحب من الرسوم القصائية كل، أو بعضها من يثبت عجزه

عن شعبه.

ويشترط في حلة الاعتناء السابق على ربيع الدخول احتفال كتبها.

يشمل الإعفاء رسوم التصور والشهادات والمخصصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ، وأجر نشر الإعلانات القضائية. تنصاريه: أخرى التي يتحملها الخصوم.

مادة (٢٠): تلزم طلبات الإعفاء من الرسوم في المحكمة العليا والمحكمة الابتدائية إلى إتيان رئيس أو من يقوم مقامه ولى المحاكم الجزئية إلى القاضي

يرجى على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشعر الشخص الآخر
بأنه لم يمتدح في الطلب قبل حلوله.

صاحبه (٢٧) تاحس الشهية المشر إتيها في العادة البغة في غلب لإعقام
بعد لاطرع على الأوراق وسماع قرائ من يكون قد حضر من المصوم بعد
شعارهم ومن يمش قدم كتاب المحكمة.

مادة (٢٨) لا تشاء من الرسوم المحسنة لا ينشأ أثره في وريثة المفقود
١- من منحه بر يجب على هؤلاء الحصول على قرار حداث بالاعفاء إلا إذا
رأت المحكمة استمرار لا تشاء بمسألة أخرى

مادة (٢٩): إذا زالت حالة إعمال المعفي من الرسوم في أثناء نظر
الدعوى أو التنفيذ حُرِّزَ لخصمه أو قُيِّمَ كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار
إليها في المادة ٢٦ إبطال الإعفاء.

• مائة (٢٠): إذا حكم على خصم للمعفي بالرسوم وجبت مطالبتة بها أولاً. فلن تخبر تحصينها منه جاز الرجوع بها على المعفي إذا زالت حالة إصراره.

الفصل الثامن

فني رسوم الصور والاشهادات والأوامر

ملحة، (٣١)^(١٣) يفرض على الصور التي تطلب من السجلات والإجراءات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة.

• يفرض على الصور التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة
كرواش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشاً في المحاكم
الابتدائية وثلاثون قرشاً في محاكم الاستئناف ومحاكمة النقض.

رسم التخصصات وإنشائها كرسوم الصور.

أما الصور والملصقات وشهادات وأموال الزوجية وما يتعلق بها وثققات
الاختلاف فترسم كل منها خمسة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة للمصلحة التي
تُعظم فيها.

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات التورقة⁽¹⁾ وعدد مطوريها وغير ذلك من
البيانات المتعلقة بصاحب الترخيص.

(١) عمدة: آية الله العظمى في الدين، صاحب الجلالة، رقم ١٩٦٦، ٦٦ - تصحيح الإصدار: ١٩٦٦

(۳) تاریخ: ۱۳۹۶/۱/۱۵ عصر ۱۲:۰۰ قریب محل: محلہ کلاں، تحصیل کلاں، ضلع کلاں، پاکستان

تقدیر سے یہ فیصلہ کیا گیا کہ محض شعبہ T-2 میں ترقی دیا جائے گا۔ ۱۹۴۴/۵

الفصل التاسع

في رسوم البيع

مادة (٣٦): يفرض على ما يودع حرائن المحاكم من نفوذ أو سمات منية
أو مجدرات أو مصوعات رجع معبى على الإبداع قدره ١% من قيمتها ويحسب
عندة ثقبية فيما يتخى بنسبات بشكل معرنا عند الإبداع.

ويشمل الرسم المذكور عنصر الإنتاج وسورته.

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا يحصل الرسم على:

(أولاً): ما يحسنه المحققون تنفيذاً للأحكام على قيمة مصنفها.

(ثانياً): أموال قبل في الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المحكمة عند الزيادة في مشتمل أصل الأوقاف

(ثالثاً): ما يودع من مصالح الحكومة على نفع ذوي الشأن.

فسيما: حصل نزاع في الإبداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له حصل رسوم الإبداع.

الفصل العاشر

في الخيرا

ملحق (٥٧) - تصب على نقر الحواء الموعودين - بعد حمل في
التي هي على وجه كعبه ونصف كونه فتمه

مادة (٣٢)^١ : يفرص على الكتف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو منقح أو شهادة رسم تحرة ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة وبذلك بخلاف رسم الصورة أو المنقح أو الشهادة.

وَيَتَعَدَّ رَمْعُ الْكَشَفِ بَعْدَ الْمُطَوِّبِ تَكْشِفُ عَنْهُمْ وَتُكَلِّمُوا مُرْكَاءَ أَوْ وَرَثَةَ
وَرَمْعُ الْكَشَفِ الْمَطْرُؤِ عَشْرَةَ قُرُوشٍ عَنْ كُلِّ مَقْدَرٍ

ولا يحرص رسم في الأحوال الممثلة فيما هي تقويمية شائعتين إذا كان
اكتسب في مسائل الزوجية وما يتعلق بها عقبات الاغراب - متى كان الطالب ذا
شأن.

مادة (٣٣)': يقرض رسم فترة خمسة عشر قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحتصرين غير المتعقبة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة ما لم تعللها أحكام هذا القانون من الرسوم.

مادة (٣٤) : فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٤ يفرص رسم
فسره خمسة فروع في التقاضي الجزئية ، وخمسة عشر فرعاً في القضايا الكلية
وتقاضي الجزئية المستأنفة ، وثلاثون فرعاً في القضايا المنظورة أمام محكمة
لاستئناف ومحكمة نقض على الأوراق الآتي بيانها :

(أولاً) لا، من التي تصدر عن العرفان: سواء قبل بثقله أو بعده.

(ثانياً) الأمر الذي تصدر في طلبات التعجيل، سواء قبل لطلب أو رفضه.

ملحقه (٣٥) : لا يفرص رسم على اطلاع نوري فخر الدين علي بن عيسى الفقيه.

٢٦ - عتبة مسجده العباسي، روم / ١٩٨٠ ص ٤٧

٢٠٠٤ : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، الطبعة الأولى

^٣ Ibid ٣ عميلة عر سر جهورية العالم رقم ١٩٦١/٦١ لقطاع اثار و قبة

الفصل الثاني عشر

في رسوم الإعلان والتنفيذ

الفرع الأول

في رسوم الإعلان

مادة (٣٨) ١١ - فيما عدا الإعلانات التي ترعى بها الدعوى ومن يتصرف بتنفيذ، يقرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في القضية الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا المنظورة أمام المحكمة كنية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة، وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محكمة الاستئناف أو محكمة النقض.

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة، وإعلان تحريك الدعوى المستوفقة بسبب الوفاة أو تغيير صلوات الخصوم، والإعلان الإجبرية التي تحصل بناء على طلب أعلام الكتاب.

وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل صدور موعد الجلسة المحددة لرسم على الإعلان في رسم المقرر.

ويقرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات.

يقرض على إعلانات الخاصة بأمور الزوجية وبنفقات الأقارب رسم قدره خمسة قروش على الأصل ونسوة معا ولا تعدل أوراقها وتعد محتويات تكميل

ويستكرر هذا الرسم في حالة إعادة الإعلان إذا كانت إعادة الرجعة لأجل الطالبي.

الفرع الثاني

في رسوم التنفيذ

مادة (٣٩) - يحصل ثلث الرسوم لتسوية أو التثبيت عند طلب تنفيذ الأحكام والقرارات والإشهادات الموجبة للتنفيذ ويحسب الرسم النسيبي على المبلغ المطلوب التنفيذ به.

ويستكرر رسم التنفيذ مخفضا إلى الثلث كلما طلب إعادة التنفيذ على أنواع قواعده.

ولا يحصل رسم عن التنفيذ بطريق الحبس إذا كان قد سبق تحصيل رسم عن التعمد وكذلك لعكس

مادة (٣٩) مكررا ١٢ - علاوة على رسم التنفيذ المبين في المادة السابقة يحصل رسم ثابت على الوجه الآتي:

- ١ - خسرون قرشا على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية في مواد الأحوال الشخصية
- ٢ - خسرون قرشا على تعمد ما عدا ذلك في الأحكام والقرارات والإشهادات وتعفى من هذا الرسم الأحكام الصادرة عن الشفقات إذا قل المبلغ المطلوب للتنفيذ من أجله عن ثلاثة جنيئات

(١) نسخة من - ر. ب. الجبورية بالقانون رقم ١٢٦/١٩٦١ - تحقيق الأمانة
١٠٠ - نسخة من - ر. ب. الجبورية بالقانون رقم ١٢٦/١٩٦١ - تحقيق الأمانة
١٠٠ - نسخة من - ر. ب. الجبورية بالقانون رقم ١٢٦/١٩٦١ - تحقيق الأمانة

ويفوض وزير العمل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنفيذ ما يستحق للمحصرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠% من حصة الرسم المقرر بمقتضى هذا القانون.

مادة (٤٠): لا يشمل رسم التنفيذ سوى إجراءات التنفيذ والإعلانات الخاصة بها التي شرع بها الحكم.

مادة (٤١): يجوز لأي شأن كان يطعنوا به رسم التنفيذ إذا لم يكن قد حصل البدء فيه بعد.

الفصل الثاني عشر

في الطلبات المقدمة إلى هيئة التصرفات

مادة (٤٢): يزاد رسم مقرر قدره ١٠٠ قرش عند تقديم الطلب لهيئة التصرفات، ويمتد فصل فيه بالقبول بحسب الرسم النسبي على الموضوع إذا كان الموضوع مما يمكن تقديره وإلا فيكفي بالرسم المقرر. وإذا استوفى القرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرش.

ويكتفى بالرسم المقرر على ما يأتي:

- ١ - (إن) بتأجير أعيان الرقف رسم قدره مائة قرش.
- ٢ - (إن) بصدرة الرقف رسم قدره مائة قرش إذا لم تزد قيمة المبلغ للمصارفة عن ربعه حظه. فإن رادت فالرسم مائة قرش.
- ٣ - خمسة لمصارفة رسمها مائة قرش.

ويحظر ترسم سمعي على الوجه الآتي:

١ - بصدرة على توقف ٠.٥% من قيمة الدين.

٢ - بصدرة على تعذر العمل ١٠% من قيمة كل صيغة.

إن يدخل مبلغ أو غيرها في توقف ٠.٥% من قيمة تكاليفها.

وعبر عما يطلب من هيئة التصرفات الإذن به أو الموافقة عليه ٠.٥%

الفصل الثالث عشر

في أحكام عامة

مادة (٤٣): لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة أو الأوقاف الخيرية على أنه إذا حكم في الدعوى لصالح الحكومة أو توقف استعفت الرسوم فواجبة.

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والتقارير لصالح الحكومة أو جهة خيرية ذات شأن أو الصورة التي ترسل من الوثائق والنقلير ونحوها إلى وزارة الأوقاف لتسجيلها.

مادة (٤٤): تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإلا علة. كما تشمل أيضا أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتمام الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التي تفرضها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية ومصاريف انتقال القضايا والخبراء والموظفين والكتابة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون.

مادة (٤٥): تحصل من طائفة الإعلان جميع المصاريف التي يستوجب إعلان الأوراق خارج القطر.

مادة (٤٦): يؤخذ رسم نسبي قدره عشرة قروش في الدعاوى والإشهادات التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشاً.

ولا يقل رسم التنفيذ عن عشرة قروش إذا كان نسبياً وعن خمسة قروش إذا كان ثابتاً.

مادة (٤٧): يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والإشهاديات ما كان من كسور الجنية جنبها ولم يقدّر الرسوم ما كان من كسور لقرش قرشاً.

مادة (٤٨): مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٥) من هذا القانون لا يجوز لكتبة المحاكم إعطاء خبر المحكوم لصالحه أية صورة أو منخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أو يخطر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوماً يرفض للدعوى لصالحه.

مادة (٤٩): يفرض رسم نسبي قدره ١% على المبالغ التي تصدر بها أسرار تقدير أتعاب للمدعى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتين وخمسين جنيهاً، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢% على الزيادة.

يستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير.

١- المادة ٤٨ من قانون المحاكمات المدنية رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٨
٢- المادة ٤٩ من قانون المحاكمات المدنية رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٨
٣- المادة ٥٠ من قانون المحاكمات المدنية رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٨

مادة (٥٠): لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بإحالة الدعوى إلى التوابع المختصة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه التوابع.

مادة (٥١): لا يجوز مباشرة أي عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدماً.

وتكون إذا تعقّب الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص اعترف من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن.

مادة (٥٢): لا يستحق رسم نسبي على المغالطات المقدمة بكتاب سحب منتج مودعة بالتفريزة العامة.

مادة (٥٣): يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المستند به من الرسوم المستحقة للتفريزة وما حصل منها وما بقي وأن يبين ذلك أيضاً على هامش ما يطلب من الصور وسائر المحررات ويذكر في الحاشية تاريخ ونمرة الإيصال المحرر بعودة الرسم بالرقم والحروف.

وفي حاشية الإيعاء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقمه مع التوقيع منه على عدد التفتيرات.

مادة (٥٤): تكون التعاريف وغيرها مما حصل تتصرف فيه أو الحكم به صالحة لسداد الرسوم والمصاريف ويكون للحكومة في تحصيلها حق امتياز على جميع مستندات الأشخاص المدينين أو الملتزمين بها.

١ - بالتسوية للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية المسوية مصروية في سبعين.

ب - بالتسوية للعقارات المبيدة تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية المسوية المنحذة أساساً لربط الضريبة عليها مصروية في خمسة عشر.

ج - بالتسوية للأراضي الزراعية الكثيفة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تعرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستحدثة التي لم تحت قيمتها الإيجارية بعد، والمقررات يفسر الرسم مبنياً على القيمة التي يوضحها الطالب وبعد تحرير قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة.

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التفسير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في التفسير بعد ذلك بأي حال من الأحوال وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المدفوعة وتكون إجراءات التقنين وإيداع التقرير بلا رسم.

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التفسير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة، وتنصق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه.

٢ - صحة الوقف أو بطلانه مصحبه القيمة المدعى بها.

٣ - ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلانه ذلك حسب ربح الخصم لخمس سنوات، إذا كان الشرط معتقداً بمصاريف.

٥ - صحة التحكيم أو بطلانه باعتبار الأجرة في المدة المصحة بالعقد بشرط ألا يقل عن ستين ولا تزيد على عشرين سنة، فإن تم تعيين المدة باعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة.

٦ - استحقاق في الوقف بحسب قيمة الاستحقاق لمدة خمس سنوات.

٧ - ثبوت ثروته وثورته وإن تحت ثمنها ثمرات باعتباره حصة ثورته والورثة الذين يطلبون الحكم بوراثة.

٨ - ثبوت الوصية بالنقل باعتبار قيمة الموصى به.

٩ - دين الصديق باعتباره نفقة المطلوبة.

١٠ - ثبوت الجهاز باعتباره كمينه.

مادة (٦٥): تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة.

١ - ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلانه ذلك إذا لم يكن معتقداً بالمصاريف.

٢ - النظر على الوقف بجميع أسبابه.

٣ - استحقاق سكن غير ممكن الوقف أو بخلافها.

٤ - حبيب رد ثمنه وفخراؤه.

٥ - الاستئجار في التثديد حسب درجة المستكم المرفوع إليها.

٦ - دعاوى تفسير الاحكام أو تصحيحها.

مادة (٦٦)^(١): ينصق الأمر لعنتي الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

بتصديق على لائحة معرفة رسوم أئمة المحاكم الشرعية واللائحة المرافقة له.

(١) المادة ٦٦ منته بالتفسير رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ الصادر في ١٩٢٧/١٢/١٠

مخطوطه صدرت في ١٩٠٩/١٢/١٠ بمقتضى مرسوم من ١٩٠٩/١٢/١٠
من ١٩٠٩/١٢/١٠ بمقتضى مرسوم من ١٩٠٩/١٢/١٠

صحت عنه دمج في ١٩٠٩/١٢/١٠ بمقتضى مرسوم من ١٩٠٩/١٢/١٠
غير ١٩٠٩/١٢/١٠ بمقتضى مرسوم من ١٩٠٩/١٢/١٠

وكان ١٩٠٩/١٢/١٠ بمقتضى مرسوم من ١٩٠٩/١٢/١٠
تقرر منه ١٩٠٩/١٢/١٠ بمقتضى مرسوم من ١٩٠٩/١٢/١٠

وكذلك تلغى المادة (٤٥) من القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ تخصن بالمحكمة لدى المحاكم الشرعية وجميع الأحكام المتعلقة بدفع الرسوم الشرعية وتبقى محكمة بدعوى عند حالات لاعفاء أو التخصيص المقررة بنصوص قوانين خاص.

مادة (٦٧): تتبع بالنسبة لدعوى المستوردة عند تطبيق هذا القانون

بما لا يتعد

١ - يظن الدعوى المستوردة عدم المحاكم حاصلة من حيث الرسوم لأحكام تولى المشرع إليه في المادة السابقة إلى أن يصدر فيها حكم في الموضوع أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بعدم قبولها لبطالة ورقة التكييف بالحضور أو بعدم الاختصاص.

٢ - كذلك تطبق عند يتعلق بأعمال التنفيذ التي بدىء فيها أحكام المادة المشار إليها في المادة السابقة على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (٦٨): على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويصل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونه أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويخذل قانون من قوانين الدولة.

صدر بتصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٢ (١٩ يونيو سنة ١٩٤٤).

١٧١٥

القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

بالرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية

للولاية على المال

ثالثاً - القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

الرسوم أملم محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال^(١)

الباب الأول

في الرسوم الشخصية

مادة (١)^(٢): يفرض رسم نسبي قدره ٢٥% من قيمة نصيب كل قاصر أو من قيمة امول المحجور عليه أو الغالب وذلك عن كل طلب بتعيين وصي عند بدء الوصاية أو تثبيت الوصي المختار أو سلب الولاية أو الحد منها أو التلصص عنها أو توقيع محجور أو إثبات طفيفة إذا لم يزد النصيب أو المال على ألفي جنيه ونصف ٥٠٠% فيما زاد على ذلك.

ويغرض على طلبات الفصل في الحساب ضعف الرسم المبين بالفقرة السابقة عن مقدار صفى الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه أو غائب.

مادة (٢)^(٣): تعتبر أوراق المحضر أساساً أولاً للتقدير ومتى اعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وفقاً للأسس الآتية:

- أ - بالتنسبة للأراضي الزراعية نقر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية السنوية مضمومة في مبيع.
- ب - بالتنسبة للعقارات المبنية نقر قيمتها على أساس قيمتها الاسعارية السنوية المتحدة أساساً لربط الضريبة عليها مضمومة في خمسة عشر.

(١) صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ في ٢٢/٢/١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام هذا القانون ودمجت المادة الخامسة منه على أنه يستبدل بعد (١) المحاكم الشخصية حكمًا من قبل في القانون رقم ١٩٤٨/١٠ المتعلق بمجلة جريدة المحاكم لأحكام الخصومة فيه على أن:

(٢) السنة الأولى على سنة بصرى رئيس الجمهورية بتقارير رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ - جريدة الرسمية لسنة ٦٢ في ١٩٦١/٢/٢٢

(٣) المادة ثمانية عشر من قانون الخصومة في المحاكم - رقم ١٩٦١/٢/٢٢

ج - بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لن تعرض عليها ضريبة والأراضي المعدة لتساقط والمبني المستصلحة التي لم تحدد قيمتها الإجمالية بعد وتمنقولات تحصل عنها الرسوم مبدئياً على أساس القيمة الموضحة في توريق الحصر، وبعد تحري قيم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة.

ويجوز بقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في بند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبراء ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بآلية حال من الأحوال وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم ويجوز نصب الشبان قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبراء أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة ونسحق النيابة على ما تم الاتفاق عليه.

وإذا أضيف إلى القائمة في أي وقت مال جديد يؤول إلى القاصر أو المحجور عليه أو الغالب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيمكن الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأرضياء والقائمة أو التوكلاء عن القائمين أساساً لوثائق التقدير الإبراء.

مادة (٣): تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأهلية أو الغائب في الوقف بنسبة الاستحقاق المسمى مصروبة في ٢٠ وتقدر قيمة المعاش باعتباره المعاش المسمى مصروبة في ١٠ إن كان لدى الحياة.

ومما إذا كان مرفقاً فتقدر قيمة المعاش باعتباره قيمة السنوية مصروبة في عند سعيه على ألا يتعدى عشر سنوات.

وتقدر الحصة في حق الحكر بنسبة السنوية مصروبة في عشرين^(١).

مادة (٤): يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤، ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عبوية الحرمان من المكافأة المنصوص عليها في قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على العمل رسم قدره ١% من المبلغ المرفوع في شأنه المعارضة.

مادة (٥): لا تعرض في أي حال من الأحوال رسم يسمى قل من عشرة غروش.

الباب الثاني

في الرسوم الخاضعة

مادة (٦): يفرض رسم ثبت على أموال عديم الأهلية والغائبين والمنقضى بمساحتهم قضائياً في الحالات الآتية^(٢):

- أ - طلبت تقرير المساحة القضائية وطلبات استمرار الوصاية ورفعها ورفع الحجر واد مسطرة الوثى الشرعي إليه والإذن للقاصر أو المحجور عليه لسله أو غلة بإدارة أمواله أو منحه من ذلك ووضع المحجور عليه لسله أو غلة تحت الاختيار وذلك طبقاً للجدول الآتي:

(١) المادة رقم ١٤٠ من قانون المسطرة المدنية رقم ١٩٠٦/١٢٦.

(٢) المادة رقم ١٤٠ من قانون المسطرة المدنية رقم ١٩٠٦/١٢٦.

الباب الثالث

في رسم المعارضات والاستئناف والالتماس

والطعن بالنقض

مادة (٧) (١):

- أ - تخفيض الرسوم التسمية والقيمة في النصف في المعارضات التي ترفع طبقاً لأحكام القانون محاكم الأحوال الشخصية بولاية على المال.
- ب - ويعرض على الاستئناف رسم معالج الرسم الطلب الابتدائي ويراعى في تقدير الرسم النسبة القيمة المرفوعة بها الاستئناف ويخفض هذا الرسم إلى النصف إذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة فرعية فإذا فصلت محكمة الاستئناف في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه.
- ج - ويعرض على الخصم إعادة النظر رسم ثابت بالتطبيق لما هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ١٠٠ قرش أمام المحاكم الجزئية، ٢٠٠ قرش أمام المحاكم الابتدائية، ٦٠٠ قرش أمام محكمة الاستئناف، ويفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الخصم بالنقض، ويعرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض، وإذا فصلت محكمة الاستئناف أو محكمة النقض في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم ثابت المشار إليه.

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٠٠	١٠٠٠	١	١
١٠٠٠	٢٠٠٠	٢	٢
٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣	٣
٣٠٠٠	٤٠٠٠	٤	٤
٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥	٥
٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦	٦
٦٠٠٠	٧٠٠٠	٧	٧
٧٠٠٠	٨٠٠٠	٨	٨
٨٠٠٠	٩٠٠٠	٩	٩
٩٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠	١٠
١٠٠٠٠	١١٠٠٠	١١	١١
١١٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢	١٢
١٢٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣	١٣
١٣٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤	١٤
١٤٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥	١٥
١٥٠٠٠	١٦٠٠٠	١٦	١٦
١٦٠٠٠	١٧٠٠٠	١٧	١٧
١٧٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨	١٨
١٨٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩	١٩
١٩٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠	٢٠

- ب - تُسرى الطلبات المقدمة من الطالبين عن عديمي الأهلية والفقيرين عن إجراء تصرفات من التصرفات التي يشترط طبقاً للقانون المحاكم الشخصية وجوب الحصول على إذن به.

وفي الطلبات المقدمة من غير الطالبين عن عديمي الأهلية ومن غير الوكلاء الطالبين والشكاوى المقدمة بالطعن في تصرفات هؤلاء أو بطلب عزلهم يكون الرسم خمسين قرشاً أمام المحكمة الشخصية الجزئية ومائة قرش أمام المحكمة الشخصية الابتدائية فإذا فصلت بتعزل بناء على الشكوى لا يستحق رسم جديد على تعين بدل المعزول.

- ج - في معارضات المقدمة عن الغرامات في جميع الأحوال وكذلك المعارضات في عقوبة الحرمان عن المكافأة التي تم تقدير يكون الرسم ثلاثين قرشاً.

وفي طلب التصديق على القسمة بالتراضي يفرض رسم ثابت قدره مئتان قرشاً. وفي حقه القسمة تفصلية فيبقى على سبيل تخصيصه من الرسم.

الباب الرابع

في رسوم الصور والشهادات

مادة (٨) - تعرض على الصور التي يرخص بإعطائها من أحكام محكمة الأحوال الشخصية بولاية على المال وإقرارها ومحضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر اجتماعاتهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى وكذلك على الشهادات والمنقصات رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحكمة الجزئية وخمسة عشر قرشاً في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض. على ألا يزيد الرسم على خمسة جنيهات أمام المحاكم الجزئية وعشرة جنيهات أمام المحاكم الأخرى.

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم.

ويعرض علاوة على رسم الصورة أو الشهادة أو المنقص رسم قدره ثلاث قروش عن كل اسم وفي كل سنة مقابل الكشف في السجلات والجداول وغيرها ويستعد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة ويعرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته.

وذلك علاوة على الرسم المقرر في هذه المادة^(١).

(١) المادة ٨ مستمدة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ تـ ١٢١٢ جـ ١.

(٢) دستور قرار وزير العدل في ١٩٤٧/١٢/٢٩ ونصه:

وزير العدل

بعد إطلاع على المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٤٨/١٢/٢٩ رقم ١٢١٢ جـ ١.

قراره ع ١٢١٢

د ١٢١٢ جـ ١ المادة ٨ من القانون رقم ١٩٤٨/١٢/٢٩ رقم ١٢١٢ جـ ١. ويصدر رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة ويعرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته.

الباب الخامس

في رسوم عليه

مادة (٩) (١) لا رسم على ما يأتي:

- أ - الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثالثة من المادة الخامسة إذا كانت قيمة نصيب كل فاعل أو إذا كان من المحجور عنه أو الثالب أو المطلوب تقدير مساعته لضيقها لا تجوز خصماته فيه.
- ب - ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة.
- ج - الصورة الأولى التي تعطى لمقدم الطلبات من الأحكام والقرارات الصادرة في طلباتهم.
- د - الصورة الأولى التي تعطى للتدوين عن عديمي الأهلية والثالبين والمساعدين القضاة من القرارات والأحكام الصادرة في الطلبات المبينة من المادتين الأولى والثانية.
- هـ - طلبات الإذن بتقرير غفلة.

الباب السادس

في تحميل الرسوم

مادة (١٠) (١) يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتسلمه بمجرد تقديمه إذا

كثرت الرسوم ثلثاً أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبيته بها، فإذا كانت غير مبيته دفع أمثلة قدرها مائة قرش أمام المحكمة الجزئية و ١٠٠ قرشاً أمام المحكمة العلية الابتدائية.

(١) المادة ٩ من القانون رقم ١٩٤٤/١٢/٢٩ رقم ١٢١٢ جـ ١.

(٢) المادة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٤٤/١٢/٢٩ رقم ١٢١٢ جـ ١.

ولا يجوز نظر الطلب إلا بعد دفع الرسم أو الإغارة.

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء والوكلاء عن المنقبين وتثبيت الأوصياء المختارين والعرض على المحاسب فلا موقف تنتظر عيها على دفع الرسم أو لأمته

ويستثنى قلم الكتاب من الرسوم المستحقة على صاحب عيها أو تعقيب بناء الفصل في الطلب بتقبله، فإذا رفض هذا على ثمانية بالرسوم المستحقة وإن تعدد مقدم الطلب بلغ عشرين بالنقصان.

مادة (١١): يقدر رئيس المحكمة الحسبة أو القاضي على حسب الأحوال أعقاب ومصرفات الخبراء ويحل التكاليف والشهود والمصروفات الأخرى كما يقدر أمانة الواجب بدفعها على نعمة الخبراء أو التحقيق.

وتجوز المعارضة أمام المحكمة الحسبية في هذه الأمور ما عدا أمر تقدير الأمانة في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانها وذلك بتقدير في قلم الكتاب^(١).

الحكم الذي يصدر فيها يجوز استئنافه في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه وفقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية.

ولا يجوز أن تقل الأمانة عن ثمانية جنهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية وأثنى عشر جنهات في القضايا الأخرى.

مادة (١٢): يجب على كاتب المحكمة الحسبية أن يكتب في هامش كل قرار أو حكم مبيها ما بالرسوم المستحقة وما حصل منها وأجبا وتاريخ ورقم الإيصاف

^(١) حكمه منحه والتكليفات (١١) تم استكمالها بها بالدفعة الخامسة من ٢٠٠٠ في

المحور بمرور الرسم ويجب أن يكون البيان المنكورة بالرقم والحروف بعد محو ولا زياد.

وفي حالة الإغارة من الرسم يوشر بتاريخ القرار الصادر بالإغارة ورقعه.

مادة (١٣): تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعين هذا الأمر في المطلوب منه الرسم.

مادة (١٤): يجوز لأي الشان أن يعرض في مقدم الرسوم الصادر بها الأمر المعارض إليه في المدة السابقة ونحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير بتقرير في قلم الكتاب في خلال ثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر.

ويجب المعارض في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة.

وتحصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المعارض فيه في المعارضة بعد سماع أطراف ممثل قلم الكتاب والمعارض إذا حضر.

ويجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في مهلة خمسة عشر يوما من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن^(٢).

مادة (١٥): يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالمحكمة الحسبية بطريق المعسرة للتعفيذ في قانون المرافعات بناء على طلب قلم كتاب المحكمة الحسبية أو محاسبها الشان ومضى ثم التعفيذ أقصر الكتاب على الحكم يتحصل على خامس الحكم أو تقرير بتاريخ ورقم التعفيذ وأرسل القسم الدالة على ذلك لتكتب عند لاشنة أو تعقيب أو من في حكمه

(١) قلمه لا يجوز من جهة ٢٠٠٠ - مستحقة في التقدير وقد ٢٠٠٠/٢٠٠١ صدر في ١٣ ٢٠٠٠

وتكون الحكومة في تحصيل الرسوم أو المصروفات حق امتياز على جميع
أموال المتمردين بهذه الرسوم أو المصروفات.

مادة (١٦) يجوز بموجب قانون التكبير الحصول على حق احتصاص
بعضات المتمردين بالرسوم والمصروفات.

مادة (١٧) لا تعيب - التي تقبل لتغيير الموقوفين تأخذ بعد تفحص في
الدهوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للحزقة العامة.

الباب السابع

في رد الرسوم

مادة (١٨)^(١) يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على مائة قرشاً في
المحاكم الجزئية، وما زاد على ثلثمائة قرشاً في المحاكم الابتدائية وما زاد على
ستمائة قرشاً في محاكم الاستئناف. إذا قررت المحكمة رفض طلب من المخلبات
لمدينة في المائتين الأولى والسلسلة هذه طلبت الحجر ومنب الولاية والحد منها
أو رفضه وتقرير المساعدة القضائية.

ويرد رسم طلب الحجر وطلب تقرير المساعدة القضائية للمدعي إذا قررت
المحكمة قبله مهابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو من تقررت مساعدته
نقصانية.

(١) المادة الأولى من المادة ١٨ - مديونة بقرار من الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٤ - مطبق

الباب الثامن

في الإعفاء من الرسوم

مادة (١٩) يجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن
دفعها ويشمل الإعفاء رسوم جميع الأوراق القضائية والإدارية ورسوم
وتفيع من تخلفه العامة مصروفات انتقال الخبراء أو الشهود إلى القنص
تحتل.

مادة (٢٠) تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم إلى لجنة تؤلف على الوجه
الآتي:

أمام محكمة النقض والإبرام^(١) - من اثنين من مستشاريه وأحد رؤساء
النيابة.

وأمام محاكم الاستئناف - من اثنين من مستشاريه وأحد أعضاء النيابة.
وأمام المحاكم الابتدائية - من اثنين من قضاائها وأحد أعضاء النيابة.
وأمام المحاكم الجزئية - من القاضي وأحد أعضاء النيابة.
ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يخطر طالب الإعفاء
ويخصمه بتاريخ نفي يعين للنظر في الطلب.

ويجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تحصل في طلب الإعفاء من الرسوم
الذي يقدم إليها.

مادة (٢١) تفصل اللجنة المنشأ إليها في المادة السابعة في طلب الإعفاء
بعد الاطلاع على الأوراق وسماع بحوال من يحضر من الخصوم ومن يمن لهم
كاتب المحكمة.

(١) المادة ١٨ - مديونة بقرار من الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٤ - مطبق

مادة (٢٢) : إغفاء من الرسوم شخصي لا يندى ثرد في ورثة المعلن

والى من من من لا رأت المحكمة تحصيله استمرار الإغفاء بنفسه في
توريه

مادة (٢٣) : إذا زالت حالة عجز طلب الإغفاء جزئ لحصه أو نقيم لتكثي
ن يجب إلغاء الإغفاء من المحكمة المنظورة أمامه المادة.

مادة (٢٤) : إذا حكم على الخصم وجبت مضيقه بترسوم من تغر
تحصيله منه - جز الرجوع به على من تقرر إعفائه منها إذا كانت قد زالت
حالة عجزه لا إذا رأت المحكمة جعل الرسم على الخزنة العامة.

الباب التاسع

أحكام عامة

مادة (٢٥) : يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من
المحاكم الحسبية والجانز تنفيذها بواسطة المحصرين وفقاً لما هو مبين بقانون
رسوم المحاكم المدنية.

(١) بتاريخ ١٣/٨/١٩٥٦ - صدر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ يفرض رسم ثبت على أصل
التفويض المقرر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٨ - وقد نص في المادة
الأولى منه بإعطاء مادة جديدة برقم ٤١ مكرر إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ نص: (إعارة
تقر رسم تتعهد المعلن في الموعود ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ - يفرض رسم ثبت على قوجه الأتي:
- عشر قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الجزئية أو إيجارات
التعهد أمام المحاكم المذكورة.

- خمسون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الابتدائية والمحكم
لاعتقاف - جر عاف تتعهد أمام المحاكم المذكورة - وفق تنفيذ أحكام محكمة النقض.

حصر قرشاً على تنفيذ العقود والإجراءات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات
في ريسه التي يجيز القانون تنفيذ أحكامها - وفي حالة امتناع التنفيذ على وقوعه بعد المينة
بمئة ليرة - المادة ٤٣ يحصر الرسم الثابت في ثلاث شرط في لا يقل عن عشرة قروش
ويجوز على هذا الرسم لا على الاستبداد - أحكام المحكمين والأوامر

صادرة من الجهات الجزئية على كل تجميع المطالبات لتنفيذ من أجله مقر عن ثلاثة جنيهات.
- نص في المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ نص: (إعارة
مكرر - خمس ليرة في المادة ٢٠٢ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ نص: (إعارة
مكرر - خمس ليرة في المادة ٢٠٢ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ نص: (إعارة

مادة (٢٦) : يفرض على طلبات رد القضاة رسوم ثبتة كالمعروضة أمام

المحاكم المدنية.

مادة (٢٧) :^(١) فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعوى والتي يقتضيها

التفويض يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب
الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في
القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة
مستألفة وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة
النقض.

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة وإعلان تغير
صيات الخصوم والإعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب.

وإذا تكررت الإعلان بنفسه لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة
المحددة فرض على الإعلان الرسم المقرر.

مادة (٢٨) : تعتبر رسوم الجزية جنوها عند تقدير قيمة التركات والأموال
وكذلك تعتبر رسوم القرش قرشاً عند تقدير الرسوم.

مادة (٢٩) : لا يجوز إعطاء أية صورة أو شهادة أو منقوص من أية ورقة
إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً عن المادة من رسوم وذلك فيما عدا الحالة
المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ إلا إذا أذن القاضي أو رئيس
المحكمة بإعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة يقدم صاحبها تفصيل

(١) المادة ٢٧٣ مخرطة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكل نصية - يفرض رسم على صورة عن
ورقة من سجل وصورة الأوراق التي على في نسخة الخصمين وذلك على
ثلاثة منها فقط.

مادة (٣٠) تسمن الرسوم المعروضة جميع الاجراءات من بدء الطلب إلى حصر الخسائر في الموضوع وإعلانه ومصرفات انتقال القضية وأعضاء النيابة والمختصين وما يستحقونه من التعويض مقابل الانتفال، كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصرفات والتعاقب الخيري، وتعويض الشهود وأتعاب المحاماة التي تقرها المحكمة.

وأمر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون.

مادة (٣٠) مكرر (١): لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عنه الرسم.

مادة (٣١): يصدر وزير العدل القرارات الزمة بتنفيذ هذا القانون.

رابعاً

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم في المواد الجنائية

(١) مادة ٣٠ مكرر مضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ لتتفق الإشارة إليه ملحوظة: نص في قانون صدور القانون رقم ٦٦/٦٩ المذكور على معنى المادة ٣٠ على رسوم أصدر في ٢ مارس سنة ١٩٢٦ بالتصديق على لائحة رسوم أملاك المحققين المدنية ويسمى هذه بقانون الرسوم أمام المحاكم المدنية المرافق لهذا القانون وكذلك ينص كل نص يخالف أحكام القانون المذكور - "مادة" على وزير العدل تنفذ هذا القانون ويكمل به من طريق نشره بالجريدة الرسمية.

لقد صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في أول يناير سنة ١٩٤٨ ونشر بمقتضى المرسوم بعد ٢٠ غير متي في الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٤٨.

أصبحت المادة رقم ٣٠ سنة ١٩٦٤ تنص على أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ ونص على أنه لا يرد أي رسم حصل هذا القانون على الرسوم التي تم تصديقها على من يرد من حصل له الصلاحية التي حصلت في ظلها - كما نص في المادة الثانية منه - في كل سنة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٤ - بحرية ترسيمه تحت ٦٦ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٦٤.

وإبعاً

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم في المواد الجنائية (١)

الباب الأول

فروع رسوم القضايا

مادة (١): بغرض رسم ثابت على القضايا الجنائية التي تقدم للمحاكم

بالتلغات الآتية:

فـرـش

٣٠	على قضية المحاكمة.
٦٠	على قضية المرافعة المستأنفة.
١٠٠	على قضية الجثة التي تنظر أمام المحاكم الأهلية الجزئية أو المركزية أو التي تنظر أمام القضاة الجزائيين المختلطة (٢).
٢٠٠	على قضية الجثة التي تنظر أمام محكمة الجناح المختلطة وعلى كل قضية جثة مستأنفة سواء أكانت مغلوبة أمام المحاكم الاعلالية أم المحاكم المختلطة.
٦٠٠	على قضية الجنحة.

(١) لوائح قديمة العدد ٨٨ في ١٩٤٤/٧/٢٤

(٢) المادة ٢٠١ من القانون رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٩ بجمع المحاكم (المحاكم المركزية) والمحاكم القضائية المستأنفة أمام تلك المحاكم عند العمل بين القضاة في المحاكم الجزئية التي تصدر عنها ما صنفه القضاة تحقيقات.

في سنة ١٩٤٩ رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ بجمع المحاكم المختلطة والقضاء القضائي سواء ما كان من سنة ١٩٤٩ رقم ٢٠١ لسنة ١٩٤٩

وتعتبر القضية مخالفة أو جثة أو جناية حسب الوصف
الذي يعطيه حكم المحكمة للجريمة.

ويعتبر في حكم الجثة الخنايفت التي غرد الققون لها
عقوبة الجثة.

على نصيبه النص.

٤٠٠

فيما أحلت إلى محكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً
لصت محكمة النقض في الموضوع لا يفرض رسم جديد.
على قضية رد الاعتبار.

٤٠١

مادة (٢): يفرض رسم ثابت قدره ٣٠ قرشاً يفرض به المحكوم عليه في
مسائل التشويش بالجلسات وفي حالة غياب الشهود أو امتناعهم عن الإجابة وفي
المعارضات في الأحكام الصادرة في هذه المسائل.

مادة (٣): يخفص الرسم إلى النصف في المعارضات التي تقدم في أحكام
الجديت والجثج والمعارضات.

نص المرسوم الذي تقدم عن الأوامر الجنائية فلا رسم عليها كغناء برسم
القضية.

مادة (٤): يستحق الرسوم المسببة في المواد المنبذة عند الحكم بها. أما
نصها به لا اعتبار لتسليم رسمها مقدم.

مادة (٥): تشمل الرسوم المقررة جميع الإجراءات التي تتخذ في القضايا
بما عدا ما يخص المحصرين غاية الحكم فيها وإعلانه ولا يتعد الرسم بتعدد
التمسك و التظلمين إلا في قضايا رد الاعتبار

مادة (٦): لا يفرض رسم على الأحكام أو الأوامر التي تصدر بتصحيح
الخطأ المادي فيها ولكن إذا طلب أحد الخصوم تصحيح الخطأ بدفع طلبه فرض
عنه نصف الرسم.

مادة (٧): تستحق الرسوم المقررة على المعارضة أو الاستئناف أو التماس
وتنزل المتهم عنها.

الباب الثاني

في رسوم التنفيذ

مادة (٨) (١): يفرض رسم تنفيذ قدره عشرة قروش في قضايا المخالفات
وتلحق قرشاً فيما عدا ذلك، وهذا كله إذا كان التنفيذ بواسطة قلم المحصرين.
ويتعد الرسم بتعدد الأشخاص الذين يتناولهم التنفيذ.

وتخفص هذه الرسوم إلى النصف في تنفيذ الأحكام الصادرة على الشهود
ويفرض عشرة على ما تقدم رسم انتقال ثابت قدره عشرة قروش في قضايا
المخالفات وتلحق قرشاً فيما عدا ذلك (٢).

(١) فترة الأخيرة من المادة ٨ مضافة بقول رئيس الجمهورية رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٦ - الأوامر
العدد ٦٦ مكرر تلحق غير اعتيادي في ١٨/٨/١٩٥٦

(٢) هذه المادة مضافة بقول رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ المراجع الجمهورية العدد ٦٦
مكرر تلحق غير اعتيادي في ١٨/٨/١٩٥٦.

ملحوظة: حين أن تكونت في تاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ صدر قرار وزير العدل محتججاً بمقتضى التي
تصرف للمصروفين عن كل تنفذ - فطر المادة ٤٦ مكرر عن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤

ملحوظة: نص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٦ على -
تعرض وزير العدل بالتفتي مع وزير شئبه والتفتي في تنظيم ما يخص المحصرين -
نص - على أن لا يتجاوز ما تصرف لهم ٩٥٢ عن حصصه -

مادة (٩): إذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق المنفية تطبق أحكام قانون الرسوم في المواد المنسية ونحسب على إجراءات التنفيذ فيها الرسوم المنسية المقررة لها.

مادة (١٠): بمرص رسم محتل ترسم التفتيش الأقصى على كل نزاع في التفتيش.

مادة (١١): يكون تحصيل الرسوم والغرامات في المواد الجنائية بمعرفة النيابة ويجوز لها إسهال المتهم في دفع تلك الرسوم والغرامات المحكومة بها أو قبول تسويلها.

الباب الثالث

في رسوم الصور والشهادات

مادة (١٢): بمرص رسم قدره خمسة قروش على كل صورة أو ورقة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المستأنفة أو الجثة الابتدائية أو المستأنفة وخمسة عشرة قرشاً في قضية الجسدية وعشرون قرشاً في قضية النقص ورد الاعتبار.

مادة (١٣): بمرص رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من شهادة السني تعضي في قضايا المخالفات وعشرون قرشاً في قضايا المخالفات المستأنفة وصح الابتدائية والمستأنفة وثلاثون قرشاً في قضايا الضحايا وفي قضايا النقص ورد الاعتبار.

مادة (١٤): حصل الرسوم المقررة في المصنفين المصنفين على حسب ما يحدده عند تسع صورة : للمصادقة.

الباب الرابع

في المصاريف القضائية

مادة (١٥): تشمل الخزانة العامة المصاريف الآتي بيانها:

- ١ - مصاريف انتقال القضايا وأعضاء النيابة والكتبة والمحصرين والمترجمين وكذلك ما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتفال.
- ٢ - أجور التوقيعات والتبريد.
- ٣ - مصاريف نقل الأشياء المضبوطة في مادة جنائية.
- ٤ - مصاريف نقل المحجوسين والمصاريف اللازمة لمؤونتهم.

مادة (١٦): تصرف من خزنة المحكمة مقدماً أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وأجور الحراس ونفقات حفظ المضبوطات وما يلزم صرفه للتحرى عن الجرائم وإثباتها وذلك بعد تكديرها بمعرفة من أمر بها مقابل الرجوع بها على من يحكم عليه بالمصاريف.

مادة (١٧): إذا دعس شخص استأنفة الشهادة ولم يكن عنده ما يفرم بمصاريف سفره فطلى محافظ أو مدير حاكم الجهة الموجود فيها أن يصرف له مصاريف السفر مقدماً ويبين ما دفعه إليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز من التعويض المستحق للشاهد ما صرف له ويحدد لحساب الجهة التي دفعته مقدماً.

الباب الخامس

في رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية

مادة (١٨): تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالتمتع المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية مع مراعاة ما سار

(أولاً) لا يجوز أن ينقص الرسم الذي يحصل مقملاً عن الرسم المقرر
للعصبة الجنائية طبقاً لأحكام هذا القانون.

(ثانياً): يلزم المدعى بالحقوق المدنية بقاء الرسم تمسحق مقملاً بمجرد
الإعطاء منه.

(ثالثاً). لإعلانات الأخرى التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو تمسحق
منسباً يوجب عليها رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة من الأصل والصورة في
قضية المحافاة وعشرة قروش في قضية المخالعة المستتعة أو الترجمة الابتدائية
والمستأنفة وخمسة عشر قرناً في قضية الجنائية وعشرون قرناً في قضية
التقص ورد الاعتبار.

(رابعاً): على المدعى بالحقوق المدنية أن يودع مقدماً الأمانة التي تقدرها
النيابة أو القاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أدعاء ومصاريف الخبراء والشهود
وغيرهم وعليه أيضاً إيداع الأمانة بالتعميلية التي قد تلزم أثناء سير الإجراءات.

(خامساً): إذا أحالت المحكمة الجنائية الخصوم إلى المحكمة المدنية
المختصة أو خصمت بعدم قبول السير فيها أمام المحكمة الجنائية لا يحصل رسم
جديد مقدم عند الالتجاء إلى المحكمة المدنية.

(سادساً): إذا كان من العنهم بالمعارضة أو الاستئناف أو التفتش فصار
على الحكم الصادر من إحدى المدنية تحصل منه الرسوم طبقاً لأحكام قانون
... د عدد محافاة ...

الباب السادس

في قواعد عامة

مادة (١٩): تطبق في المسائل المتعلقة برسوم الورقة والترجمة وتسلم
الصور والشهادات والإعفاء من الرسوم وتقرير حق الامتياز الأحكام المنظمة لهذه
المسائل الواردة في قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية.

مادة (٢٠): تؤخذ الرسوم والمصاريف والعرامات المحترمة به على
المتهم مما يكون قد أودع بالحدانة من مبلغ بضعة صمان للإخراج مؤقتاً أو
كفالات أو مبلغ آخر يخص المحكمة عليه.

مادة (٢١): لا يوجب رسم على ما يودع على سبيل الضمانات للإخراج
مؤقتاً ولا على تكفالات أو المبالغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في
المركب الجنائية ولكن إذا حصل نزع فيها أو حجز عليها أو توليها منها استحق
الرسم المقرر على الإبداء.

مادة (٢٢): إذا طلب منهم تعيين خبير جاز تكليفه بدفع أمانة على ذمة
مصرفه.

مادة (٢٣): إذا تقرر تشاكس وانقضت الدعوى الجنائية بناء على هذا
التقرر التزم بدفع المصاريف التي تكون قد صرفت فيها.

وإذا لم يصدر حكم بتزلم المتتزل بمصاريف الإجراءات فبذلك عليه بها
بمقتضى أمر تقرر.

مادة (٢٤): تحصل الرسوم المستحقة بالتفتش لهذا القانون بطريق
تضمن من غير أن يوجب بها إلا بما نص الحكم على خلاف ذلك.

مادة (٢٥). لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق أحكام هذا القانون.

مادة (٢٦): تنفي جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الخصوص.

١ - الأمر العالي الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ بشأن الرسوم في المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة

٢ - الأمر العالي الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن رسوم المحققين المحكومة فيها بالعبودية والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ بشأن الرسوم في المواد الجنائية أمام محاكم المراكز.

٣ - المادة ٤٣ من الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٢١ بإنشاء محكمة النقض.

مادة (٢٧): على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وتسرى أحكامه على الدعاوى المنظورة وقت العمل به.

ويصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذه.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣ (١٩ يولييه سنة ١٩٤٤).

خامساً

تعريف الرسوم والإجراءات

أمام محكمة القضاء الإداري

١٠. أمام محكمة القضاء الإداري

الآنية:

- - % فیما زاد علی ۴۰۰ جنيہ.

توبه سے فرشتے

مجهوثة أخذ للرسم على كل منها طبقة للمادة التسديقة.

(٢) الفناء (٣) تسكنة بخاري طحسوري قد ١٨٥٠ سنة ١٤٠٤ هـ قاله بعد جري تعين على
تصرف في عثماني وادعه فتنحه من بعض قبه دمه له ...
شنتي حنيه اذني ونفخه غروش على مثل معه ترين من عاتق حنيه ...
مئة يهدون لي راحة حنيه ويتركون ...

مادة (٣) : في دعوى التمس إعتلة النظر بغرض رسم ثابت فحده
رعاية عرض

١ فصل في موضوع الدعوى يستعمل الرسم المستحق وفقاً للأحكام
موجبة في تعيين الساعاتين

مادة (٤) : يشتمل الرسم المعروض جميع الإجراءات القضائية الخاصة
بالدعوى وكل ما يتعلق بها بما في ذلك إعلان الأوراق والأحكام.

مادة (٥) : لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم
في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به

مادة (٦) : مع مراعاة أحكام المادة السابقة تحصل الرسوم جميعها عند
تقديم الدعوى.

مادة (٧) : يرد نصف الرسم المحصل إذا عدل الطالب عن السير في
الدعوى قبل إحالتها إلى إحدى دوائر المحاكم.

مادة (٨) : إذا انتهى النزاع صلحاً لا يستحق إلا نصف الرسوم الثابتة أو
النسبية ويرد ما دفعه الطالب زيادة على ذلك.

مادة (٩) : يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها
بشرط أن تكون الدعوى محتملة النسيب.

(١) - وفقاً لأولى من المادة الثالثة مسجلة بقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ وكانت تعني
في ذلك على ذلك في دعوى شمس إعتلة النظر بغرض رسم ثابت فحده مشتملة على
٢ - المادة السادسة مسجلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ وكانت تعني أن يحصل
رسمه على أساس ما حكم به
٣ - المادة السابعة مسجلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ وكانت تعني أن يحصل
رسمه على أساس ما حكم به

مادة (١٠) : يفصل في طلبات الإعفاء أحد مستشاري المحكمة بعد الاطلاع
على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظات سرنارية المحكمة

مادة (١١) : تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت
الحكم بناء على طلب سرنارية المحكمة وتقوم السرنارية من تلقاء نفسها
بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم.

مادة (١٢) : متى نشأ أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر
وتحصل المعارضة بتقرير في سرنارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية
لإعلان الأمر.

مادة (١٣) : تقدم المعارضة إلى الدائرة التي أصدرت الحكم ويحكم فيها
بعد سماع أقوال سرنارية المحكمة والمعارض إذا حضر.

مادة (١٤) : بغرض على الصور والشهادات والملخصات التي تطلب رسم
فقره ثلاثون قرشاً عن كل ورقة ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة عند
مخبرها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بصاحب الرسم.

مادة (١٥) : (سفرة) ١.

مادة (١٦) : على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ويعلن به من تاريخ
فصل بلقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة.

(١) - المادة (١٠) من المرسوم رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥
قرصية رقم (٨) في ١٩٥٩/٤١٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة (١): يحصل رسم إضافي على صنف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم وعلى أعمال الشهود الحضري والتوثيق طبقاً للجدول المرفق بهذا القانون، وتخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء وصيانة وثائق دور المحاكم واستراحت رجال القضاء وتعليب بها.

مادة (٢): يعني من الرسم الإضافي المبين في المادة السابقة:

- أ - الأوراق والدعاوى التي تقع القوانين على عدم استحقاق رسم عليها.
- ب - الخصوم الذين تصدر لصالحهم قرارات أو أحكام بالإعفاء من الرسوم.
- ج - الدعاوى التي لا يزيد ما يطلبه الخصوم فيها على ثلاثة جنيهات.

مادة (٣): ينشأ صندوق يسمى "صندوق أبنية دور المحاكم" تكون له شخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل، وتخصص له حصيلة الرسم المنصوص عليه في المادة (١) وما يتقرر من موارده أخرى.

مادة (٤): يصدر بتظلم صندوق المنصوص عليه في المادة السابقة قرار

من رئيس الجمهورية.

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بفرض و هم إضافی تدویر المذاکر^(۱)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئيس الجمهورية

فخر مجلس شعبہ: نقاتوسی لای عہدہ، وکھ اصرافاد۔

المادة الأولى

يستبدل بنص المادتين (١)، (٣) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ بفرض

رسم يضاف في دور المحاكم النصف الثاني:

ملحق (١): يحصل رسم إضافي على سجل الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم وعلى أعمال الشهور، التعطيل والتوثيق طبقاً للجدول المرفق بهذا القانون، ونحصر حصية هذا الرسم لإنشاء وصيانة دور المحاكم والشهور العقارية واستراحات رجال القضاء والعناية به.

المادة (٢) : يشأ صندوق يسمى صندوق أمانة دور المحاكم والمشير
العقري تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل، وتخصص له حصيلة
الرسم المنصوص عليه في المادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى.

المادة الخامسة

يستعمل بنيد سادس "الشهر العنقري والتوثيق" من المجموع المرفق بملفات

رقعہ ۱۶ نمبر ۱۹۸۰ شمارہ ۱۱۱۱

المجلة

تضاف إلى المادة (٥) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فقرة
أخيرة نصها ما يلي:

كما يجوز له إصدار قرار بتخصيص ما لا يزيد على ٥٠% من حصيلة الرسم الإضافي على أعمال شهر العقارى والتوثيق المصنوع عليها في التبدد من الجنود المتار إليه في عدا الفتون وذلك لصرف حوافز العاملين بمصلحة الشهر العقارى وتوثيق وفقاً لقرار وزير العمل في هذا الشأن تمويش الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم من خلال صندوق منشأ بإدارة العمل لهذا الغرض ويصدر بتتظيمه وقواعد الأنفاق منه قرار من وزير العمل.

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به بعد ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بحاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

ممن برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٥ (٧ مايو سنة ١٩٨٥).

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بموضوع رسم إضافي لدور المحاكم^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

شور مجلس الشعب القانوني الذي صوّته، وقد أصدرناه.

المادة الأولى

يستبدل بنص المادتين (١)، (٢) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بحرض

رسم إضافي لدور المحاكم النصوص التالية:

مادة (١): يحصل رسم إضافي على صكف الدعاوى والأوراق القضائية في

المحاكم وعلى عمل الشهر العقاري والتوثيق طبقاً للجدول المرفق بهذا القانون.

وتخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء وصيانة دور المحاكم والشهر العقاري

واستراحات رجال القضاء والعناية بها.

مادة (٢): يشأ صندوق يسمى صندوق أبنية دور المحاكم والشهر

العقاري تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل وتخصص له حصيلة

الرسم المنصوص عليه في المادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى.

المادة الثانية

يستبدل بالنص المسمى الشهر العقاري والتوثيق من الجدول المرفق بالقانون

رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه نصاً مسمى المرفق بهذا القانون.

تضاف إلى المادة (٥) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فقرة

أخيرة نصها ما يلي:

كما يجوز له إصدار قرار بتخصيص ما لا يزيد على ٥٠% من حصيلة

الرسم الإضافي على أعمال الشهر العقاري والتوثيق المنصوص عليها في البند

سائداً من الجدول المشار إليه في هذا القانون وذلك لصرف حوائج العاملين

بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وفقاً لقرار وزير العدل في هذا الشأن لتمويل

الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم من خلال صندوق ينشأ بوزارة العدل

لهذا الغرض ويصدر بتعليمه وقواعد الأنفاق منه قرار من وزير العدل.

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به بعد ثلاثين يوماً من اليوم

التالي لتاريخ نشره.

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٥ (٧ مايو سنة ١٩٨٥).

بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية

لأعضاء الهيئات القضائية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب ثقتون الآتي نصه، وقد أصدرناه.

المادة الأولى

يبدأ بوزارة العدل صندوق، تكون له الشخصية الاعتبارية، تخصص له
التسوية للموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء
الحاليين والسابقين لهيئات القضائية الآتية:

١ - القضاء وتنشئة العامة.

٢ - مجلس الدولة.

٣ - هيئة قضايا الدولة.

٤ - هيئة النيابة الإدارية.

وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية أسر أعضاء هذه الهيئات.

ويخصص لكل هيئة من الهيئات قسم في موازنة الصندوق.

ويصدر بتطبيق الصندوق وقواعد الاتفاق مع قرار من وزير العدل بعد

موافقة المجلس الأعلى لهيئات القضائية.

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ هـ - { ١١ يونيو

سنة ١٩٧٥ }.

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية

لأعضاء الهيئات القضائية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه.

مادة أولى

تضاف إلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية مادة جديدة برقم (١) مكرر نصها الآتي:

مادة (١) مكرراً: يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال ويكون لها حكمها، وتزول حصصته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية.

ويغنى نشاط الصندوق وكافة الخدمات التي يقدمها من جميع الضرائب والرسوم.

مادة ثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً في اليوم التالي لتاريخ نشره.

يختم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

(١) صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٤٠٥ هـ (٧ مايو سنة ١٩٨٥) ونشر في

الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ - تحت رقم ٢٠ تلغ.

ثامناً

القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢

بشأن تعديل المادة ١٨٧ من قانون المحاماة

المصدر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢

بشأن تعديل المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية:

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بضمم المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧

سنة ١٩٨٣ النص الآتي:

--

مادة ١٨٧: على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بتعليب المحاماة إذا كان خصمه قد حضر عنه محام، بحيث لا تقل عن خمسين جنبا في الدعوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية وفي دعاوى المستعجلة، وخمسة وسبعين جنبا في الدعوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية والإدارية والدعوى المستعجلة الجزئية، ومائة جنبا في الدعوى المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري، ومائتي جنبا في دعاوى المنظورة أمام محاكم النقض والإدارية العليا والعمومية العليا

وعلى المحكمة أن تحكم بتعليب المحاماة في الدعوى الجنائية التي يصب فيها ماضي بحيث لا تقل عن مائة جنبا في دعوى لجح المصلحة، ومائتي جنبا في دعوى الحلفات وثلاثمائة جنبا في دعوى النقض الجنائي.

الصفحة	الموضوع	م
٥	تصنيف	١
٧	مقدمة	٢
	القسم الأول	
	أهم المنازعات الناشئة عن تطبيق قوانين الرسوم	
	الفصل الأول	
١٣	ماهية الرسوم القضائية وأنواعها وكيفية حسابها والملتزم بها	٣
١٣	المبحث الأول: ماهية الرسوم القضائية	٤
١٣	- تعريف الرسوم القضائية	٥
١٤	- أثر عدم تقديم الرسم: استبعاد القضية من جدول الجلسة	٦
١٨	- الموافقة المشيئة للرسم	٧
١٩	المبحث الثاني: أنواع الرسوم	٨
١٩	أنواع الأول: الرسوم الأصلية	٩
١٩	أ - الرسم النسبي	١٠
٢٠	ب - الرسم الثابت	١١
٢١	ج - الرسم المقرر	١٢
٢٤	النوع الثاني: الرسوم التكميلية	١٣
٢٤	أ - رسوم الصناديق	١٤
٢٦	ب - الرسم الإضافي لدور المحاكم	١٥
٢٦	المبحث الثالث: كيفية حساب الرسوم	١٦
٢٦	- كيفية حساب الرسوم النسبية	١٧
٢٩	تحصيل الرسوم التسمية مقدماً على الألف جبه الأوفى ثم	١٨
	نسوى الرسوم بعد الحكم على ضوء ما حكم به	
٣٢	- تحصيل رسوم الصناديق بواقع ٥٠% من الرسوم التسمية	١٩
	ويؤخذ حكمها من حيث الالتزام بتكرام ومدة ومقداره	
٣٢	رسوم الدعوى معجدة لطلبات	٢٠
٣٦	- رسوم الدعوى الاستئنافية	٢١
٣٧	تولاء مستشف الدعاوى معجدة القصة	٢٢

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

ينصم هذا القانون بحاتم الدولة، ويصد كقانون من قوانينها.

(حسنى ميلرك)

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٢٣ هـ

الموافق ٢٧ مارس سنة ٢٠٠٢ م

٢٨	٤١	- متى يستحق على التصريح نصف الرسم أو ريعه
٦٩	٤٢	- شروط استحقاق نصف الرسم على التصريح
٦٩	٤٣	- شروط استحقاق ربع الرسم على التصريح
٦٩	٤٤	• - المقصود بالتجسمة الأولى
٧٢	٤٥	• - المقصود بالمرتفعة
٧٢	٤٦	- أحكام النقص
٨٠	٤٧	- احتساب الرسوم في حالة التصالح
٨١	٤٨	- التفات المحكمة عن محضر التصريح وإصدار حكمها في
٨٢	٤٩	موضوع الدعوى - مؤداه - استحقاق الرسم كاملاً
٨٢	٤٩	- الحكم الصادر ب انتهاء الخصومة دون الفصل في موضوع
٨٣	٥٠	التزاع لا تصحح عليه رسوم سوى المسند على الصحيفة
٨٤	٥١	المبحث الثاني: الإعفاء الرسوم
٨٥	٥١	الفرع الأول: الإعفاء للعجل عن سداد الرسوم
٨٥	٥٢	الفرع الثاني: إعفاء بعض الفئات والهيئات من الرسوم
٨٦	٥٣	أولاً: إعفاء الدعاوى العمالية من الرسوم
٨٨	٥٤	ثانياً: إعفاء الدعاوى الخاصة بالتأمينات الاجتماعية من
٩١	٥٥	الرسوم
٩٢	٥٥	ثالثاً: إعفاء وحدات التعاون الإسكاني من الرسوم
٩٢	٥٦	رابعاً: إعفاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من الرسوم
٩٢	٥٧	خامساً: إعفاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية من الرسوم
٩٢	٥٨	الفرع الثالث: إعفاء الحكومة من الرسوم
٩٣	٥٩	- ماهية الرسوم المقررة على منبها الحكومة
٩٣	٦٠	- أوجه الفرق بين إعفاء الحكومة من الرسوم وإعفاء الجهات
٩٣	٦١	الأخرى
٩٣	٦١	- مرسوم نقت الحكومة في مفهوم الشارع في الإعفاء من
٩٣	٦٢	الرسوم
٩٣	٦٢	- محكمة النقض تعتنق بتفسير نصيب كلمة الحكومة

٢٣	٢٧	ثانياً: رسم استئناف الدعاوى مجهولة القيمة
٢٤	٢٨	ثالثاً: رسم استئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية
٢٥	٢٨	رابعاً: رسم الحكم الصادر بالإلغاء أو التحيل
٢٦	٤١	خامساً: رسم الحكم الصادر بتأييد الحكم المستأنف
٢٧	٤١	أ - قبل العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
٢٨	٤٢	ب - بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
٢٩	٤٣	- استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة من المدينين
٣٠	٤٤	المتضمنين
٣١	٤٥	- تأييد الحكم الصادر برفض التظلم لأسبابه استناداً إلى تقرير
٣٢	٤٥	الخبير في حساب الرسوم، يجب أن يستند إلى سلامة أبحاث
٣٣	٤٥	الخبير
٣٤	٤٥	المبحث الرابع: التظلم بأداء الرسوم
٣٤	٤٥	أولاً: قبل العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
٣٥	٤٧	ثانياً: بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
٣٥	٥٠	• - أثر الحكم بعدم دستورية المادة (١٤) من قانون الرسوم
٣٥	٥٦	قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
٣٥	٥٦	• - عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (١٤) من قانون
٣٥	٥٧	الرسوم المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
٣٥	٥٧	• - حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية من
٣٥	٥٧	المادة (١٤) من قانون الرسوم المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة
٣٥	٥٧	١٩٩٥
٣٩	٦٧	المبحث الثاني
٣٩	٦٧	حالات تخفيض الرسوم والإعفاء منها
٣٩	٦٧	المبحث الأول: حالات تخفيض الرسوم
٣٩	٦٧	أولاً: حالات تخفيض الرسوم إلى النصف
٣٩	٦٨	ثانياً: حالات تخفيض الرسوم إلى الثلث
٣٩	٦٨	ثالثاً: حالات تخفيض الرسوم إلى الربع

الصفحة	الموضوع	٢
١٢٩	- المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى ربع الرسم أم يستحق عليها رسماً كاملاً في منازعة في المقادير	٨٠
١٣١	- عليه اختصاص الرسوم على أساس الضريبة وليست التحريكات منازعة في المقادير	٨١
١٣٢	- قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة لرفعها بغير الطريق القانوني لا تستلزم به محكمة أول درجة ولايتها في نظر الموضوع	٨٢
١٣٤	- سقوط الرسوم بالتفاد منازعة في أساس الالتزام	٨٣
١٣٥	- المنازعة في أساس الالتزام بالرسم تخضع لأحكام القانون ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق	٨٤
١٣٦	- اتجاه جديد لمحكمة النقض بجعل ربع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة اتفاقاً مع الأصل العام المقرر بالمادة ٦٢ من المرافعات	٨٥
١٤٢	- التطبيق على اتجاه محكمة النقض الجديد	٨٦
١٤٤	- اتجاه محكمة النقض الجديد لا يعتبر علولاً عن اتجاهها السابق في الطرفة بين المنازعة في المقدار والأساس لعدم صدوره من هيئة عامة	٨٧
١٤٥	- المبحث الثالث: المحكمة المختصة بنظر المعارضة	٨٨
١٤٥	- المحكمة المختصة هي المحكمة التي أصدرت أمر التقدير	٨٩
١٤٧	- لا يشترط اختصاص السيد/ وزير العدل بصحته في المعارضة	٩٠
١٤٨	- خروج منازعات أوامر تقدير الرسوم المرددة بين شركات القطاع العام وبنوك وزارة العدل من ولاية القضاء العادي واختصاص هيئات التحكيم بها	٩١
١٥٠	- اختصاص هيئات التحكيم بمنازعات الرسوم مشروط باتفاق طرفي المنازعة	٩٢
١٥١	- عدم اختصاص الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع بمطعن التولية بنظر المنازعة في أمر تقدير الرسوم	٩٣

الصفحة	الموضوع	٣
٩٩	- الحكومة معفاة من أمانات الخبراء والإيداعات	٦٣
١٠٥	الفصل الثالث	
١٠٦	أوامر تقدير الرسوم ومنازعاتها	
١٠٦	- المبحث الأول: ماهية أمر تقدير الرسوم القضائية	٦٤
١٠٦	- بيانت أمر التقدير	٦٥
١٠٧	- خلو أمر تقدير الرسوم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته	٦٦
١٠٧	- المختص بإصدار أمر التقدير	٦٧
١٠٨	- خلو أمر تقدير الرسوم من اسم مصدره لا ينال من شرعيته	٦٨
١٠٨	- أمر تقدير الرسوم يختلف عن الأمر على عريضة	٦٩
١٠٩	- الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير ألعاب الخبراء	٧٠
١١٠	- الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين مكتب لشهر العقارى	٧١
١٢٠	- الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير المصروفات القضائية	٧٢
١٢٢	- المبحث الثاني: المعارضة في أمر تقدير الرسوم	٧٣
١٢٢	- الطريق الذي رسمه القانون للمعارضة في مقدار الرسوم	٧٤
١٢٣	- الفرق بين المعارضة في مقدار الرسوم والمنازعة في أساس الالتزام بها	٧٥
١٢٤	- أحكام النقض	٧٦
١٢٧	- المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى رسم ثابت أو نسبي منازعة في المقدار	٧٧
١٢٨	- المنازعة فيما إذا كانت تستحق الرسوم على المبلغ المحكوم به في الاستئناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به ابتدائياً في منازعة في المقدار	٧٨
١٢٩	- المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى ربع الرسم أو نصفه منازعة في المقدار	٧٩

م	الموضوع	الصفحة
٩٤	المبحث الرابع: استئناف الحكم الصادر في المعارضة	١٥٤
٩٥	- ميعاد الاستئناف	١٥٤
٩٦	- ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة في التقدير خمسة عشر يوماً أما ميعاد استئناف الحكم الصادر في تنظيم في أساس الالتزام أربعين يوماً	١٥٤
٩٧	- مدى جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة	١٥٧
٩٨	- ولكن كان جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في المقدار ينزل منزلة الفرع من أصله بالنسبة للدعوى موضوع أمر التقدير إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة	١٦٠
٩٩	- مدى جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في المعارضة في المقدار	١٦٣
١٠٠	المبحث الخامس: تنفيذ أمر تقدير الرسوم	١٦٤
١٠١	- أثر الحكم النهائي بإلغاء أمر تقدير الرسوم لعدم استحقاقه	١٦٥
١٠٢	- الإشكال في تنفيذ أمر تقدير الرسوم	١٦٦
١٠٣	- يشترط لقبول الإشكال في تنفيذ أمر تقدير الرسوم من الملزم أن يبين على أسباب لاحقة على صدور أمر التقدير نهائياً	١٦٧
	الفصل الرابع	
	قواعده تقدير الرسوم	١٧١
١٠٤	- قواعده تقدير الرسوم تختلف عن قواعده تقدير قيمة الدعاوى	١٧١
١٠٥	- لتقدير رسوم الدعاوى مخومة القيمة وفقاً لقيمتها عند رفعها دون اعتداد بما قد يلحقها بعد ذلك من زيادة أو انخفاض	١٧٢
١٠٦	أولاً: المبالغ التي يطلب الحكم بها في المعزل نظيرها في حساب الرسوم	١٧٣
١٠٧	ثانياً: رسوم الدعاوى المتعلقة بتعقبات والمنقولات	١٧٥
١٠٨	أ - بالنسبة للأراضي الزراعية المروعة بالضريبة	١٧٥
١٠٩	ب - بالنسبة للتعقبات المبنية	١٧٨

م	الموضوع	الصفحة
١١٠	ج - بالنسبة للأراضي غير المروعة بالضريبة والمعدة للبناء والمنقولات	١٧٩
١١١	ثالثاً: بالنسبة لمنزعات العقود	١٨١
١١٢	رابعاً: بالنسبة لدعاوى ومن الدعاوى أو المنقولات	١٨٥
١١٣	خامساً: بالنسبة لدعاوى الربع والإيجار	١٨٥
١١٤	سابعاً: في دعاوى فسخ الإيجار والإخلاء والتسليم	١٨٥
١١٥	سابعاً: في دعاوى الشفعة	١٨٦
١١٦	ثامناً: في دعاوى القسمة	١٨٧
١١٧	تاسعاً: في دعاوى بيع العطر لعدم إمكان قسمته	١٨٧
١١٨	عاشراً: عند طلب فرد حصة في عمار شائع	١٨٧
١١٩	حادى عشر: بالنسبة لدعاوى الحكر	١٨٨
١٢٠	ثاني عشر: في دعاوى ترتيب الإبراء	١٨٨
١٢١	ثالث عشر: في طلبات توزيع أموال المدين	١٨٨
١٢٢	رابع عشر: رسوم التنفيذ	١٨٩
١٢٣	خامس عشر: رسوم أمر تنفيذ أحكام المحكمين	١٩٠
١٢٤	سادس عشر: رسوم الدعاوى الضريبية	١٩٠
١٢٥	- منازعات ضريبية يستحق عليها رسم نسبي كامل	١٩١
١٢٦	- كيفية حساب الرسوم في الطعون الضريبية	١٩١
١٢٧	- كيفية حساب رسوم استئناف الأحكام الصادرة في الطعون الضريبية	١٩٢
١٢٨	- تقدير الرسوم في منازعات الشركات	١٩٣
١٢٩	- تقدير الرسوم في حلة تصفية الشركة	١٩٣
١٣٠	- تقدير الرسوم في حلة احتكار الأرباح خسارة	١٩٤
١٣١	- احتساب الرسوم في دعاوى المنازعة الخاصة بالإبراء لعدم	١٩٤
١٣٢	- الرسوم في حلة التصالح في المنازعات الضريبية	١٩٤

الصفحة	الموضوع	الرقم
	الفصل الخامس	
	تقديم الرسوم القضائية	
٢٠١	- القانون رقم ١٩٥٢/٦٤٦ بشأن تقديم الضرائب والرسوم	١٣٣
٢٠١	المبحث الأول: سقوط الرسوم القضائية بتقديم الخصم	١٣٤
٢٠٢	- بداية سريان مدة التقديم الخمس	١٣٥
٢٠٣	- إعلان أمر التقدير قاطع لمدة التقديم	١٣٦
٢٠٥	- طلب الإعفاء المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية لا يقطع	١٣٧
٢٠٦	تقديم الرسوم	
٢٠٦	- التقادم من أمر التقدير لا يقطع مدة التقديم	١٣٨
٢٠٦	- متى يكون أمر التقدير بمثابة حكم بالدين ويسقط بالتقديم	١٣٩
٢٠٧	التحويل	
٢٠٨	المبحث الثاني: سقوط الحق في رد الرسوم التي دفعت بغير	١٤٠
٢٠٨	حق بالتقديم الثلاثي	
٢٠٩	- مدة تقادم الحق في استرداد ما دفع بدون وجه حق (ثلاث سنوات)	١٤١
٢٠٩	- ينقادم الحق في الرد بثلاث سنوات دون توقف على العلم	١٤٢
٢٠٩	بالحق في الاسترداد	
٢١٠	- دعوى سرامة الذمة هي دعوى سنبية لا ترقى إلى حد	١٤٣
٢١٠	المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقديم على عكس دعوى	
٢١٠	الإلزام بالرد	
٢١١	- سقوط الرسوم التي حصلت بحق ثم زال سبب استحقاقها	١٤٤
٢١٢	بالتقديم التحويل	
٢١٣	- جداول حساب الرسوم	١٤٥
	القسم الثاني	
	نصوص قوانين الرسوم القضائية	
٢٢٥	أولاً: القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن رسوم التقاضي	١٤٦
٢٢٥	- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعديل أحكام القانون رقم	
٢٢٥	٩١ لسنة ١٩٤٤	

الصفحة	الموضوع	الرقم
٢٦٥	ثانياً: القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بقرسوم أمام المحاكم الشرعية	١٤٧
٢٩١	ثالثاً: القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بقرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية لولاية على المال	١٤٨
٣٠٧	رابعاً: القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم على المواد القضائية	١٤٩
٣١٧	خامساً: تعريف الرسوم والإجراءات أمام محكمة القضاء الإداري	١٥٠
٣٢٣	سادساً: القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافي لنور المحاكم	١٥١
٣٢٦	- القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافي لنور المحاكم	
٣٢٩	سابعاً: القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية	١٥٢
٣٣١	- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بتعديل أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥	
٣٣٢	ثامناً: القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل المادة ١٨٧ من قانون المحاماة	١٥٣
٣٣٥	في خمس الكتاب	١٥٤